في ظل الله

ميشيل لودرس

ترجمة محمود كبيبو

Michael Lüders

Allahs langer Schatten

Warum wir keine Angst vor dem Islam haben müssen

The original publisher's

Verlag Herder Gmbh, Hermann-Herder-Straße 4, D-79104 Freiburg

ISBN: 978-3-451-29664-2

Copyright of the book: Michael Lüders, Allahs langer Schatten. Warum wir keine Angst vor dem Islam haben müssen © 2007 Verlag Herder Gmbh, Hermann-Herder-Straße 4, D-79104 Freiburg

First edition in Arabic by Alwarrak Publishing Ltd. 2009

ISBN: 978-1-900700-00-9

في ظل الله

لماذا يجب ألاّ نخاف من الاسلام

تأليف

ميشيل لودرس

ترجمة

محمود كبيبو

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادّته بطريقة الإسترجاع، أو نقله، على أي نحو، أو بأي طريقة سواء كانت «الكترونية» أو «ميكانيكية»، أو بالتصوير، أو بالتسجيل أو خلاف ذلك. إلا بموافقة كتابية من الناشر ومقدماً.

All rights reserved. Not part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publisher.

* اسم الكتاب: في ظل الله ـ لماذا يجب ألاّ نخاف من الاسلام
* تأليف: ميشيل لودرس
* ترجمة: محمود كبيبو.
* الطبعة الأولى لشركة دار الورّاق للنشر المحدودة: 2009.
* جميع الحقوق محفوظة
* تنفيذ الغلاف: جبران مصطفى.
* الناشر: شركة دار الورّاق للنشر المحدودة.

www.alwarrakbooks.com

ISBN: 978-1-900700-00-9

The Publication of this work was supported by a grant from the Goethe-Institut Inter nationes

ساهمت مؤسسة غوته ـ إنترناسيونس مشكورة في بعض تكاليف هذه الترجمة

التوزيع

Alwarrak Publishing Ltd.
26 Eastfields Road
London W3 0AD - UK
Fax: 0044 208-7232775
Tel: 0044 208-7232775
warraklondon@hotmail.com

الفرات للنشر والتوزيع
بيروت ـ الحمرا ـ بناية رسامني ـ طابق سفلي أول
ص. ب 113-6435 بيروت ـ لبنان
هاتف: 00961-1-750054
فاكس: 00961-1-750053
e-mail: info@alfurat.com

بيت الوراق
للطباعة والنشر والتوزيع
بغداد ـ شارع المتنبي ـ تلفون: ٠٠٩٦٤٧٧٠٢٧٤٩٧٩٢ - ٠٠٩٦٤٧٨٠١٣٤٧٠٧٦

المحتويات

مقدمة 9
نبذة عن حياة المؤلف 13
مدخل ـ لماذا من الخطأ وصم الإسلام بصفات شيطانية 15

نحن والإسلام
رحلة عبر التاريخ ـ دون قبعة الحقد

كيف بدأ كل شيء محمد والقرآن 27
محمد والملاك جبريل 31
محمد في المدينة 35
ما الذي يعنيه حقيقةً «الجهاد»؟ 40
غنيمة وعقيدة ـ نشوء أمبراطورية عالمية 45
عداء الأخوة. السُّنة والشيعة 48
أين الإمام الثاني عشر؟ 50
أصل الشر 55
من القرآن إلى القياس 60

الدينية 63
أركان الإسلام الخمسة 67
الشريعة 69
غطاء الرأس والحجاب 76
البرقع 76
العباية 76
النقاب 77
غطاء الرأس 77
مكانة المرأة 80
الدوغما والفلسفة والمعتقدات الشعبية 82
صعود وانحدار الحضارة الإسلامية 87
أرسطو يقول الكلمة الفاصلة 89
جوامع وحمامات بخارية في قرطبة 95
البابا أيضاً يمكن أن يقع في الخطأ 98
صدمة قاتلة 103
الاستفزاز الاستعماري: ردود إسلامية 107
أسس سلطة الدولة وتأثيرها 112
نشوء الأصولية الإسلامية 115
لورنس العرب و«المؤامرة الكبرى» 117
بطل مأساوي 118
الوحدة العربية: المصباح الذي خرج منه العفريت 121
العرب على طريق البحث عن العظمة 124
حرب السويس وتبعاتها 126

أنا أحكم إذاً أنا موجود عن الطريق الطويل إلى الديمقراطية 132
ما ينقص هو القفز إلى الأمام 134
لماذا يتقاسم اللصوص غنائمهم؟ 138
ماذا يريد الأصوليون الإسلاميون؟ تقفي الأثر بين اليوتوبيا والعنف 142
الإسلاميون يعيشون من الشعارات 145
حلف ذو عواقب وخيمة 147
الجزائر: أزمة حكم بلا نهاية 151
القاعدة وجذورها 156
«الأصوليون الجدد» يتقدمون على الطريق 159

هلموا، فالنصر لنا
ــ للأسف لا أخطاء السياسة الغربية
في ظل الله

عن «الحرب على الإرهاب» وعن «الفاشيين الإسلاميين» وأخطاء
أخرى 165
جبهات جديدة، أعداء جدد 167
كتاب رائج ذو تأثيرات جانبية 171
إلقاء نظرة عن كثب على «الفاشية الإسلامية» 176
أفغانستان. كيف يخسر الناتو ضد طالبان 179
دولة جديدة بُنيت على الرمل 180
لا سلطة للمخدرات؟ 187
ما الذي يعلمه التاريخ 190
العراق السير دون توقف نحو الهاوية 193

صدام والتبعات 195
أخطاء الأمريكيين 198
الثورة والرجال الذين يقفون وراءها 201
سلطة الشيعة 203
الحقد وضحاياه 208
هل من الممكن تجاوز المواجهة؟ أسئلة موجهة إلى جان بول سارتر
ومحمد خاتمي 212
العداء الجديد للسامية 213
الإيمان الوخيم بالزوارق الحربية 216
لا يلتحم مع بعضه البعض ما ينتمي إلى بعضه البعض 220
إيران، الشرق الأوسط، القاعدة. فكرة موجزة عن النزاعات ودعاتها 224
إيران 224
إسرائيل وفلسطين 233
حماس 246
لبنان، سورية، حزب الله 251
القاعدة 257
نظرة إلى المستقبل أي إسلام لأوروبا؟ 261
هل ترى؟ 263
هل تؤمن؟ 264
قتل موازٍ 268
اللّه لا يجلس في الصف الأول 271
فهرس الأعلام 277
فهرس الأماكن 281

مقدمة

في إطار الجدل الذي دار على نطاق واسع في الغرب، وخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001 وأقوال البابا بنديكت السادس عشر في ريغنسبورغ، وقبلهما مقولة «صدام الحضارات» التي طرحها هنتنغتون، صدر للباحث السياسي الألماني ميشائيل لودرس المختص بالقضايا الإسلامية وشؤون الشرق الأوسط، في نهاية عام 2007 الكتاب الذي بين أيدينا.

تصدّى الكاتب في هذا الكتاب بأسلوب علمي وبروح موضوعية بعيدة عن التعصب والانحياز للأفكار والمقولات التي يطرحها رجال الفكر اليميني في الغرب، وخاصة المحافظون الجدد، وللسلوك الاستعماري الجديد الذي تبنته وطبقته إدارة جورج بوش وحلفاؤها في إسرائيل.

رفض «لودرس» بكل حزم وحسم المساواة بين الإسلام والحركات المتطرفة التي تمارس الإرهاب والعنف باسم الإسلام. وأثبت بالوقائع التاريخية أن الإسلام دين التسامح والعدل. ثم استعرض في هذا السياق العلاقات بين الشرق والغرب عبر التاريخ وفضل الحضارة الإسلامية على انطلاق الحضارة الغربية ونهضتها.

وخصّص «لودرس» فصلاً كاملاً لما سمّاه «الاستفزاز الاستعماري والردود الإسلامية» استعرض فيه ما قام به الغرب من استفزاز للمسلمين عبر سياسته الاستعمارية التي تمثّلت باحتلال الأرض وحفر قناة السويس والحصول على الامتيازات النفطية و«المؤامرة الكبرى»، مؤامرة سايكس بيكو، وحتى إقامة الدولة الصهيونية على أرض فلسطين ومؤامرة حرب السويس سنة 1956، وأخيراً وليس آخراً العدوان الغاشم على العراق وأفغانستان. ثم استعرض تاريخ الحركات الإسلامية وحركات المقاومة عموماً مشيراً إلى أنها جاءت ردّاً على الاستفزاز الغربي وعلى ما تعرّض له العرب والمسلمون من استفزاز وإهانة منتقداً الأفكار القائلة بأن الإسلام دين يميل بحد ذاته إلى العنف. وأثبت كذب الادعاءات الأمريكية بأن «حربها على الإرهاب، وحملاتها العسكرية إنما ترمي إلى نشر الديمقراطية وتعميم الحرية وحقوق الإنسان. وأجرى مقارنة بين المقاومة الفلسطينية التي يعتبرها الغرب «إرهاباً» وسياسة الاحتلال والقمع التي يعتبرها دفاعاً عن النفس.

تصدّى «لودرس» بحزم لمقولة «الحضارة الغربية ذات الجذور المسيحية اليهودية» ووصفها بأنها مقولة خاطئة تاريخياً وخطيرة سياسياً واجتماعياً لأنها طريق باتجاه واحد تبرر وتدين حسب الانتماء وليس استناداً إلى حجج موضوعية. وحذّر من أن هذا التوجه سيؤدي إلى «عداء للسامية» لا يختلف عن سابقه من حيث الموضوع بل فقط من حيث الاتجاه. لم يعد يستهدف اليهود وإنما جماعة أخرى جديدة هي المسلمون.

ويقول «لودرس» في ختام كتابه: «إن جورج دبليو بوش سيدخل

التاريخ بصفته ذلك الرئيس الذي ألحق بمصالح الولايات المتحدة والعالم الغربي عموماً أكبر الأضرار السياسية والاقتصادية لأنه، لقناعات أيديولوجية وبسبب عنجهيته وعدم كفاءته الشخصية، تجاهل جميع النصائح التي قُدمت له، من صفوف حزبه أيضاً، ولم تكن لديه المقدرة لإدراك سمات العصر».

برلين في 28/ 12/ 2008

المترجم

نبذة عن حياة المؤلف

وُلد ميشائيل لودرس عام 1959 في برلين. درس الأدب العربي في دمشق ثم العلوم الإسلامية والعلوم السياسية والصحافة في برلين. كتب رسالة الدكتوراه عن السينما المصرية. ظل سنوات طويلة محرراً في صحيفة «دي تسايت» مسؤولاً عن شؤون الشرق الأوسط. يعيش في برلين ويعمل في مجال النشر والتأليف والاستشارات السياسية والاقتصادية. في عام 2004 صدر له عن دار النشر هردر كتابه «في قلب البلاد العربية» الذي وصفته الصحافة بأنه «تقرير عظيم مقتضب ومنصف عن الحياة الداخلية لأمة ممزقة».

مدخل ـ لماذا من الخطأ وصم الإسلام بصفات شيطانية

«الإسلام موضوع مثير بجبهات واضحة». بهذه العبارة قدّم المعهد الألماني لاستطلاع الرأي في آلنسباخ عام 2006 دراسة ذات نتائج مخيفة. فقد جاء في الدراسة أن 98 بالمئة من الألمان يربطون بين الإسلام من جهة والعنف والإرهاب من جهة أخرى وأن 96 بالمئة يربطون بين الإسلام والتخلف و94 بالمئة بين الإسلام واضطهاد المرأة. فقط 6 بالمئة من الذين شاركوا في استقراء الرأي أبدوا تعاطفاً مع الإسلام. وخلافاً للأشكال الأخرى من العداء تجاه الغرباء لا تتناقص درجة الإسلاموفوي، أي رفض الإسلام القائم على الخوف والأحكام المسبقة، مع ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي. وهذا ما يؤكده أيضاً إلقاء نظرة على سوق الكتب التي تحتوي على عدد لا حصر له من العناوين الرائجة التي تصوِّر «الخطر الإسلامي» بأبشع الصور.

هذا الخوف من الإسلام، وهذا الرفض الجذري له، والذي نلاحظه ليس فقط في ألمانيا وإنما في جميع المجتمعات الغربية، له كثير من الأسباب. ومن هذه الأسباب عمليات 11 سبتمبر/أيلول

2001، وصور الكراهية والعنف القادمة من جميع أرجاء العالم الإسلامي، والخوف من نشوء «مجتمعات موازية» إسلامية في أوروبا، وأخيراً وليس آخراً الشعور العام بالارتياب وعدم الارتياح تجاه الغريب وغير المعروف. غير أن هذه المعايير العقلانية نسبياً لا تفسّر ـ مثلها مثل الملاحظة (الصائبة) بأن الإسلام قد حلّ في الغرب محل الشيوعية كعدو مفترض ـ في أحسن الأحوال سوى الشيء الظاهري السطحي. فالخوف يتغذى أيضاً دوماً وأبداً من اللاشعور، وله علاقة بالكبت والإسقاط. العوامل الموضوعية وحدها لا تستطيع تفسير الشعور العام السائد ضد الإسلام، بل إن العواطف تلعب أيضاً في هذا الصدد دوراً كبيراً: فالإسلام يستفز الناس وخاصة في الأوساط العلمانية. وذلك لأن المسلمين يعيشون الدين في حياتهم اليومية أكثر كثيراً حتى من أكثر المسيحيين الكاثوليكيين تديناً في جنوب ألمانيا أو في منطقة البحر المتوسط. وللمسلمين بغالبيتهم انتماء ديني ظاهر بينما لا يظهر هذا الانتماء لدى معظم الناس في الغرب. وقد تشكّل الولايات المتحدة الأمريكية استثناء ولكن العلاقة القائمة هناك بين الدين والمجتمع هو موضوع مختلف تماماً. الانتماء الغربي يقوم بصورة جوهرية على قيم معينة كالديمقراطية ودولة الحق والقانون والمساواة في الحقوق والواجبات وحرية الرأي. غير أن «العيب» في هذه القيم أنها تخاطب العقل وحده ولا تمسّ القلب. وهي تبني مجتمعاً سياسياً لا مجتمعاً عاطفياً. وهي لا تجيب أيضاً على السؤال عن المغزى، الذي يطرحه على نفسه كل إنسان. أما المسلم المؤمن فيجد سنداً له ليس فقط في دينه وإنما أيضاً في عائلته ومجتمعه وفي مجموعة واسعة من قواعد الشرف والسلوك. وتبعاً

لذلك فإن توزيع الأدوار محافظ إلى حدّ كبير: الرجل يخرج إلى العالم الخارجي المعادي بينما تهتم المرأة بشؤون البيت والأسرة. هذه الصورة للمجتمع، وإن كانت قد بدأت تشهد كثيراً من التحوّل في الثقافة الإسلامية، تعتبر في بلادنا قديمة عفا عليها الزمن (على الرغم من أنها لم تزل موجودة عندنا أيضاً) دون أن نجد «نحن» بديلاً لها مقبولاً بشكل دائم وإيجابياً بلا قيد أو شرط.

المجتمعات الغربية فردانية إلى أبعد الحدود، أما المجتمعات الشرقية فتقوم على أساس مجموعوي. والحرية شيء ثمين جداً لكنها تجعل المرء وحيداً. فمن أنا خارج الدور الذي أعيشه في الحياة العامة؟ هذا السؤال يشغل بال الإنسان «الغربي» الحديث. أما المسلمون المؤمنون فيعرفون إلى أين ينتمون. فالإسلام هو بالنسبة لهم دين ومنهج حياة في وقت واحد. إلا أن مثل هذا الربط يُعتبر عندنا نوعاً من الاستبداد. علاوة على ذلك يجسد الإسلام في وعي غالبية الأوروبيين جميع الصفات السلبية التي نعتقد «نحن» (إذا ما تناسينا قليلاً تاريخنا الحديث) أننا قد تجاوزناها وإلى الأبد وهي: التعصب والاستعداد لاستعمال العنف والأدلجة والصراع الثقافي. الغرائز الدونية إلى حدّ ما.

لعل اهتمامنا بالإسلام سيكون معدوماً لو لم يكن جارنا الجغرافي ولو لم يكن هناك مسلمون يعيشون بيننا. ومن المفترض أن يثير هذان العاملان معاً فضولنا واهتمامنا بالآخر ويدفعان إلى إلقاء نظرة دقيقة على هذا الآخر. ولكن بدلاً من ذلك فإن ردّ الفعل السائد هو رفض انعكاسي يلقي بكل شيء في وعاء واحد: القرآن، والأصولية، والحجاب، و«القتل دفاعاً عن الشرف». وأن يكون المرء

مسلماً فهذا يعني تعرّضه للشبهة بصورة عامة بصرف النظر عما يفعل. وحتى المسلم الذي يشترك في احتفالات عيد أكتوبر/تشرين الأول (في ميونيخ) ويشرب كأس البيرة بعد الآخر كدليل على اندماجه في المجتمع الألماني، لكنه يمتنع عن تناول لحم الخنزير، فقد يتعين عليه العيش مع الاشتباه في أن كل ما يفعله ما هو إلا خداع. وهل يمكن أن نستبعد فعلاً أن ذلك الرجل يتغلغل في مجتمع الأكثرية بقصد شرير وهو الاقتراب من هدفه الحقيقي ألا وهو السيطرة على العالم؟

قبل فترة من الزمن نشرت في صحيفة «فرانكفورتر روندشاو» مقالاً أعدتُ فيه إلى الذاكرة الموقف الإيجابي للرومانسية الأوروبية من الإسلام. وعلى إثر ذلك تلقيت ضمن بريد القراء الرسالة التالية التي لم تكن من شخص عادي وإنما بقلم المدير العام السابق لإذاعة «برلين الحرة» سابقاً. وقد كتب الرجل ما يلي: «المسلمون يتقبلون الديمقراطية فقط حتى يأتي اليوم الذي يستطيعون فيه فرض الشريعة بدلاً منها. وهم يهدّدون، بسعيهم هذا إلى الاستيلاء على السلطة، العالم الغربي. وما نراه اليوم من عمليات إرهابية في نيويورك أو لندن أو مدريد ما هو إلا القليل من الكثير. فالوجه الحقيقي للإسلام واضح بكل جلاء في البلدان الإسلامية: التسامح معدوم تماماً ويصل الأمر إلى درجة الإبادة الكاملة لأصحاب الفكر الآخر. فكر شمولي مطلق بأنقى أشكاله. وهم يبرّرون استعدادهم للعنف بنصوص صريحة من القرآن. كما كان الأمر في الرايخ الثالث. وليس لنا اليوم مع أي ثقافة أخرى مثل هذا العدد الكبير من المشاكل كما مع الثقافة الإسلامية. ولماذا يهاجر المسلمون إلى

بلد لا تعجبهم قيمه الثقافية؟ لو كنت مكانهم لحزمت أمتعتي فوراً وعُدت من حيث أتيت. والويل لنا إذا ما أصبحت تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي! فالإسلاميون لن يهدأوا أبداً حتى يستعبدوا العالم بأسره».

لو كتب شخص ما بمثل هذه اللهجة عن اليهودية لكان على الأرجح كاتب الرسالة أيضاً بين الذين يعتبرون هذا الكلام تحريضاً طائفياً مرفوضاً.

أنا أعرف أن كل دعوة إلى النظر إلى الإسلام بصورة متوازنة هي دعوة شريفة تستحق التقدير لكنها لن تصل إلى الغالبية العظمى من الناس. إذ إن صور العنف والإرهاب كثيفة الحضور. والمرض الذي يعانيه الإسلام الحالي هو أخذ الدين رهينة على يد فئة من المتعصبين الذين يستغلون القرآن لأغراض أيديولوجية. مغامرات عسكرية مترافقة مع تفكير غربي مبني على التمني بإقامة «الشرق الأوسط الجديد» أو «الشرق الأوسط الكبير» أو ما شابه من التسميات (التي تأتي غالباً من واشنطن وتتبدل باستمرار)، ومع حكم تابعين في المنطقة نفسها، تحوّل مرض الإسلام من مرض إلى وباء. على الرغم من أن الإسلام السياسي يمثّل تياراً من الأقلية فقط ولا يزيد عمره على 100 عام فإنه يطغى على إدراك الناس للإسلام بكامله. ومع كل عملية إرهابية جديدة يزداد هذا الوعي رسوخاً. والناس في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي إسرائيل وفي أمكنة أخرى يخافون من هذا الإرهاب لأسباب وجيهة. وفي الوقت نفسه فإن أحداثاً كالنزاع الذي نشب بسبب الصور الكاريكاتورية ودافع فيه كل طرف دفاعاً مريراً تخلّله كثير من

المكابرة إنما هي تصرفات تعويضية في نزاع تلتقي فيه القوة الغربية مع العجز الإسلامي. على الجانب الأول المستفيدون من العولمة وعلى الجانب الآخر المتضررون منها.

الغالبية العظمى من المسلمين ترفض الإرهاب والعنف. ومع ذلك يستاء الناس من مطالبة الغرب لهم بأن يدينوا العمليات الإرهابية دوماً وأبداً وبأن يدينوا، علاوة على ذلك، اضطهاد المرأة، والشريعة، وحماس وحزب الله، وبأن يتبنوا الأفكار العلمانية ويطبقوا النظام الديمقراطي. وفي اللحظة التي يتجاوبون فيها بضغطة زر مع المطالب الغربية يعطون نقّادهم الحق في الاشتباه بهم جماعياً واتهامهم. وهم يسألون لماذا لا يمارس الغربيون نقداً ذاتياً في ضوء ما تقوم به السياسة الغربية في الشرقين الأوسط والأدنى من أفعال الحرب في أفغانستان والعراق ولبنان، ودعم الحكام الدكتاتوريين العرب طالما هم مؤيدون للغرب، ودعم الاحتلال الإسرائيلي، والاستغلال الاقتصادي للعالم العربي ليس فقط في مجال النفط والغاز. وهم يردون على اتهام الإسلام بأنه دين متعصب يدعو إلى العنف بالقول إن 3000 عام من الحضارة الأوروبية و300 عام من التنوير و60 عاماً من إعلان حقوق الإنسان لم تمنع غوانتانامو باي ولا «الحرب على الإرهاب» التي تعدّ في نظرهم حملة صليبية حديثة.

العلاقة بين الشرق والغرب علاقة غير متناظرة أي إنها ليست مواجهة بين طرفين متكافئين. وينطبق هذا أيضاً على المسلمين في أوروبا. فنحن ندّعي أننا نريد الدخول معهم في حوار حول قيم المجتمع التعددي لكننا في الحقيقة نشن هجوماً عليهم. وهذا يعزز

الأحكام المسبقة التي ينشرها المتشددون على الجانبين. ولا يتعلق الأمر هنا باصطدام الحضارات وإنما باصطدام بين أصوليين دينيين وأصوليين علمانيين.

إن نقد الإسلام مشروع، لا بل إنه في ضوء ما يلاقيه من رفض، ضروريٌّ وملحّ. ولا أحد يعرف ذلك أفضل من المسلمين الإصلاحيين أنفسهم. إلا أن هناك فرقاً بين النقد والوشاية المغرضة. لا شك في أن الأوروبي له الحق في أن يرفض الإسلام لأسباب عاطفية أو أي أسباب أخرى ـ طالما أن الرفض لم يصل إلى درجة التمييز العنصري.

لا بد لنا من الناحية المبدئية من طرح السؤال: كيف تستطيع ثقافتان مختلفتان ونظامان للقيم مختلفان التعامل مع بعضهما البعض بأمان وسلام في عصر العولمة. يوجد في العالم 1,5 مليار مسلم يعيش 20 مليوناً منهم في أوروبا الغربية، نحو 3,5 مليون في ألمانيا. فما الذي يمكن أن نقدمه لهم فيما عدا الرفض والارتياب والحرب المشؤومة على الإرهاب؟ وما الذي يمكننا تعلمه منهم؟ وكيف يمكنهم أن يجيدوا اللغة التي نفهمها؟

وما هو الاستعداد الذي يجلبونه معهم للاندماج في ثقافتنا الغربية العلمانية؟ الحوار الندّي المتكافىء يتطلب شيئاً وحيداً وهو الإقرار بمبدأ يتجاهله الطرفان ألا وهو: كرامة الإنسان مُصانة لا يجوز مساسها.

عندما أسافر إلى البلدان العربية أندهش دوماً وأبداً من صراحة الناس ومن جهلهم الكامل تقريباً بالحياة اليومية وبسياسة

وتاريخ البلدان الغربية. عندئذ يتعين علي أن أحدثهم عن كثير من الأمور. عما إذا كان الناس في برلين يقبّلون بعضهم فعلاً في الشارع على مرأى من الآخرين، وعن رأيي في الثالوث المقدس، أي في الطبيعة الثلاثية للإله التي ببساطة غير ممكنة، ولماذا رفضت الحكومة الألمانية حرب العراق لكنها تشارك في التصعيد ضد طهران. أسئلة تنال إعجابي لأنها محقة وغير مألوفة في آن واحد. وهي تتيح لي إلقاء نظرة إضافية على منشئي وثقافتي أشعر بأنها تشكّل إغناء لي. بالمقابل ألتقي في ألمانيا بعدد متزايد من الناس الذين لم يعودوا يكتفون بالقوالب المعهودة الجاهزة عن الإسلام التي تصلهم من السياسة ووسائل الإعلام. بل إنهم يسعون إلى إلقاء نظرة خلف الكواليس. ببطء ولكن بصورة متواصلة يتزايد عدد أولئك الذين يريدون فهم الإسلام على حقيقته، لأسباب مختلفة ولكن، بالدرجة الأولى، انطلاقاً من الشعور بأن المواجهة القائمة على عرض الإسلام دوماً بصورة شريرة غير مجدية بأي حال. وإذا ما قرر المرء مجادلة الإسلام والتعامل معه يتعين عليه التخلي عن كثير من الأوهام والحكايات والأساطير. إذ إن كثيراً مما ينسب إلى الإسلام (ومنه مثلاً أن «القرآن يدعو صراحة إلى العنف») يتبين عند التمحيص الدقيق أنه مشحون بالأحكام المسبقة ولا يصمد أمام التحليل العلمي. وأنا لا أريد بهذا التشبيه اتهام أحد لكنني اعتبر الإسلاموفوبيا (الخوف المرضي من الإسلام) في جانب معين نسخة جديدة من معاداة السامية من منظور آخر. في كلا الحالتين توجه إلى مجموعة من الناس تهمة جماعية، وتعتبر الأكثرية إحدى الأقليات تهديداً لها. من الناحية النوعية لا فرق في أن يقول المرء:

«اليهود هم مصدر تعاستنا» أو «الإسلام دين متعصب». إذا ما كان الإسلام متعصباً فهذا يعني أن المسلمين بمجموعهم متعصبون. وبناء على ذلك يكون المسلمون متعصبين كما كان اليهود في يوم من الأيام «مصدر تعاستنا». الإشارة إلى هذا الترابط لا تعني بأي حال التشكيك في أن الهولوكوست حالة فريدة من نوعها في التاريخ. لكن التشابه في إعطاء الحالتين صفات شيطانية يبدو لي واضحاً كل الوضوح.

من لا يقع في خطأ المساواة بين الإسلام والإسلاموية والإرهاب سيقتنع بالحجة الواردة في هذا الكتاب وهي أنه: ليس هناك أي سبب للخوف من الإسلام. فرضيتان رئيسيتان تعبران النص من أوله إلى آخره كالخيط الأحمر. الفرضية الأولى هي أن رأينا بآخر الأديان السماوية كان سيكون مختلفاً لو كان لدينا معلومات أوسع عن نشوئه وصيرورته وعن محتواه اللاهوتي وعن إنجازاته الحضارية.

مع العلم بأن ما نختزنه في وعينا عن الإسلام لا يتركز بأي حال على الجوانب السلبية منذ 11 سبتمبر/أيلول 2001 فقط. بل إن الأحكام التعميمية النمطية تعود إلى العصور الوسطى إلى أيام الحروب الصليبية، وهي الآن كما آنذاك ناجمة بصورة أساسية عن الدعاية الدينية والسياسية. أما الفرضية الثانية فهي أننا نحن أنفسنا نخلق ، منذ العهد الاستعماري، أعداء لنا في العالم الإسلامي. على الأخص الولايات المتحدة الأمريكية ستفعل حسناً لو أعادت النظر في سياستها في الشرقين الأوسط والأدنى المؤدلجة إلى حدّ كبير وصاغتها على أسس جديدة. غير أن البراغماتية والنقد الذاتي يبدو

أنهما فوق طاقة المسؤولين ليس في واشنطن وحدها ـ الشرير هو دوماً الطرف الآخر. المكارثية الحالية، أي النسخة الحالية للحملة الشعواء المعادية للشيوعية في الولايات المتحدة في مطلع الخمسينات، هي الربط الذي نجده في جميع المجتمعات الغربية بين الدولة المخابراتية التي تراقب كل شيء (باسم محاربة الإرهاب) وقراءة التراث اليهودي ـ المسيحي بطريقة تلغي كل ما هو إسلامي.

نحن والإسلام
رحلة عبر التاريخ ـ دون قبعة الحقد

كيف بدأ كل شيء
محمد والقرآن

على أرجح الظن لم تكن شبه الجزيرة العربية في القرن السادس الميلادي من المناطق التي يتمنى المرء أن يولد فيها مرة أخرى. كانت منطقة جرداء بمعظمها ومعادية للحياة، تطغى عليها الصحارى وتجارة القوافل. لم يكن هناك سوى عدد قليل من المدن الواقعة على مسافات متباعدة. كان أهم شريان اقتصادي في ذلك الزمان طريق البخور التي كانت تأتي بعدة فروع من اليمن إلى مكة ومنها إلى غزة وسورية وبلاد ما بين النهرين. كان قد مضى أكثر من 1000 عام على وفاة الملكة سبأ، كما أن الممالك القديمة في جنوب شبه الجزيرة العربية، التي لم تزل تشهد على عظمتها حقول الآثار المدهشة ومنها مثلاً آثار سد مأرب، كانت قد أصبحت مجرد ذكرى من الماضي البعيد. وكان البطالسة والرومان قد فتحوا الطريق البحري عبر البحر الأحمر، بينما كان البدو في شبه الجزيرة العربية يعبدون الأصنام ويشنّون الغزوات على بعضهم البعض. كان سائداً في بعض المناطق النائية حكم الأم، وكان العمر المتوقع للفرد لا يزيد على 40 عاماً. وكانت الإنجازات الثقافية قد بلغت أوج

ازدهارها بتلك القصائد الموزونة المقفاة التي تتحدث عن جمال الإبل وسرعتها.

كانت مكة واقعة في واد قاحل لا خصوبة فيه ومع ذلك فرضت نفسها كأهم مدينة في المنطقة. كانت تعيش من التجارة ولكن أيضاً من عوائد الحج إلى الكعبة وهي بناء حجري مكعب الشكل مُحاط بالأصنام ويحتوي جداره على حجر نيزكي أسود. كان النظام الاجتماعي السائد نظام القبيلة التي تتخذ جميع القرارات الهامة عن طريق الشورى الجماعية وتتبع الفكرة المثالية للمساواة الاجتماعية. أما في مكة فكانت قد تشكّلت نخبة حضرية من قبيلة قريش أدّى تنامي سلطتها إلى تحوّل المجتمع المكي شيئاً فشيئاً إلى مجتمع هرمي متسلسل المراتب. وكان القرشيون بدورهم يتألفون من عدة فروع رئيسية من بينها بنو أُمية، الذين أسسوا فيما بعد الدولة الأموية في دمشق، وبنو هاشم الذين تنتسب إليهم اليوم الأسرة الملكية في الأردن، الهاشميون.

في كل عام كانت تنطلق رحلات القوافل الكبيرة من مكة، في الصيف باتجاه اليمن وفي الشتاء باتجاه سورية والعراق. كانت تجلب إلى الشمال البخور اليمني والتمور الحجازية (الحجاز هي الجزء الغربي من المملكة العربية السعودية الحالية)، وأيضاً الأحجار الكريمة والحرير من الهند والصين؛ وكانت تصدر إلى الجنوب الأقمشة القطنية والأسلحة والقمح وزيت الزيتون. يصف المستشرق الفرنسي إميل درمنغم (1892 ـ 1971) الوضع في مكة قبل ظهور الإسلام على الشكل التالي:

«كانت الكعبة مع الحجر الأسود المقدس تنتصب آنذاك تحت السماء العارية في وسط ساحة كان يوجد فيها مكان مقدس آخر هو مقام إبراهيم وبئر زمزم. وكان يحيط بالحرم آلهة منحوتة بخشونة من الصخر وكانوا يؤدون حوله أهم طقس في شعائرهم الدينية ألا وهو «الطواف» (الدوران سبع مرات حول الكعبة بعكس اتجاه عقارب الساعة). وكان الحج يشمل أيضاً الذهاب في مواكب دينية إلى أماكن مقدسة أخرى، إلى هضبتي الصفا والمروة، وخارج المدينة إلى المزدلفة ومِنى وعرفات. على مدى ثلاثة أشهر مقدسة كان يسود كل عام نوع من السلام الرباني؛ وقد عاد هذا التوقف عن الغزو والأخذ بالثأر بالفائدة على حركة القوافل وتجارة الحج. ومما كان له قوة جاذبة أيضاً الأعياد الشعبية والمعارض التجارية التي كانت تُقام حول المنطقة المقدسة ومن بينها سوق عكاظ الشهير الذي كان يتبارى فيه القصاصون والشعراء».

في مرحلة ما قبل الإسلام كان للقبائل القوية ذات النفوذ الواسع مقدسات خاصة بها، آلهة أو إلٰهات في صيغة أحجار أو أشجار كانت مقدسة لدى قبائل أخرى أيضاً. وكانوا في بعض الأحيان ينصبون تماثيل بدائية من الخشب أو الحجر. كانت تكلف عادة عائلة معينة برعاية هذه المقدسات. وهكذا كان جد محمد ينتسب من جهة أبيه إلى عائلة هاشم. وكانت أسرته تتمتع بحق السقاية أي بتوزيع ماء بئر زمزم المقدس على الحجاج. ومن الجدير بالملاحظة أن النبي محمد قد حافظ على الجزء الأكبر من هذه الشعائر والمقدسات في مكة وأدخلها إلى الدين الجديد وأعطاها بذلك معنى جديداً. فكما رأينا قبل قليل كانت الكعبة نفسها، أقدس

المقدسات الإسلامية، مقدسة أيضاً في الجاهلية قبل ظهور الإسلام. ويبدو أن كبير آلهة قريش هُبَل كان يعبد تحت اسم «الله». وأنا أرى أنه من المهم، مع النظر إلى الوقت الحاضر، أن نشير إلى هذه العلاقة. في مارس/ آذار 2001 فجرت حكومة طالبان في إقليم باميان الأفغاني تمثالين مشهورين لبوذا، زاعمة أنهما صنمان وثنيان ينبغي تحطيمهما. كما أن الإسلاميين الأقل تصلباً يزعمون أن «الإسلام الحقيقي» خالٍ من المؤثرات «غير الإسلامية». لكن في الحقيقة فإن الإسلام نفسه لم ينشأ بأي حال من العدم بل إنه أخذ كالديانتين اليهودية والمسيحية من عالم الآلهة ما قبل الإسلامي وبنى عليه.

وكل ما عدا ذلك سيكون سراً من الأسرار الغامضة. من البديهي أن محمداً تشرّب بمؤثرات عصره التي ظهرت أيضاً في الوحي القرآني.

ولذلك نستغرب الصورة الفكرية الجامدة للعالم لدى الأصوليين الإسلاميين والتقليديين المحافظين الذين يصرّون على الاعتقاد بأن العالم كان خالياً قبل محمد وكان هناك نوع من «الثقب الأسود» الذي ملأه محمد بالدين مرة وإلى الأبد وبقي منذئذ فاعلاً كالنجم الثابت لم يطرأ عليه أي تغيير ـ منذ 1400 عام. ولقد كان النبي نفسه ضمن الظروف السائدة آنذاك أكثر انفتاحاً على العالم من حملة خاتمة الدوغمائيين الحاليين الذين يعتبرون كل تجديد وكل تفكير إبداعي مجدِّد وكل تفسير للقرآن نوعاً من الهرطقة المُدانة.

محمد والملاك جبريل

ولد محمد في مكة في حوالي عام 570م. توفي والداه في وقت مبكر فتولى رعايته عمه أبو طالب وهو من بني هاشم أيضاً. كانت الحالة المادية لأسرته متواضعة وكان يكسب معيشته، مثل كثير من المكيين، من التجارة. وتصفه المراجع التاريخية بأنه كان رجلاً مستقيماً جداً وتقياً، وكان في بداية القرن السابع لم يزل غير متزوج، بلا مال ولا تجارة خاصة به، وكان يعتمد في حياته المهنية والخاصة على كرم عمه أبي طالب. لكن حياته تغيّرت عندما عرضت عليه الزواج ـ خلافاً للتقاليد المتبعة آنذاك ـ أرملة التاجر الثرية خديجة التي تكبره خمسة عشر عاماً. فوافق محمد على العرض. ولكن على الرغم من تحسن وضعه الاجتماعي وازدياد ثروته فقد ظل يفضل البقاء وحيداً في الجبال لكي يتفرغ للتأمل والصوم والصلاة. وكان في أثناء ذلك يطرح دوماً وأبداً على نفسه السؤال عن معنى الوجود البشري.

وظل محمد سنين طويلة يعيش ظاهرياً حياة ناجحة تتناقض مع قناعاته الداخلية العميقة وخاصة فيما يتعلق بشهوة الربح السائدة لدى الأرستقراطية المكية. في حوالي الأربعين من عمره، في عام 610م، وبينما كان في الجبل غارقاً في تأملاته الدينية وتعذبه الشكوك، تلقى

محمد الوحي لأول مرة. حسب الرواية الإسلامية نزل إليه الملاك جبريل وكلفه بإعلان الرسالة الإلهية (القرآن، سورة العلق، الآيات 1 ـ 5):

﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾[1].

بعد هذا الوحي مضت ثلاث سنوات حتى بدأ محمد بنشر دعوته علناً في مكة. وأصبح النبي الذي ينقل ما يُوحى إليه بلغة نثرية مقفاة غنية بالصور، توسلية، وتعبر في أحيان كثيرة عن قلق داخلي. ينصّ هذا الوحي على أن الإنسان خاضع كلياً لله خالقه، وعلى أن الحياة الأرضية ما هي إلا مرحلة عابرة على الطريق إلى العالم الآخر. في يوم القيامة سيخرج الناس من الأجداث وسيحاسبهم الله

---

(1) جميع ترجمات النصوص القرآنية المنشورة في هذا الكتاب مأخوذة من ترجمة الشاعر والمستشرق فريدريش روكّرت (1788 ـ 1866). في زمانه، في العصر الرومانسي، كانت النظرة إلى الشرق إيجابية بلا استثناء تقريباً. وقد ألهمت ترجمات الشعر الفارسي والعربي كثيراً من الشعراء الألمان وفي مقدمتهم غوته («الديوان الغربي الشرقي»). كانوا يرون في فن الشعر الشرقي البرهان على أن الشعوب والأمم تربطها نفس القيم الأخلاقية والسعي إلى الجمال. وكانوا يلاقون بهذه الأفكار صدى واسعاً في أوساط الرأي العام في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.
أما فلاسفة عصر التنوير فكانوا يستخدمون الشرق حجة ضد دولة الحكم المطلق وضد شرعيتها الدينية. لماذا تزعم هذه الدولة أنها تجسّد الذروة التاريخية للحضارة البشرية إذا ما كانت حضارات غير أوروبية قد طوّرت نموذجاً اجتماعياً سياسياً ودينياً آخر؟ «إكس أورينته لوكس» (من الشرق يأتي الضوء)، هكذا كانوا يعتقدون آنذاك ـ إلى أن جاء الاستعمار وأحيا من جديد صور العداء المستمدة من الحروب الصليبية وطرح فكرة المواجهة الثقافية.

على أفعالهم. فإما أن يكافؤوا بالجنة أو يعاقبوا بحشرهم في نار جهنم إلى الأبد. والحياة التي ترضي الله، الصراط المستقيم، تتمثل في عدم التكبر والابتعاد عن الأنانية والغطرسة لصالح التوجه بالشكر والامتنان إلى الله خالق البشر ومانح الحياة. الهدف هو التسليم الكامل (ومن هنا جاء الاسم: إسلام) للإله الخالق (باللغة العربية: الله).

كان حديث محمد عن يوم الحساب بمثابة إعلان الحرب على تعدد الآلهة لدى العربي القديم، وبالتالي على الطبقة المكية السائدة أي طبقة التجار الأغنياء. لهذا السبب قامت بملاحقة النبي وطرده من مكة خوفاً على امتيازاتها وعلى مداخيلها من عائدات الحج إلى الكعبة والمقدسات الأخرى المجاورة لها. وهكذا هاجر النبي محمد مع مجموعة من أتباعه لا يزيد عددهم عن 70 شخصاً في عام 622 إلى يثرب، وهي واحة تقع على بعد 400 كيلو متر شمال غرب مكة سُميت فيما بعد «مدينة النبي» واختصاراً «المدينة». وكان سكان يثرب قد طلبوا منه أن يكون حكماً بينهم في نزاعات قبلية. وقد أصبحت هذه الهجرة بداية التقويم الإسلامي (الهجري). بعد ثمان سنوات استسلم القرشيون في مكة ودخلوا في الإسلام بعدما كانت شبه الجزيرة العربية بكاملها تقريباً قد انضمت إلى «الأمة» الإسلامية.

بعد عقود قليلة من وفاة محمد في سنة 632م كان الإسلام قد أسس أمبراطورية عالمية تمتد من إسبانيا الحالية حتى الهند.

المبدأ الأساسي في التعاليم الإسلامية هو الشهادة: شهادة ألا إله إلَّا الله وأن محمداً رسول الله. وبذلك نشأ الدين السماوي الثالث

بعد اليهودية والمسيحية موثّقاً في القرآن (الاسم مشتق من القراءة) الذي يشكّل الأساس لكامل الوحي ولكامل الحقيقة. وما جاء في القرآن هو كلام الله وليس كلام البشر، نزل على محمد رسول الله الذي نقله ونشره. وعلى عكس المسيح في الديانة المسيحية لا يُعتبر محمد ابن الله. بل يعدّ بشراً مثل بقية الناس لكن الله اختاره رسولاً لنقل الرسالة الإلهية إلى البشر.

من الناحية اللاهوتية يميِّز الإسلام الناشىء نفسه عن الديانة اليهودية رافضاً فكرتها عن الشعب المختار المنسوبة إلى الشعب اليهودي وحده. خلافاً لذلك يقول الدين الجديد إن الله يتوجه إلى جميع الناس بنفس المقدار ولا يفضل أي إنسان على آخر. ويرفض في الديانة المسيحية بشكل خاص المبالغة في التركيز على المسيح والاعتقاد بأنه ابن الله وإعطاءه دوراً مركزياً في التعاليم المسيحية. بالنسبة للمسلمين يعدّ هذا نوعاً من «عبادة القديسين» التي تتعارض مع الجزء الأول من العقيدة الإسلامية أي مع شهادة لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وهم يعتبرون عيسى المسيح من أنبياء الله البارزين مثله مثل آدم ونوح وإبراهيم ولوط ويعقوب وموسى وداود وسليمان وأيوب ويشوع ويونس ومريم، أم المسيح، التي يعتبرها القرآن المرأة المثالية الفاضلة بكل ما في الكلمة من معنى. والشيء المشترك لدى جميع هؤلاء الأنبياء هو أنهم قدّموا لشعوبهم شهادة عن وجود الله ونقلوا لها تعاليمه دون أن يتجاوب الناس على المدى الدائم مع دعوتهم. ويؤمن المسلمون بأن محمداً آخر الأنبياء لن يأتي بعده نبي آخر لأن القرآن يتضمن الرسالة الإلهية الكاملة الموضوعة تحت تصرف جميع الناس دون استثناء والتي قبلها المسلمون وآمنوا بها.

ولكن كيف يمكن تفسير الانتصار العظيم الذي حقّقه الإسلام خلال تلك الفترة القصيرة من الزمن؟ قبل ظهور محمد لم يكن يوجد في شبه الجزيرة العربية نظام سياسي شامل، إذ إن الممالك العربية الجنوبية القديمة كانت تقتصر على منطقة اليمن الحالية. وكما ذكرنا كانت القبيلة تمثل النظام الاجتماعي السائد. وكان تنامي التجارة العربية مع البلدان البعيدة واتساع سلطة ونفوذ الأرستقراطية المكية قد مهّدا الطريق أمام حدوث تغيّرات اجتماعية. من الناحية الأولى من أجل حماية القوافل من الغارات والهجمات المتزايدة، ومن الناحية الثانية من أجل التصدي لهيمنة قريش. وفي الوقت نفسه أصبح عالم الآلهة العربي القديم الساذج نسبياً، والذي لم يكن قادراً على خلق شعور جمعي يتجاوز حدود القبيلة الواحدة، لم يعد يلبي حاجات ومتطلبات المجتمع الذي صار أكثر تعقيداً. وكانت القبائل اليهودية والمسيحية، التي هاجرت إلى المنطقة أو اعتنقت إحدى هاتين الديانتين لأسباب انتهازية، أضعف من أن تؤدي مهمة تبشيرية. وكانت هناك مجموعات صغيرة، تسمى الأحناف، قد طرحت بعض المشاريع الدينية التوحيدية لكن هذه المشاريع لم تستطع فرض نفسها. وهكذا ظهر محمد، الذي كان في الوقت نفسه نبياً ورجل

دولة وقائداً عسكرياً، في عصر مهيأ للتحوّل ومُلِئ الفراغ السياسي والديني القائم بواسطة الدين الجديد الذي اعتنقته غالبية القبائل دون إكراه. ومما كان له الدور الرئيسي في انتشار الإسلام تلك الأعوام الثمانية التي قضاها محمد في المدينة بعد خروجه من مكة. في هذه الفترة نجح في إيجاد حلفاء جدد وفي تعميق جذور الدين الجديد. وبالنسبة لمحمد وأتباعه كانت العناية الإلهية هي التي جعلتهم ينتصرون في العديد من المعارك على أعدائهم، بمن فيهم قريش، الذين كانوا يفوقونهم في العدد والعتاد. وأخيراً فتح محمد مكة في عام 630 ودخلها مظفراً ثم أعلن أمام الحجر الأسود في الكعبة أقدس المقدسات: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾[1] وبذلك نشأ الأساس اللازم لتوحيد شبه الجزيرة العربية تحت راية الإسلام ولبناء الدولة الإسلامية الأولى.

وخلال عهد محمد في المدينة نشأت بدايات دولة ملتزمة بِمُثُل جديدة تقوم على المساواة وظهرت الملامح الأساسية لنظام قانوني عام ملزم لجميع القبائل ويطبق على الجميع. كما نشأت إدارة بسيطة مهمتها تحديد مقدار الضرائب والرسوم.

لم يطرأ بذلك أي تغيير على البنية القبلية للمجتمع، إلا أن الولاء التقليدي للقبيلة صار يأتي في الدرجة الثانية بعد الولاء للدولة المركزية الناشئة. واعتباراً من الآن صارت تقف فوق القبائل الأمة، أي جماعة المؤمنين، الخاضعة لحكم الله وحمايته بقيادة محمد بصفته الحكم الأعلى والمرجع الأخير. ومما يشهد على دوره النظام الذي اتبعه في المدينة والذي هو أول وثيقة هامة في فجر الإسلام ـ أما

(1) سورة الإسراء، الآية: 81.

القرآن فقد تمَّ جمعه وتوثيقه بعد وفاته. حسب هذا النظام كان محمد بعيداً كل البعد عن أن يكون الحاكم المطلق في المدينة.

كان الجميع قد قبلوا به نبياً ولكن فيما عدا ذلك كان يُعتبر واحداً من تسعة زعماء عشائر في المدينة . ولذلك كان يحرص على الدوام على الاتفاق مع زعماء العشائر الآخرين.

أصبحت حياة محمد في المدينة، تلك الأعوام الثمانية في المنفى، مثلاً أعلى سعى إلى الاقتداء به معظم الحكام في المناطق التي فتحها المسلمون وفي الممالك العربية اللاحقة. من النادر جداً أن تتطابق الأسطورة مع الواقع ولكن تلك الفترة من الاندفاع والفكر الجديد، الانفجار الإسلامي البدئي إلى حدّ ما، لم يزل لها تأثيرها الفاعل حتى الوقت الحاضر. وهكذا ألهمت المُثل المدينية حركات التجديد الإسلامي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التي وضعت في مواجهة النفوذ الأوروبي «القيم غير المشوهة» التي كانت سائدة في المجتمع الإسلامي الأول. واليوم تعدّ المدينة من وجهة نظر الإصلاحيين الصورة الأولى للديمقراطية الإسلامية، لكنها تشكّل في الوقت نفسه مصدر إلهام للإسلاميين المتطرفين بمختلف فئاتهم حتى أسامة بن لادن. ففي أفلامه الفيديوية السابقة كان يظهر جالساً أمام جدار صخري وقد أسند بندقية الكلاشينكوف إلى الجدار وأمامه كأس من الشاي. كان يريد بذلك إظهار بساطته وتواضعه ـ أسامة بن لادن أمام غار في أفغانستان كوريث جدير للنبي محمد في المدينة. من الناحية الأخرى يعتبر دعاة التحديث الإسلاميون النظام الاجتماعي في المدينة (المنورة) برهاناً على فصل الدين عن السلطة الدنيوية في الإسلام، بينما يعتبر الإسلاميون المحافظون المدينة كمثال ناجح على

وحدة الدولة والدين. المدينة في كل مكان: المسلمات اللواتي يدعين إلى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل يستنبطن حججاً تؤيد الإصلاح من أقوال علماء متنورين في المدينة آنذاك، بينما يعلل مسلمون بطركيون (من دعاة سلطة الرجل) اضطهاد المرأة بأقوال لنفس العلماء. ويرى البعض في نهج محمد في المدينة مثالاً يُحتذى للعلاقات بين المسلمين واليهود، بينما يعتبره آخرون دليلاً على التناقض الجذري، لا بل والعداوة ذات المنشأ الطبيعي بين الديانتين الإبراهيميتين.

(في المدينة كان محمد وأصحابه يعيشون في بادىء الأمر ضمن علاقات وثيقة مع القبائل اليهودية أيضاً. ولكن لأن اليهود تحالفوا، جزئياً، مع قريش ضد محمد طردهم بعد هزيمتها من مكة والمدينة).

مجرد كون القضايا نفسها والأحداث نفسها يمكن أن تؤول بأشكال متباينة جداً فهذا دليل على أن النصوص التاريخية والدينية تحتاج إلى التصنيف والتكييف. هذه الواقعة البسيطة وحدها تنقض البداهة التي يتعامل بها الأصوليون الدينيون مع النصوص المقدسة زاعمين التقيد الدقيق بمعناها، لاسيما أنهم يفهمونها في كثير من الأحيان بشكل خاطىء. وأنا أشدد متعمداً على عبارة «الأصوليين الدينيين» لأن هذا النوع من الناس لا يقتصر وجوده بأي حال على الإسلام وحده كما يظن الكثيرون. فلنأخذ مثلاً المبدأ التوراتي القائل «العين بالعين والسن بالسن». فالأصوليون المسيحيون يشتقون منه الحق في الانتقام والثأر. غير أن المعنى الأصلي مختلف. فهو يعني أنك لا يجوز أن تطالب بتعويض أو جزاء عما لحق بك من ضرر

أكثر مما تضررت فعلاً. فإذا ما تسبّب شخص بفقدانك عينك عليك المطالبة بعينه، ولكن ليس بحياته. بالنسبة للظروف القبلية التي كانت سائدة آنذاك كان هذا المبدأ مبدأ تقدمياً لاسيما أنه كان من الممكن أيضاً دفع تعويض مادي لكسر دوامة العنف والعنف المضاد.

ما الذي يعنيه حقيقةً «الجهاد»؟

منذ البداية ينظر الغربيون إلى محمد بصفته قائداً عسكرياً بالدرجة الأولى وبمقدار أقل بصفته نبياً ورجل دولة. ونحن نسمع في هذه الأيام دوماً وأبداً القول إن الإسلام قد انتشر بقوة «الحديد والنار».

من البديهي أن توسع الإسلام قد جرى بالقوة مثله مثل بقية الأديان التي استكملت الكلمة بالسلاح كلما احتكت مع القوة. ولا شك إطلاقاً في أن محمداً كانت لديه كفاءات نابليونية وإلا لما استطاع فتح مكة. ومع ذلك فإن القول الشائع عن الجماهير التي أسكرتها العقيدة وانطلقت متحمسة لتحتل العالم إنما هو قول خاطىء أثبتت الأبحاث منذ زمن طويل عدم صحته. لا يمكن فهم الجانب «العسكري» للإسلام دون معرفة البنية الهيكلية للنظام القبلي الذي كان سائداً في ذلك الزمان. كانت الصراعات بين القبائل المتعادية والهجمات على القوافل من الأحداث اليومية العادية. وكان جزء من الشرف البدوي يكمن في الاستعداد الدائم للقتال ولم يكن الاستيلاء على أموال الغير يُعتبر عملاً إجرامياً بأي حال بل بالعكس كان الهجوم على القبائل المعادية ونهبها يستعمل لتأمين الحياة وكان يسمى

«غزواً» وهي كلمة اشتقت منها كلمة «راتسيا» (غازياً) المستعملة في لغتنا. كما أن الأمة الإسلامية الجديدة كانت تعتبر نفسها جماعة محاربة لكن القتال اتخذ نوعية جديدة عندما وضع في خدمة الدين. كان هذا شرطاً لتوحيد قبائل شبه الجزيرة العربية تحت راية الإسلام ولتحقيق قدر من «الأمن الحقوقي» لم يكن معروفاً من قبل: فالقبائل التي دخلت في الإسلام لم يعد يحق لها محاربة أو غزو القبائل المعادية لها التي دخلت أيضاً في الإسلام. وبناءً على ذلك فإن القرآن يتحدث عن «الجهاد في سبيل الله»، أي «بذل الجهد على الطريق التي ترضي الخالق»، الأمر الذي أصبح كل مسلم ملزماً به. في الاستعمال اللغوي الغربي يترجم الجهاد عادة بعبارة «الحرب المقدسة»، كما أن الإسلاميين المتطرفين يفهمونه بهذا المعنى. أما في الحقيقة فإن التعبير قد غيّر معناه مراراً خلال التاريخ وأيضاً في سياق نزول الوحي. في بادىء الأمر كان الجهاد يعني محاربة خصوم النبي من قبيلة قريش في مكة. وقد نزلت بهذا الخصوص أقدم الآيات الداعية إلى الجهاد:

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾[1].

بعد دخول قريش في الإسلام، وأيضاً بسبب رحلات قوافلها إلى سورية، والتي كان «الأمن القانوني» الجديد مفيداً جداً لها،

---

(1) سورة الحج، الآيتان: 39 ـ 40.

توسّع معنى الجهاد فأصبح يرمي إلى تجاوز الانقسامات الداخلية ومنع الاضطرابات والعنف بين المسلمين:

﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ۚ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾[1].

ثم نزلت آية أخرى (سورة البقرة، 217)[2] رداً على عمل حربي تمثّل في هجوم على قافلة مكية خلال شهر رجب المقدس آنذاك. تنصّ الآية على أن الجهاد، بمعنى القتال، يُعتبر عملاً نبيلاً إذا كان موجهاً ضد أولئك الذين يهاجمون المؤمنين. وتنصّ الآية 169 من سورة آل عمران[3] على أن الذين يُقتلون في سبيل الله ينتظرهم جزاءً كبيراً يوم القيامة. إلا أن هذه الدعوة إلى الجهاد لاقت معارضة في المدينة نفسها. وفي وقت لاحق نزلت آيات أعطت الجهاد معنى روحياً تمثل في النضال ضد التشكك في الإيمان والإغراء:

﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا

---

(1) سورة الأنفال، الآية: 39.

(2) ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾

(3) ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾.

لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٧٨﴾﴾[1].

في آيات سابقة كان محمد وأتباعه مطالبين بقتل المشركين أينما وجدوهم (سورة التوبة، الآية 5)[2] وبمقاتلة الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر (سورة التوبة، الآية 29)[3]. وقد نشب في المدينة خلاف حول هذه الآيات أيضاً. كانت هذه الآيات موجّهة ضد قريش لكنها اتُّخذت فيما بعد، من المسلمين وغير المسلمين، مستنداً على أن الإسلام يدعو إلى محاربة أتباع العقائد الأخرى وإجبارهم على اعتناق الإسلام. وقد لعب هذا الرأي دوراً مهماً في عصر الحروب الصليبية. لكن علماء مسلمين أيضاً من ذوي الاتجاه الأرثوذوكسي المحافظ يؤيدون في كثير من الأحيان التفسير العنفوي لمفهوم الجهاد وذلك بأن يقسموا العالم إلى قسمين متضادين: هنا «دار الإسلام»، دار السلام، وهناك «دار الحرب» ، الدار المعادية، علماً بأن جميع البلدان وجميع الشعوب مقدّر لها أن تنتقل إلى دار الإسلام. غير أن القرآن لا يكلّف المسلمين أبداً، بشكل صريح، بمهمة تبشيرية ولا ينصّ على أي برنامج سياسي للاحتلال.

---

(1) سورة الحج، الآية: 78.

(2) ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۖ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾﴾

(3) ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾﴾

غير أن تفسير الجهاد بالمعنى الحربي تنامى فيما بعد كردٍّ على الاستعمار. ثم انتعشت هذه الرؤية في خطاب الأصولية الإسلامية وتلقت دعماً من قائد الثورة الإيرانية آية الله الخميني (1902 ـ 1989م) الذي وظّف الجهاد في المعركة ضد الشاه وفي الحرب ضد العراق (1980 ـ 1988). كما أن حماس، وحزب الله، وطالبان والثوار السُّنيون في العراق، يفهمون الجهاد كتبرير لقتل المدنيين أيضاً و«الكفار» بشكل عام. «الجهاد والبندقية ولا شيء آخر، لا مفاوضات ولا مؤتمرات ولا حوار» هكذا كان شعار الفلسطيني عبد الله يوسف عزام (1941 ـ 1989)، الذي كان أستاذاً للفقه الإسلامي في الجامعة السعودية في جدة ثم أصبح فيما بعد مرشداً لأسامة بن لادن عندما كان هذا الأخير لم يزل يحارب في أفغانستان، في الثمانينات، ضد السوفييت. أما اليوم فإن الغالبية العظمى للاتجاهات الدينية المحافظة، السُّنية والشيعية على حدّ سواء، ترى أن الجهاد بمعنى استعمال العنف غير جائز وغير مطلوب إلا إذا كان موجهاً ضدّ مهاجم أو محتل. وأما العمليات الموجهة ضد المدنيين فهي مرفوضة بكل الصراحة والوضوح في الرأي السائد عموماً في الأوساط الدينية الإسلامية.

غنيمة وعقيدة ـ نشوء أمبراطورية عالمية

بنشوء الأمة الإسلامية ظهرت على مسرح العالم القديم قوة جديدة ثالثة إلى جانب الأمبراطورية البيزنطية والأمبراطورية الفارسية. أسست الأمة الإسلامية لأول مرة دولة على كامل أراضي شبه الجزيرة العربية ما لبثت أن انطلقت منها خلال وقت قصير قوة إمبريالية مثلها مثل الأمبراطوريتين الأخريين. في بادىء الأمر اتبعت انتصارات الإسلام العسكرية الطرق التجارية القديمة باتجاه سورية وبلاد ما بين النهرين. وقد علق البريطاني وليام مونتغمري واط (1909 ـ 2006)، وهو من أهم العلماء المختصين بالشؤون الإسلامية في عصرنا، على ذلك بقوله: «لا شك في أن السبب في ذلك كان التالي: عندما انضم مزيد من القبائل إلى حلف محمد وحظّر عليهم محاربة بعضهم بعضاً اتضح لمحمد ومستشاريه أن ميلهم إلى الغزو يجب أن يوجّه نحو الخارج. وهذا يعني على الصعيد العملي مطالبة أبناء القبائل المسلمين بالمشاركة في غزوات تتجه إلى البلدين المأهولين سورية والعراق».

ومما لا يخلو من بعض السخرية أن قبيلة قريش بالذات، التي شنّت على المسلمين الأوائل حرباً لا هوادة فيها، هي التي شكّلت

على الفور بعد اعتناقها الإسلام نخبة الأمة الإسلامية وتولّت السلطتين السياسية والعسكرية. فقد جاء منها خلفاء محمد الأربعة الأوائل، الذين يسمون الخلفاء الراشدين، وهم: أبو بكر (632 ـ 634) وعمر (634 ـ 644) وعثمان (644 ـ 656) وعلي (656 ـ 661). أما الأنصار الذين استقبلوا محمداً في المدينة وساعدوه فقد أُبعدوا عن الواجهة. أصبحت الأرستقراطية القرشية القوة الدافعة للفتوحات الإسلامية لأسباب مختلفة وعلى رأسها، كما ذكرنا، مصالحها الاقتصادية في ما يسمى الهلال الخصيب الممتد من فلسطين عبر سورية والعراق وحتى إيران. وقد كان الضعف السياسي والعسكري للأمبراطوريتين الأخريين من العوامل المساعدة للتوسع الإسلامي الذي كان يتبع دوماً نفس المبدأ: أولاً فتح البلد وبعد ذلك تعيين وال إسلامي عليه. وكان الحاكم الإسلامي يضع بعد ذلك الرعايا الجدد أمام خيارين: إما أن يدخلوا في الإسلام أو يبقوا أوفياء لدينهم القديم، غالباً المسيحي أو اليهودي، ولكن بصفة «ذميين» يتعيّن عليهم دفع ضريبة عالية (الجزية).

شكّلت القبائل البدوية العمود الفقري لهذه الفتوحات فهي التي كانت تسعى في المقام الأول إلى الحصول على الغنائم. وفي وقت لاحق نشأت في المناطق المؤسلمة بعض هياكل الدولة بهدف فرض النظام والقانون ووضع نظام ضريبي فعّال. ومن أجل حماية الفتوحات والمحافظة عليها أقيمت معسكرات كبيرة تطوّرت شيئاً فشيئاً إلى مدن ثابتة. نذكر من هذه المدن، على سبيل المثال، البصرة (635) والكوفة (638) في العراق، والفسطاط (القاهرة القديمة، 641)، والقيروان (670) في تونس حالياً. كان نظام الفتوحات يقوم

في بادىء الأمر، بصورة جوهرية، على ما لدى غير المسلمين من قدرة على دفع الضرائب التي كانت عالية عموماً، وهذا يوضّح السبب لماذا لم يحاول المسلمون في أي مكان إجبار الناس بالقوة على اعتناق الإسلام. وإذا ما نظرنا إلى الأمر نظرة عقلانية خالية من العواطف، نلاحظ أن الدافع الديني لم يلعب سوى دور ثانوي في توسع الأمبراطورية العربية. ولكن لا يجوز التقليل من أهمية الدين كرابطة للحكام الجدد ولإعطاء حكمهم الشرعية اللازمة للاستمرار. من وجهة نظرهم لم تكن هداية الكفار هي ما أراده الله وإنما حكم المسلمين لغير المسلمين.

أدّت الحاجة الدائمة إلى مصادر مالية جديدة لتحويل الأعداد المتزايدة باستمرار من جحافل الجيوش، إلى دفع الإسلام نحو التوسع. وهكذا تمَّ احتلال المناطق الإيرانية المرتفعة وآسيا الوسطى بمبادرة شبه مستقلة من المدينتين العسكريتين المتوسعتين البصرة والكوفة بينما أصبحت القيروان نقطة الانطلاق لاحتلال شبه الجزيرة الإيبيرية. وظل التوسع الإسلامي في الغرب مستمراً إلى أن وضع حدّاً له الملك الفرانكي كارل مارتلّ، جد كارل الكبير (شارلمان)، عندما أوقف الزحف العربي بتحقيق انتصار ساحق عليهم في معركة توروبواتييه في جنوب غرب فرنسا في عام 732. ولو لم ينتصر في تلك المعركة لكانت أوروبا قد أصبحت على أرجح الظن إسلامية.

عداء الأخوة. السُنة والشيعة

بعد وفاة محمد طرح السؤال عمن سيخلف النبي في قيادة الأمة الإسلامية. كان القرشيون قد دخلوا في الإسلام بعد فتح مكة وادعوا لنفسهم حق تولي الحكم. غير أن جماعات أخرى والعديد من صحابة النبي كانوا يرون أنهم أحق وأولى. نشبت نتيجة لذلك خلافات جادة وصلت إلى حدّ الحرب وشهد المجتمع الإسلامي الأول العديد من الانشقاقات والانقسامات. وأدى أهم انقسام بين المسلمين إلى نشوء السُنة والشيعة. يشكّل السُنة اليوم نحو 90 بالمئة من المسلمين الذين يبلغ عددهم في مختلف أرجاء العالم 1,5 مليار نسمة. ويشكّل الشيعة غالبية السكان في العراق وإيران ولبنان وفي البحرين وأذربيجان. وهناك أقليات هامة تعيش بشكل خاص في المناطق الساحلية من دول الخليج العربية.

لم يتمكن عليّ، الخليفة الراشدي الرابع وابن عم النبي محمد وزوج ابنته، من جمع الأمة الإسلامية بكاملها تحت لوائه. (تزوج محمد بعد وفاة زوجته الأولى خديجة تسع نساء أخريات). بعد وفاة علي استولى القائد العسكري معاوية، من قبيلة قريش، على السلطة وأسّس في دمشق الدولة الأموية السُنية (661 ـ 750). كان معاوية

الخليفة الأول الذي لم يكن من صحابة النبي محمد ورفاقه السابقين. أدّى ولاء أتقياء المسلمين لأسرة النبي التي أُبعدت عن الحكم، وعلى مدى عدة أجيال، إلى نشوء حزب ديني سياسي معارض أطلق عليه اسم الشيعة أو «شيعة علي» أي «أتباع علي» بالمعنى الحرفي للكلمة. أما كلمة «السُّنة» فهي مشتقة من السُّنة النبوية أي من أقوال النبي وممارساته. وسنتحدث عن هذه المفاهيم بمزيد من التفصيل في وقت لاحق.

أدّت ملاحقة الشيعة على يد السُّنيين الأوائل إلى نشوء ثقافة الشهادة لدى الشيعة بكل ما في الكلمة من معنى. وكان على الأخص مقتل الحسين بن علي في معركة كربلاء عام 680هـ، التي تغلّب فيها الأمويون على «شيعة علي»، بمثابة «الانفجار الكوني العظيم» (بيغ بنغ) لنشوء التعاليم الشيعية. بمناسبة الذكرى السنوية لهذه المعركة الخاسرة يؤدي الشيعة كل عام طقوساً يجلدون فيها أنفسهم حتى الإدماء ويقومون بطقوس تعبّر عن الشهادة ويرى الشيعة في هذه الطقوس نوعاً من العقاب الذاتي للتكفير عن «فشل» الشيعة الأوائل في الوقوف بعدد كافٍ إلى جانب الحسين في معركته ضد الأمويين.

أين الإمام الثاني عشر؟

بما أن الشيعة لم يعترفوا بالخلافة السُّنية تعيّن عليهم تسوية قضية خلافة علي بطريقة أخرى. ويتفق غالبية الشيعة على سلسلة من الأئمة المنحدرين من سلالة النبي وعددهم اثنا عشر إماماً أولهم علي (في الإسلام السُّني تعني كلمة إمام الشخص الذي يؤم الناس في الصلاة، أما لدى الشيعة فإن الإمام هو القائد الديني). ولذلك يسمى الشيعة أيضاً «الاثني عشرية». وأشهر أقلية بين الشيعة «الشيعة السبعية» أو الاسماعيليون بقيادة آغا خان. ويعتبر الأئمة منزهين عن الخطيئة ومعصومين عن الخطأ. وحسب التعاليم الشيعية توارى الإمام الثاني عشر عن الأنظار في عام 874هـ، وسيعود في آخر الزمن بصفة المهدي أي المخلّص.

يعدّ الأئمة جميعاً من نسل علي. وتكمن مهمتهم الأساسية في قيادة الطائفة روحياً والدفاع عنها في عالم من الأعداء. وتنصّ إحدى القضايا اللاهوتية المركزية لدى الشيعة على ما يلي:

ما الذي يجب فعله لكي يستطيع الإيمان الحقيقي ـ الذي يجسده علي والأئمة ـ التغلب دوماً وأبداً على الظلم والعنف؟ في الحياة اليومية نجم عن ذلك نوع من «ثقافة الحزن» بكل معنى الكلمة

ودرجة عالية من البراغماتية الرامية إلى خداع الأعداء، والتي تصل إلى حدّ نكران العقيدة لاتقاء الأذى، أو ما يسمى «التقية». (في كثير من الأحيان تُختتم صلاة الشيعة بأن يبكي الحاضرون دون حرج أو خجل حزناً على مقتل علي والحسين). كان الأئمة على الدوام قادة سياسيين أيضاً لكن الإمامية لا تعني دولة دينية. بعد «احتجاب» الإمام الثاني عشر تولى المراجع «آيات الله» نيابة عن المهدي قيادة الشيعة. وهم وحدهم الذين لهم الحق في اتخاذ القرارات في المسائل الدينية والسياسية الملتبسة أو غير الواضحة. وقد عرفوا في العادة على الدوام كيف يتعاملون مع الحكام وأصحاب السلطة. ومن وجهة نظرهم فإن الحاكم على أي حال لا تستمر شرعيته إلا حتى ظهور المهدي. أما السؤال عن الحدود بين القيادة الدينية والسياسية فقد ظل موضع خلاف بين علماء الدين الشيعة على مدى قرون طويلة. لكن آية الله الخميني اتخذ من هذا السؤال موقفاً متطرفاً. فقد تبنى مبدأ «ولاية الفقيه» الذي ينصّ على أن السلطتين السياسية والدينية ستبقيان مجتمعتين في أيدي الفقهاء حتى ظهور المهدي. وقد تمَّ عام 1979 ترسيخ هذه المؤسسة في دستور جمهورية إيران الإسلامية. حسب رأي الخميني فإن الفقهاء ليسوا مسؤولين أمام الشعب وإنما أمام الله وحده الذي سيحاسبهم يوم القيامة. غير أن تعاليم الخميني عن وحدة السلطتين الدينية والسياسية يرفضها غالبية رجال الدين الشيعة ما لم يكونوا جزءاً من جهاز السلطة الإيراني. ومن معارضيه في هذا الصدد آية الله سيستاني زعيم الشيعة العراقيين. فهو يرى أن توحيد الدين والسياسة سيدنّس العقيدة ويزيد من صعوبة الحياة اليومية

السياسية. وبدلاً من ذلك يطالب رجال الدين الشيعة بوضع المعايير الأخلاقية التي تقيِّم السياسة بناءً عليها.

رسمياً لا يعرف الإسلام سلطة مركزية هرمية أو تسلسلاً في المراتب الدينية. ومع ذلك فقد تطوّرت جامعة الأزهر في القاهرة داخل الإسلام السُّني، خلال تاريخها الذي يزيد على ألف عام، إلى مركز فكري وعلمي. أما الشيعة فيعتمدون بدورهم على آيات الله الذين يسمّون أيضاً «المجتهدون». والمجتهد هو بالمعنى الحرفي للكلمة الشخص الذي يصدر أحكاماً شرعية وسياسية استناداً إلى النصوص الدينية. ولكن كيف يصبح المرء آية الله أو مجتهداً؟ بصورة أساسية عن طريق العيش كرجل دين حياة تشبه الرهبنة في إحدى الحوزات الدينية الموجودة في المدن المقدسة الثلاث عند الشيعة وهي النجف وكربلاء في العراق (هناك يوجد قبر علي وقبر الحسين) وقم قرب طهران في إيران. والحوزة ليست مؤسسة خاضعة أو تابعة وإنما تمثل مجموع حلقات البحث والنقاش الدينية في المدينة المعنية والتي تدور فيها أحياناً صراعات مريرة من أجل النفوذ والسلطة. معظم الفقهاء لا يتدخلون في الشؤون السياسية بل يقتصر نشاطهم على تأهيل تلاميذهم دينياً وعلى الأعمال الخيرية. وكلما كانت سمعة الفقيه أفضل ازدادت قدرته على الإقناع وتوحيد الصفوف وازداد بالتالي الاحتمال في أن يصعد مع مرور الزمن إلى مرتبة «مرجع التقليد» ويصبح لاسمه تأثير بالغ الجاذبية ويحظى بشعبية كبيرة مثل نجوم البوب (غناء البوب) في بلادنا.

في الأحوال العادية يبلغ آية الله سن التقاعد قبل أن يصبح شخصية أسطورية، شخصية تتمتع بالقدرة على تحريك الجماهير

وعلى تفجير طاقات ثورية كما حدث بشكل خاص تحت قيادة الخميني. ومما يثير الدهشة بصورة خاصة قدرة «مرجع التقليد» على العيش عشرات السُّنين حياة متواضعة منزوياً في خلوته، ولكن لكي يصبح فيما بعد القائد المظفر عندما تتطلب الظروف ذلك. الرجل التقي الذي يقود الجماهير ويوجهها دون أي عناء. غير أن غالبية آيات الله التقليديين يميلون إلى حياة العزلة والهدوء التام. ويدعون مثل آية الله السيستاني إلى الفصل بين الدولة والدين ـ ليس بالمعنى العلماني (الغربي)، تحرير المجتمع من سلطة الدين، وإنما بصيغة تقسيم العمل. «السياسة مثل كأس من العصير على الطاولة. يمكنك أخذه أو تركه في مكانه»، هذا ما قاله لي أحد آيات الله في قم واضعاً يديه متصالبتين على صدره.

وكان آية الله **الخوئي** يحمل رأياً مشابهاً. توفي في عام 1993 عن عمر ناهز التسعين في النجف وكان من أكثر رجال الدين الشيعة نفوذاً في القرن الماضي. كان الخوئي يقول إن الحوزة لا يجوز، من الناحية المبدئية، أن تتدخل في قضايا السلطة ولا أن تعمل في المجال السياسي. وكان يرفض مقولة الخميني عن «ولاية الفقيه» ولكن دون الوقوف علناً ضد الجمهورية الإسلامية. إلا أنه يرى أن رجال الدين يجب أن يحثوا الناس على الإصلاح لكي يبقى المجتمع الإسلامي قادراً على المنافسة وخاصة تجاه المجتمعات الغربية.

فيما عدا الاختلاف في الرأي حول أولوية علي في خلافة النبي وقيادة الأمة الإسلامية بعده وحول سلسلة الأئمة المعصومين فإن الاختلافات الدينية بين السُّنة والشيعة ضئيلة قياساً إلى الاختلافات الأساسية بين الكاثوليك والبروتستانت. أما الخصومات والصراعات

الدامية أحياناً بين السُّنة والشيعة فتعود بالدرجة الأولى إلى خلافات سياسية وليس إلى خلافات دينية. على الأخص في العراق، ولكن أيضاً في باكستان، تحدث في الوقت الحاضر تفجيرات وعمليات قتل سياسي يقوم بها متطرفون سنيون وشيعة ضد الطائفة الأخرى. وبصورة عامة فإن كثيراً من السُّنة يعتبرون الشيعة بكل بساطة «هراطقة». وينظر الحكام السُّنيون في الأردن والمملكة العربية السعودية بعين القلق إلى التقارب السياسي المنطلق من طهران بين الشيعة الإيرانيين والعراقيين واللبنانيين. فهم يخشون نشوء دولة شيعية كبيرة مضادة للغرب والسُّنة وتدفع المنطقة نحو مزيد من التطرف.

أصل الشر

لنعد قليلاً إلى الماضي: لقد قامت الدولة الأموية التي أسسها معاوية بنقل مركز السلطة الإسلامية من المدينة إلى دمشق.

وفي الوقت نفسه أصبحت الدولة الإسلامية التي أسسها محمد في شبه الجزيرة العربية دولة عربية عظمى تستمد شرعيتها من الإسلام. ومع توسع رقعة الدولة كان الفاتحون العرب يواجهون مهمة صعبة تتمثل في التوفيق بين التعاليم القرآنية والأوضاع القائمة على أرض الواقع الجديد. كان يتعين على التعاليم الدينية أن تثبت جدارتها في الحياة اليومية وأن تبدي بعض المرونة بحيث يتمُّ، على سبيل المثال، «أسلمة» الأنظمة الحقوقية والقانونية القائمة والعادات والأعراف الشعبية الموجودة في البلدان المفتوحة ـ تماماً كما حدث عند تحويل الكعبة في مكة من مكان مقدس وثني إلى مكان مقدس إسلامي. التحوّل المستمر والتوسع الهائل لرقعة الدولة يفسران لماذا لم يكن في وسع الدول الإسلامية اللاحقة تطبيق نموذج «محمد في المدينة» تطبيقاً حرفياً دون أي تعديل.

نزل جزء من القرآن بصيغة النص القانوني وهو يطالب المسلمين باتباع الوصايا واتقاء المحظورات التي أوحى بها الله إلى

نبيه (سنتحدث في وقت لاحق عن الفرق بين الشريعة والقرآن). ومن أجل إيفاء الإسلام حقه كان من اللازم تطبيق هذه «التعليمات» الإلهية وجعل المجتمع يعيشها كأفكار مثالية. فالدين الإسلامي، شأنه شأن الديانة اليهودية، يعتبر نفسه دين تشريع وقانون، بصورة أوضح جداً مما هي الحال في الديانة المسيحية. إلا أن السبب في ذلك يعود ـ بالدرجة الأولى ـ حسبما قال لي مرة أحد اللاهوتيين الكاثوليك، إلى وفاة المسيح مصلوباً في سن مبكرة. فلو عاش فترة أطول لكان العهد الجديد، كالعهد القديم، قد أصبح كتاباً جامعاً للنصوص القانونية. وعلى أي حال فإن الإسلام لم يكن أبداً مجرد علاقة بين الفرد وربه، أي مجرد علاقة إيمانية شخصية، وإنما أيضاً عقيدة تشمل الحياة العامة والمجتمع والدولة. ولذلك فإن المطالبة بعلمنة الإسلام وبفصل الدين عن الدولة كما في أوروبا مسألة من الصعب تطبيقها في المجتمعات الإسلامية. ولا ينجم عن ذلك بالضرورة دولة دينية كما رأينا عند الحديث عن فكر الشيعة. بل إن السؤال الحاكم هو، بالنسبة للسُّنة أيضاً، سؤال مختلف تماماً: ما الذي يحدث عندما لا يتقيد الحاكم بالتعاليم الإلهية بل يقيم دولة مستبدة؟ العدالة من الرسائل والبشائر الأساسية في القرآن، والظلم يعتبره المسلم المؤمن تجديفاً على الله. فما الذي يجب فعله إذن تجاه الحاكم الظالم؟

وبمعنى آخر يتعلق الأمر بحرية التصرف لدى الإنسان وبمصدر الشر. هاتان المسألتان تتصدران اللاهوت الإسلامي ولقد أجاب عليهما الفقهاء المحافظون بصورة براغماتية إلى حدّ بعيد. فهم يعطون في العادة الصفة الشرعية لأولئك الحكام الذين بالمقابل يمنحون الأرثوذوكسية الدينية الامتيازات وحرية الحركة. فهناك مبدأ فقهي

سني يقول: من الأفضل العيش سنة كاملة في الظلام ولا ليلة واحدة بلا سلطان. غير أن هذا الموقف يبرر به حتى حاكم مثل صدام حسين طريقة حكمه.

كانت الطريقة التي أدار بها الأمويون الدولة تعتمد منذ البداية على الأبهة وتعظيم الذات وقد اعتبرها كثير من الفقهاء ورجال الدين المسلمين مخالفة للقانون الإلهي ولسلوك النبي محمد في المدينة. أما الأمويون فكانوا يردّون على معارضيهم بالقول إن توليهم الحكم قد تمَّ بقضاء الله وقدره. ولذلك فإن أي مقاومة لسلطتهم تُعتبر خروجاً على إرادة الله وبالتالي كفراً. (يستعمل اليوم بعض الحكام المسلمين، وخاصة الحكام السعوديون والملالي في إيران، حججاً مشابهة). لم يؤد تبرير الأمويين لشرعية حكمهم بهذه الطريقة إلى القطعية مع الشيعة اللاحقين وحسب بل إن هذا التبرير لقي معارضة أيضاً داخل الفقه السُّني. فقد تخلى جزء من العلماء عن تأييدهم للأمويين مما أدّى إلى تسريع سقوط هذا الاتجاه تماماً كما حدث لمعارضي «شيعة علي». ومما زاد الطين بلة أن الأمويين كانوا يعتمدون على صعيد السياسة الداخلية بالتناوب مرة على قبائل عرب الشمال وأخرى على قبائل عرب الجنوب الذين كانت عداواتهم القديمة لم تزل قائمة على الرغم من انخراطهم في الأمة الإسلامية.

وأخيراً سقطت الدولة الأموية في عام 750هـ نتيجة ثورة داخلية. وكان على رأس المتمردين وحدات قبلية عربية في العراق وفي إيران لم تكن راضية عن طريقة تقسيم الغنائم والعائدات الضريبية. بعد سقوط الأمويين تولى العباسيون الحكم وهم من نسل العباس عمِّ النبي محمد. حكم العباسيون حتى عام 1258م، أي

خمسة قرون، إلى أن قضى عليهم المغول بقيادة جنكيز خان. اتخذوا من بغداد مقراً لحكمهم ومن أشهر حكامهم هارون الرشيد بطل كثير من الحكايات في قصص ألف ليلة وليلة. يشترك الأمويون والعباسيون في أنهم ينحدرون من قريش وفي أنهم أسسوا دولتين عربيتين. وبينما كان الأمويون يحكمون بأسلوب الزعماء القبليين العرب الأقوياء وتميّزت المرحلة العباسية بالأبهة والطقوس الملكية.

وكما هي الحال اليوم مع الحكومة العراقية الحالية التي تقيم في بغداد في «منطقة خضراء» يحميها الجنود الأمريكيون كان الخلفاء العباسيون يعيشون في «مدينة مستديرة» لم يكن يُسمح للشعب البسيط بالدخول إليها.

في العهد العباسي انتهت السيطرة العربية على العالم الإسلامي. فلم تكن بغداد قادرة على المدى الدائم على المحافظة بالقوة العسكرية على وحدة الأمبراطورية الشاسعة الممتدة من جبال البيرينه (في الغرب) حتى نهر السند (في الشرق). نجم عن ذلك انقسام الأمة الإسلامية إلى العديد من الأقاليم. فقد نشأت من الناحية الأولى دول لم تكن تعترف بقيادة بغداد وأعلنت استقلالها. وينطبق هذا، على سبيل المثال، على المحاربين العرب في الأندلس الإسبانية الذين عيّنوا أميراً هارباً من الأسرة الأموية «أميراً» عليهم. ومن الناحية الثانية نشأت دول بقيادة الحكام الإقليميين، وخاصة في مصر وشرق إيران وآسيا الوسطى، كانت تعترف اسمياً بسلطة بغداد وتؤدي قسطها من الضرائب لكنها كانت في الداخل مستقلة إلى حدّ بعيد. عندئذ توقفت الفتوحات الإسلامية ولم يستطع العرب رغم

المحاولات المتكررة الاستيلاء على آسيا الصغرى الخاضعة للحكم البيزنطي.

بعد سقوط العباسيين لم يعد يوجد أمبراطورية عربية كبيرة. اعتباراً من الآن تعيّن على العرب تقاسم السلطة مع الفرس والأتراك الذين أسسوا بدورهم أمبراطوريات وأخضعوا العرب لحكمهم. وينطبق هذا بشكل خاص على الأمبراطورية العثمانية (1281 ـ 1924م) التي قضى عليها بدوره الاستعمار الأوروبي. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ، أخيراً، عصر الدولة القومية المستقلة في العالم الإسلامي.

أرجو عدم مؤاخذتي على عرض 800 عام من التاريخ بهذا الاقتضاب السريع، ولكن ما يهمني هنا يقتصر على الأحداث ذات الأهمية الكبيرة لفهم الإسلام.

من القرآن إلى القياس

في العهد العباسي تركّز النقاش الديني السُّني على مسألة العلاقة بين القدرة الإلهية المطلقة وحرية التصرف لدى الإنسان. فالقرآن لا يعطي جواباً قاطعاً على هذا السؤال. ونتيجة الخلاف حول هذه المسألة نشأت مدرستان فكريتان: تؤكد إحداهما على الإرادة الحرة للإنسان وعلى مسؤوليته عن أفعاله. وكان على الأخص الصوفيون الذين جاؤوا في وقت لاحق يستندون إلى هذه المدرسة. أما المدرسة الأخرى فكانت تؤجل الحكم على الخلاص واللعنة إلى يوم القيامة.

أكبر دعاة هذا الاتجاه ـ الموالي جداً للحاكم ـ كان أبو حنيفة (توفي 767م) مؤسس المذهب الحنفي. حتى القرن العاشر الميلادي نشأت أربعة مذاهب سنية كبيرة تختلف عن بعضها في التفاصيل الحقوقية فقط لكنها في الواقع تعبّر عن نماذج مجتمعية مختلفة تمتد من المجتمع الدوغماتي المحافظ إلى المجتمع الليبرالي المنفتح على العالم. وبما أن الإسلام هو دين تشريع أيضاً فإن هذه المذاهب تتمتع بأهمية كبيرة.

من الجدير بالملاحظة أنه كان هناك في مطلع العهد الإسلامي،

في القرنين السابع والثامن، العديد من مراكز الدراسات الدينية الإسلامية حيث كان يدور نقاش رفيع المستوى وذو ميول سياسية معتدلة حول المسائل الأساسية في الدين. وكان السبب في ذلك ضرورة إيجاد قواعد للعيش المشترك، على التوازي مع التوسع الإسلامي، منسجمة مع ما جاء في القرآن. إلى جانب المسائل العقائدية ومسائل التدين العملي تمَّ التعرض بشكل خاص إلى المسائل الحقوقية والقانونية، وكانت المصادر، التي تمَّ الاعتماد عليها، القرآن ثم التقليد المديني والفكر المدرسي الذي كان قيد النشوء شيئاً فشيئاً.

وفي مطلع القرن التاسع ترسّخت مقاييس محدّدة لمصادر الفقه كان على رأس المساهمين في وضعها الإمام الشافعي (توفي سنة 820م) مؤسس المذهب الشافعي. طوّر الشافعي علم جذور أو أُسس القانون، أو ما يسمى «أصول الفقه»، لكي يضع حداً لاجتهادات رجال الدين الشخصية لصالح مقياس فقهي محدّد وموثق. وهذه الأسس التي لم تزل مطبقة حتى اليوم هي: أولاً القرآن، وثانياً السُّنة، أي أقوال النبي وممارساته، وثالثاً الإجماع، ورابعاً القياس. وبذلك حصلت سُنة النبي ـ ومن هنا جاءت التسمية «السُّنيون» أو «أهل السُّنة» ـ على طابع المقياس الأبدي الصالح لجميع الأزمنة. ومنذئذ لم تعد المقاييس الفردية للاستنباط القانوني أو المقاييس المحلية المنحرفة عن الخط العام مسموحاً بها.

فإذا ما وجدت حالة خلافية على الصعيد الحقوقي أو الاجتماعي أو الأخلاقي يتدارسها علماء الدين اليوم كما آنذاك على الشكل التالي:

في بادىء الأمر يحاولون الإجابة على المسألة انطلاقاً من القرآن. وإذا لم يكن هذا ممكناً يلجؤون إلى نصوص الحديث النبوي الذي يتألف من أفعال النبي وأقواله. ويعدّ الحديث صحيحاً إذا ما كانت سلسلة رواته (الإسناد) مؤكدة بشكل موثوق وقابلة للتحقق بالعودة بها إلى النبي وخالية من التناقض. وإذا لم تساعد نصوص الحديث على حلّ المشكلة يتعين على الفقهاء إيجاد صيغة إجماعية أي القيام بنوع من الدراسة الاحتمالية بأن يطرحوا على نفسهم السؤال: ما الذي كان سيقوله النبي محمد لو طُرحت عليه هذه المسألة؟ وإذا لم يتوصلوا إلى حلّ من المصادر الثلاثة المذكورة يلجؤون إلى القياس. ويلعب القياس في الوقت الحاضر دوراً كبيراً عندما يتعلق الأمر بتطورات أو بمشاكل لم تكن معروفة في أيام محمد ومنها، على سبيل المثال، الأبحاث الجينية (الهندسة الوراثية) والتكنولوجيا الحاسوبية.

أما الشيعة فيعتبرون عقيدتهم مذهباً فقهياً مستقلاً يتولى وضع مقاييسها ووصاياها الأئمة ومن بعدهم آيات الله. ويعدّ الإمام السادس جعفر، الذي يحمل لقب «الصادق»، المصدر الرئيسي للاشتقاق الفقهي.

الإسلام باقتضاب
شرح مبسط لبعض التعابير الهامة والمبادىء الدينية

القرآن، ومعناه حرفياً «المحاضرة» أو «القراءة»، هو الكتاب المقدس لدى المسلمين. جمعت فيه أقوال النبي محمد التي يعتبرها المسلمون وحياً من الله. وبناءً على ذلك يعتقد المسلمون أن النصوص المقدسة «نزلت» من عند الله باللغة العربية. والقرآن هو، بما يحتويه من وصايا ومحظورات أخلاقية وعملية، المرجع الأعلى للسلوك والمصدر الرئيسي للشريعة والدليل الأخلاقي لسلوك المسلمين وطريقة حياتهم.

يتألف القرآن من 114 سورة تتألف بدورها من 6226 آية. ويبدأ بصلاة قصيرة تُعتبر بمثابة المقدمة تسمى الفاتحة. بعد ذلك تأتي السور ومعظمها غير مرتبة حسب الموضوع ولا حسب التسلسل الزمني وإنما إلى حدّ ما حسب طولها. أطول سورة موجودة في البداية وأقصر سورة في النهاية. ولكل سورة عنوان أو اسم، على سبيل المثال سورة «البقرة» أو سورة «نوح»، مستوحى من تعبير رئيسي فيها أو من موضوعها أو من أول كلمة فيها.

نقل محمد ما أوحي إليه، في بادىء الأمر، شفهياً فقط. ولكن بعد الهجرة بدأت كتابة جزء من الآيات الموحى بها. ولم يقم النبي محمد بتنقيح القرآن وجمعه بل تمَّ هذا بعد 20 سنة من وفاته بناء على أمر من الخليفة الثالث عثمان بن عفان (644 ـ 656). من بين كمية كبيرة من الآيات والعديد من المجموعات الأخرى المتداولة وضع عثمان نسخة رسمية واحدة وأمر بإتلاف جميع النسخ الأخرى غير المطابقة. كما أن قرار تصنيف السور حسب قولها وليس حسب مضمونها، مثلاً، يعود إلى عثمان أيضاً.

استمر نزول الوحي على مدى 20 عاماً تقريباً من سنة 610 حتى وفاة النبي في سنة 632. أما متى نزلت كل آية وبأي تسلسل فهذا أمر مختلف عليه بين علماء القرآن الحاليين. إلا أنه يجري التمييز بين السور التي نزلت قبل سنة 622 (السور المكية) والتي نزلت في 622 حتى سنة 632 (السور المدنية).

في هذه المرحلة الأخيرة تبرز السلطة السياسية المتنامية للنبي محمد.

وبناءً على ذلك فإن السور المدنية تحتوي على قدر كبير من الأحكام الأخلاقية والحقوقية وهي أضعف من السور المكية من ناحية الصياغة الأدبية والعمق الفلسفي. والقرآن نفسه يعلن بصورة لا لبس فيها أن رسالته أبدية حقاً لكنها نزلت ردّاً على أحداث وظروف تاريخية محدّدة. ومن مثال الجهاد رأينا فيما سبق كيف تغيّر معنى التعبير مع تقدم نزول الوحي وتحوّل من الدعوة إلى «القتال» في الأصل إلى أمر أخلاقي على طريق البحث عن الله. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه

التغيرات تحدث أحياناً مع بعض التناقض كما هو الحال، مثلاً، مع موقف القرآن من ألعاب الحظ وتناول الكحول. في بادىء الأمر يتخذ منها موقفاً حيادياً (البقرة، 219)[1]، وفي آية لاحقة بعد بضعة أعوام نزلت توصية ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[2]، وأخيراً تمَّ تحريم ألعاب الحظ والكحول بصورة قطعية واعتبرت ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَٰنِ﴾[3]. ويبدو أن النبي تولد لديه الانطباع أن المسلمين لا يستطيعون التعامل بشكل جيد مع الحالتين. فالقرآن لا يمكن فهمه دون معرفة السياق التاريخي الذي نشأ فيه، وهذه مسألة مهما أكدناها لا نفيها حقها من التأكيد وخاصة تجاه الأصوليين.

منذ البدايات الأولى للإسلام تلعب قراءة القرآن دوراً أساسياً في حياة المسلمين. ويتمتع قرّاء القرآن بمكانة اجتماعية رفيعة.

يُقرأ القرآن استناداً إلى قواعد محدّدة والطريقة الواسعة الانتشار هي الطريقة البطيئة المغناة. ولم تزل الأوساط الإسلامية المحافظة حتى اليوم تنظر بعين الريبة إلى ترجمات القرآن. فهم يعتقدون أن القرآن نزل من عند الله باللغة العربية ولا يمكن، بسبب تعدد معاني اللغة العربية، نقله إلى لغة أخرى بصورة مقبولة. والمسلمون غير العرب مطالبون بتعلم قراءة القرآن باللغة العربية. ولكن مع ذلك فقد

---

(1) ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْأَيَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾﴾

(2) سورة النساء، الآية: 43.

(3) سورة المائدة، الآية: 90.

ترجم حتى الآن إلى جميع اللغات تقريباً. وقد صدرت الترجمة الألمانية الأولى في القرن السابع عشر.

على الرغم من أن المسلمين المحافظين يدّعون أن القرآن لا يحتاج إلى تفسير فإن تفسير القرآن يشكّل الفرع الرئيسي في علوم القرآن الإسلامية. إذ إن المحتوى الغامض أحياناً والمتناقض أحياناً أخرى، وكون النص القرآني غير مشكّل في الأصل، يجعلان فهم القرآن صعباً ويتيحان قراءات وتفسيرات متباينة. (في الأحوال العادية لا تكتب في اللغة العربية سوى الحروف الساكنة. أما الحروف الصوتية أو الحركات فيعود تقديرها للقارىء. فالفعل المؤلف من الحروف ك ت ب، مثلاً، يمكن قراءته كَتَبَ أو كُتِبَ). تعود أقدم شروحات القرآن إلى القرن السابع الميلادي. وفي المئة عام الأخيرة برز في مصر اتجاهان قياديان لتفسير القرآن. يمثّل الاتجاه الأول رجال الدين المحافظون الذين يستندون إلى الآية القرآنية القائلة ﴿...مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ... ﴿٣٨﴾﴾[1] ويسعون إلى رسم حياة المسلمين وتنظيمها استناداً إلى القرآن. وحتى المسائل الاجتماعية الأساسية، ومنها، مثلاً، العلاقة بين التقليد الديني والحداثة، يحاولون الإجابة عليها انطلاقاً من القرآن.

أما التيار الآخر فيسعى إلى التوفيق بين الدين والعلم بحيث يبحث في القرآن عن أدلة أو إشارات إلى المعارف العلمية الحديثة. إلا أن تطبيق الطرق النقدية التاريخية أو طرق النقد الأدبي العلمي في مجال تفسير القرآن مرفوض من غالبية المسلمين.

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 38.

أركان الإسلام الخمسة

يقوم الإسلام على خمسة أركان أساسية ملزمة للسُّنة والشيعة على حدّ سواء وتشكّل أساس العقيدة الإسلامية، هي:

أ ـ شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله (أي الإيمان بوحدانية الخالق).

ب ـ إقامة الصلاة خمس مرات كل يوم.

جـ ـ إيتاء الزكاة.

د ـ صوم شهر رمضان، الشهر التاسع في الحساب القمري الإسلامي. في هذا الشهر في «ليلة القدر» تلقّى محمد أول الوحي.

هـ ـ الحج إلى مكة مرة في العمر طالما سمحت الظروف المادية بذلك.

كتب الباحث المختص بالشؤون الإسلامية غوستاف فون غرونباوم (1909 ـ 1972)، الذي هرب عام 1938 من فيينا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وساهم هناك في تأسيس علم الاستشراق الأمريكي كفرع علمي مستقل، يقول: «بينما يحب ربّ المسيحيين الناس حباً جماً إلى درجة أنه ضحى بابنه لكي يخلص الإنسان من

الخطيئة التي يتحمل هو نفسه وزرها، فإن إله المسلمين يكتفي بإرسال المنذرين الذين كان آخرهم محمد، نبي العرب، إلى الشعوب المختلفة لكي يدعوهم إلى طاعة الله ويبلغوهم بمصيرهم النهائي وبالشروط التي يستطيعون بها المثول بين يدي الخالق يوم القيامة بقدر كاف من الثقة والاطمئنان. والرسول نفسه أداة إنسانية فذة، ولكن لا أكثر؛ أما الوحي فهو كلمة الله غير المخلوقة التي لم يضف إليها محمد (خلافاً لأنبياء العهد القديم ورسل العهد الجديد) أي ملاحظة من عنده ولم يجر عليها أي تغيير شكلي. وبشظية من الأبدية، وهي قطعة روحية ومادية في آن واحد، ألا وهي الحجر الأسود في جدار الكعبة في مكة، يبرهن القرآن على وجود الله وهو في الوقت نفسه مرساة لا تتغير ولا تتبدل في عالم دائم التحوّل يوجد فيه الأمان الدائم والهداية الدائمة لأولئك الذين يريد الله لهم الهدى والنجاة. وفي النهاية يريد القول إن الإسلام بحدّ ذاته يقدم البرهان على نفسه في ممارسته أي في اتباعه والإيمان به».

ولتقديم هذا البرهان تستخدم «الأركان الخمسة». أما مدى تقيد الفرد المسلم فعلاً بهذه الأركان فهو مسألة أخرى ولا يمكن الإجابة عليها إجابة تعميمية شاملة.

الشريعة

الشريعة، وتعني حرفياً «الطريق إلى النبع» (أو المصدر)، هي القانون الإسلامي المعلل دينياً والمستند إلى القرآن، وهي إلى جانب الجهاد، التعبير الأكثر إثارة في الوعي الغربي للإسلام. وهي لا تنظّم المسائل الحقوقية الملموسة، وخاصة قوانين الزواج والأسرة والميراث وحسب، بل وأيضاً على الصعيد المثالي سلوك الإنسان وتصرفه في علاقته مع الله ومع الناس الآخرين. ولذلك تحتوي الشريعة على تعليمات تمسّ جميع جوانب الحياة بما فيها تعليمات العبادة والمعايير الأخلاقية وقواعد العناية بالنظافة ومسائل الآداب الاجتماعية وغير ذلك من الأمور. تنشد الشريعة المشروع اليوتوبي (الخيالي) الرامي إلى نظام سياسي واجتماعي عادل يطبق على أرض الواقع بواسطة المعايير الحقوقية والقانونية المناسبة. وحسب الرأي التقليدي، الذي يتبناه اليوم المسلمون المحافظون وأصحاب الآراء السياسية المتطرفة، يعد تطبيق الشريعة جزءاً أساسياً لا غنى عنه من أسلوب الحياة الإسلامي. يقسم الفقه الشرعي الإسلامي التصرفات البشرية إلى فئتين: إلى تصرفات مسموحة (حلال) وتصرفات ممنوعة (حرام). وبصورة عامة تميّز الشريعة عند تقويم أفعال الإنسان أخلاقياً

وقانونياً بين خمسة مستويات. أشنع أشكال السلوك التصرفات الممنوعة التي تنتهك القوانين الأخلاقية التي سنّها الله وتسمى «الحدود». وهي تخضع لعقاب بالغ الشدة. وينتمي إلى هذا المستوى، على سبيل المثال، القتل والزنى.

وتتألف عقوبات الحدّ من الجلد، أو قطع الأطراف، أو الرجم، وهي عقوبات شنيعة يعود أصلها إلى طريقة الحياة في العهد الإسلامي الأول حيث كان البدو لا يعرفون السجون. وقد تمَّ تحديد وتثبيت أحكام الشريعة في أوائل العصور الوسطى على يد علماء الفقه الديني في إطار المدارس الشرعية، أي المذاهب، السُّنية الأربعة.

يشير مثال الشريعة إلى معضلة شغلت العلماء المسلمين والناس البسطاء على حدّ سواء منذ عهد النبي محمد في المدينة. كيف يمكن تجاوز الفجوة الكبيرة بين المثل الدينية الخالصة من جهة ومتطلبات الحياة اليومية وما يتخللها من مشاكل ومغريات من جهة أخرى؟ المسافة الواسعة بين عصمة الخالق من جهة وضعف الإنسان وعيوبه وأخطائه من جهة أخرى؟ ناهيك عن المسافة الزمنية الكبيرة بين نزول الوحي في القرن السابع ومتطلبات العصر الحاضر. فالفرق الشاسع بين الشريعة كنموذج حياتي مثالي والواقع المعاش في الحياة اليومية يشكّل إحدى المشاكل الرئيسية للتاريخ الإسلامي. ولهذا السبب لم تطبق الشريعة في أي وقت تطبيقاً كاملاً. وينطبق هذا بشكل خاص على عقوبات الحدّ. فكلما أصبحت الأمة الإسلامية أكثر استقراراً وحضرية، تراجع تطبيق العقوبات الحدية كعقوبة الرجم بسبب الزنى (من الجدير بالذكر أن هذه العقوبة كان المسيحيون أيضاً يطبقونها). أما اليوم فيرفض الإصلاحيون المسلمون عقوبات الحدّ رفضاً قاطعاً،

ويبررون ذلك بالحجة القائلة أن قانون الله لا يطبق من الناحية العقابية إلا عندما يتحقق العالم المثالي الكامل.

يمكن إعادة أحكام الشريعة بكامل بنيانها المعقد إلى الفكرة البسيطة والنبيلة في آن واحد ألا وهي مقولة: افعل الخير وتجنب الشر. لكن الإنسان ضعيف. فما العمل إذن؟ في الكنيسة الكاثوليكية يطبق مبدأ الاعتراف أمام رجل الدين بالخطيئة، وهو صمام نفسي وأخلاقي يخفف عن المخطىء وطأة الخطأ ويقوي، في الوقت نفسه، مركز الكنيسة ورجالها. أما الإسلام فلا يعرف مثل هذا الصمام التنفيسي بل وضع، بدلاً من ذلك، بمساعدة المدارس الفقهية منظومة أخلاقية معقدة جداً يمكن أن يتيه المسلم بكل سهولة في تفاصيلها. ففي كل خطوة تقريباً يمكن أن يخالف نظرياً أحد الأحكام الشرعية. علاوة على ذلك فقد اتخذ رجال الدين الخاضعون للحكام والاتجاه الديني المحافظ من الشريعة، على مرّ القرون، أداة لتأديب الناس وإجبارهم على الانضباط تعاقب كل انحراف عن المعايير النافذة سواء في مسائل طريقة الحياة الشخصية أو فيما يتعلق بالظروف السياسية السائدة. ومع مرور الزمن تحوّل الشوق اليوتوبي إلى الجنة، أي التوحد بين الله والإنسان، إلى أيديولوجيا. وإذا ما كان لا يوجد «الشريعة» بالمعنى الموحد، بل مجموع القراءات المختلفة لها، فإن الشريعة لم تعد تستطيع الادعاء بأنها محرك التطور الاجتماعي.

خلال المئة عام الأخيرة لم تعد الشريعة تطبق في غالبية الدول العربية والإسلامية إلا في مجال الأحوال الشخصية أي في مجال قانون الزواج والأسرة والميراث. أما في المجالات الأخرى فقد حلّ محلها القانون المدني العلماني الذي يعتمد إلى حدّ كبير على القوانين

الأوروبية وخاصة على القانون الفرنسي والقانون السويسري اللذين دخلا بقوة إلى أنظمة القضاء العربية. إلا أن هناك خلافاً حاداً، في بعض الأحيان، حول الحدود الفاصلة بين الشريعة والقانون المدني. وكقاعدة عامة يمكن القول: كلما كان البلد أكثر محافظة وكان رجال الدين المحافظون أو الإسلام السياسي أوسع نفوذاً، كان تأثير الشريعة على المجتمع أكبر وأعم. ففي المملكة العربية السعودية حيث تعدّ الشريعة، باستثناء القانون التجاري، المصدر الوحيد لجميع أشكال التشريع والتقاضي، تطبق أيضاً عقوبات الحدّ وإن كان في حالات نادرة فقط. وينطبق الشيء نفسه على إيران والسودان والصومال وأفغانستان، أي في البلدان التي يحكمها متطرفون أو دوغمائيون محافظون جداً وطالما لم ينهر نظام الدولة بشكل كامل ويكون النفوذ الأوسع للوردات الحرب المحليين الذين يسعون إلى إعطاء نفسهم صفة الشرعية «إسلامياً». في الغرب يسود الانطباع بأن عقوبة الرجم لمرتكبي الزنى وعقوبة قطع اليد للسارق تمارسان كل يوم في الدول الإسلامية وأنهما مترافقان مع الإسلام والشريعة. ومما يعزز هذا الانطباع أن الأصوليين الإسلاميين يتحدثون دوماً عن «الدولة الإسلامية» التي يريدون بناءها على أساس الشريعة.

غير أن الشريعة ليست شكلاً من أشكال القانون المدني والقانون الجزائي الموجودين عندنا بل هي مجموعة معقدة من التعليمات الحقوقية والأوامر الأخلاقية المشتقة من الظروف التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية في أيام النبي. فقد تمَّ تناول تصورات حقوقية مختلفة، من بينها تصورات عربية قديمة وتصورات بدوية وأخرى يهودية، ووضعها في سياق إسلامي جديد. استمرت

هذه العملية عدة قرون ولم تجر بصورة موحدة. فكما ذكرنا سابقاً نشأت بهذه الطريقة حتى القرن العاشر المذاهب السُّنية الكبيرة الأربعة. وقد أسس كلاً منها أحد الفقهاء القياديين في زمانه. ينتمي اليوم إلى المذهب الحنفي ثلث المسلمين تقريباً. وكان المذهب الرسمي للدولة العثمانية وهو منتشر اليوم بالدرجة الأولى في الدول التي خلفتها وفي تركيا الحالية وفي أفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى وفي الهند والصين. يتميز الحنفيون بالتسامح والمرونة وكان لهم دور هام في تحديث الشرع الإسلامي في القرن التاسع عشر في سياق الحركة الإصلاحية. المذهب الثاني، المذهب الحنبلي، وهو الأصغر بين المذاهب الأربعة، يتبنى عقيدة متشددة جداً وهو منتشر اليوم بصورة خاصة في المملكة العربية السعودية حيث يسود إسلام في غاية المحافظة. أما المذهب المالكي فيستند إلى حدّ كبير إلى القانون القبلي والقانون المستمد من الأعراف والتقاليد. وكان سائداً في إسبانيا الإسلامية وهو منتشر اليوم بالدرجة الأولى في شمال وغرب إفريقيا وفي دول الخليج الصغيرة. وهناك أخيراً المذهب الشافعي الذي يشبه المذهب المالكي وهو منتشر بشكل خاص في شرق إفريقيا وفي سورية واليمن وأندونيسيا.

لعل أهم قرار اتخذته المذاهب المتنافسة فيما بينها وكانت له من الناحية التاريخية نتائج بالغة الأهمية هو القرار الذي أغلق في القرن التاسع الميلادي باب الاجتهاد. وهذا يعني أن علماء الدين والفقهاء لا يستطيعون عند ظهور مسائل جديدة البحث ببساطة عن حلول جديدة. بل يجب عليهم البحث عن حلول استناداً إلى قرارات اتخذت سابقاً قبل ألف عام أو أكثر. أي أن تطلعهم لا يتوجه إلى

المستقبل وإنما إلى ماض أعطي صفة القدسية. كثير من المؤرخين يعتقدون أن هذا الارتباط بالماضي في جزء أساسي من الدين الإسلامي هو أحد الأسباب الجوهرية التي أدّت إلى الانحدار السياسي في العالم العربي، أو ما يسمى عصر الانحطاط، الذي بدأ في العصر الوسيط ولم يزل مستمراً حتى اليوم.

وهناك نقطة ضعف أخرى في الشريعة تكمن في الاستعداد الكبير لدى الأرثوذوكسية السُّنية للرضوخ لإرادة الحكام وتعسفهم وتلبية مطالبهم. فرجال الدين الذين عارضوا الحكام وتصدوا لظلمهم كانوا قلة في التاريخ الإسلامي. مع العلم أنه كان في وسعهم، نظرياً، الوقوف في وجه الحكام الظالمين والمستبدين لأن الخليفة كان ملزماً بالتصرف وفق مبادىء السُّنة أي وفق القواعد التي يشتقها علماء الدين من الشريعة. فالخليفة أو السلطان أو الملك لم يكن في أي وقت الجهة التي يمكنها سن القوانين وإنما خادماً للقانون الإلهي الذي يتولى إدارته علماء الدين. لكن رجال الدين كانوا بدلاً من ذلك يقبلون في أغلب الأحيان بالامتيازات والمنافع التي تقدمها لهم السلطة أو يتعايشون على الأقل مع الظروف القائمة.

إلا أن التفسير التقليدي للشريعة لا يتفق مع معايير دولة الحق والقانون ولا مع الديمقراطية وحرية الرأي وحقوق الإنسان. بل إن الدولة الحديثة يمكنها إما أن تحصر الشريعة بمساعدة القانون في مجال قانون الزواج والأسرة والميراث وتتجاهلها فيما تبقى من المجالات. وهذا ما تفعله غالبية الدول العربية والإسلامية، أو أن تطبقها دون تحديث ودون تكييف مع المعايير الحقوقية والاجتماعية الحالية كما هو الحال بصورة خاصة في المملكة العربية السعودية وفي

أفغانستان في عهد طالبان. أما الشكل الأفضل والأنجع فهو تنقية الشريعة من مخلفات الماضي البعيد وتكييفها مع متطلبات الحداثة وبالتحديد تقوية مركز الفرد وحريته الشخصية تجاه الدولة والمجتمع. ولكن باستثناء تركيا التي ألغت الشريعة عام 1926 لم يسلك هذا الطريق حتى الآن أي دولة عربية أو إسلامية خوفاً من المواجهة مع القوى الدينية المحافظة.

غطاء الرأس والحجاب

منذ حوالي مئة عام يعتبر غطاء الرأس والحجاب من قطع اللباس العربي التقليدي التي يدور حولها أكبر قدر من الجدل والخلاف. فالنساء والفتيات يرتدين غطاء الرأس والحجاب مع بدء مرحلة النضوج الجنسي، وعند الطوارق يرتديهما أيضاً الرجال. وهناك حجاب للوجه أو للرأس أو لكامل الجسم مع إمكانية التوليف فيما بينها. أما الأشكال المختلفة فهي:

البرقع:

وهو لباس أزرق اللون غالباً مصنوع من قماش سميك وترتديه، بصورة خاصة، النساء البشتونيات في أفغانستان وباكستان. اللباس عبارة عن قطعة قماش دائرية الشكل مخيطة في الوسط مع قبعة مسطحة، وهو يغطي كامل الجسم والوجه ولكن في منطقة العينين توجد قطعة قماش على شكل شبكة.

العباية:

لباس أسود يُرتدى فوق الثياب، وهو منتشر بشكل خاص في إيران (ويسمى هناك تشادور) وفي دول الخليج، يغطي كامل الجسم ولكنه يبقي الوجه مكشوفاً. وترتديه النساء في مصر بألوان أخرى أيضاً كالأبيض مثلاً.

النقاب:

قطعة قماش مستطيلة الشكل قليلة العرض تُرتدى مع العباية أو مع ثوب آخر أسود اللون غالباً. وهناك أشكال مختلفة تغطي كامل الوجه أو أجزاء منه فقط. وهو منتشر بشكل خاص في دول الخليج.

غطاء الرأس:

منتشر بجميع الألوان والأطوال. ويترك الوجه مكشوفاً. بالنسبة للنساء المسلمات المحافظات يعدّ ارتداء غطاء الرأس (ويسمى غالباً الحجاب) واجباً دينياً، بينما تعتبره نساء أخريات مجرد زيٍّ تجميلي يتمُّ اختياره بشكل مناسب للفستان أو لبنطال الجينز.

ظهر الحجاب لأول مرة في حوالي عام 200 ق.م. في آشور حيث كان ارتداؤه يقتصر على نساء الطبقة العليا. وكان استعماله من نساء الطبقات الأخرى، من نساء العبيد مثلاً، يخضع للعقوبة. وقبل حوالي 2000 عام دخل الحجاب إلى شبه الجزيرة العربية وكان هناك أيضاً قطعة لباس للطبقة الأرستقراطية. وفي زمن النبي محمد كان من غير المألوف ارتداء الحجاب. وخلافاً لما يقوله المسلمون المحافظون لا يفرض القرآن في أي مكان على المرأة ارتداء الحجاب. هناك نصان في القرآن لهما أهمية بهذا الخصوص:

النص الأول في سورة النور (الآية 31):

﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ

بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِيٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِيٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾﴾.

النص الثاني في سورة الأحزاب (الآية 59):

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٥٩﴾﴾.

كلا النصين يظهران بكل وضوح أن واجب تغطية الوجه أو كامل الجسم لا يمكن استخلاصه من القرآن. وهما يُتيحان مجالاً واسعاً للتفسير فيما وراء «الجيوب». وتقول الباحثة الاجتماعية وداعية حقوق المرأة المغربية فاطمة المرنيسي: إن كلمة «حجاب» تُعبر عن مطالبة النبي بوضع حجاب بين زواره وجناح نسائه من أجل حماية المجال الخاص من بيته.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُوا۟ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُوا۟ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ ۖ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ۚ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣﴾﴾[1].

لم يصبح الحجاب إلزامياً (في بادىء الأمر للطبقات

(1) سورة الأحزاب، الآية: 53.

الاجتماعية العليا فقط) إلا في القرن التاسع الميلادي على التوازي مع تزايد التأثير الفارسي على الإسلام. ورافق ذلك عزل المرأة شيئاً فشيئاً عن الحياة العامة. وبلغ هذا التطور ذروته في عهد الأمبراطورية العثمانية. وعلى الرغم من أن رجال الدين المسلمين كانوا يعتبرون الحجاب واجباً دينياً فإنه كان في حقيقة الأمر أداة للمراقبة الاجتماعية. فقد ظل حتى أواخر العصر الوسيط تعبيراً عن المركز الاجتماعي الرفيع والوجاهة الاجتماعية وكانت ترتديه في مدن العالم العربي الإسلامي النساء اليهوديات والمسيحيات أيضاً. أما في المناطق الريفية فلم يدخل الحجاب إلا في المئة سنة الأخيرة.

على التوازي مع خضوع الشرق للاستعمار الغربي في القرن التاسع عشر وتنامي نفوذ الأفكار والقيم وأشكال الحياة الأوروبية بدأ جدل عنيف حول موضوع الحجاب لم يزل مستمراً حتى اليوم. فالإصلاحيون المسلمون ودعاة حقوق المرأة العربية وقفوا علناً ضد الحجاب واعتبروه رمزاً للتخلف ووسيلة لقمع المرأة لا تتفق مع روح التسامح الذي يدعو إليه الإسلام. أما القوى الإسلامية المحافظة، وأيضاً بعض المثقفين المنفتحين على العالم، فيرون في الحجاب تعبيراً عن التواضع وعلامة على ثقة العرب بأنفسهم في كفاحهم ضد الاغتراب الثقافي الغربي.

على الصعيد العملي ترتدي النساء المسلمات ذوات التوجه العصري في كثير من الأحيان حجاباً كيفياً بصورة طوعية. وهو في أوروبا، في حالات كثيرة، تعبير عن موقف احتجاجي. أما في المملكة العربية السعودية وإيران فإن تغطية كامل الجسم أمر إلزامي بحكم القانون.

مكانة المرأة

إن قضية مكانة المرأة في الإسلام، شأنها شأن قضية الإسلام وحقوق الإنسان وقضية الإسلام والديمقراطية، لا يمكن الإجابة عليها إجابة نهائية قاطعة. بل إن الجواب يختلف حسب النقطة التي ينظر منها المراقب وحسب موقفه من مختلف الأمور. فالفقيه المحافظ يحاجج بطريقة مختلفة عن الإسلامي الأصولي، وكلاهما بدورهما لا يتفقان أبداً مع تصورات القوى الإسلامية الإصلاحية. في سياق حديثنا عن غطاء الرأس والحجاب رأينا أنهما قد أصبحا جزءاً لا يتجزأ من واقع الحياة اليومية الإسلامية على الرغم من أن القرآن لا يفرض الحجاب بصورة إلزامية. وفي القرآن، كما في الإنجيل والتوراة، يوجد كثير من النصوص التي تعتبر من المنظور الحالي مضطهدة للمرأة أو فيها حطّ من قدرها. والشريعة الإسلامية تظلم المرأة في قانون الزواج والأسرة والميراث. فالرجل يستطيع نظرياً الزواج من أربع نساء (على صعيد الواقع لم يعد يحدث هذا الزواج إلا نادراً)، ويستطيع الطلاق من زوجته بصورة أسهل نسبياً مما تستطيعه هي، وفي حال الطلاق يبقى الأولاد عادة عند أبيهم. والبنت ترث أقل من الصبي وأمام المحكمة تُعد شهادة المرأة أقل وزناً من شهادة الرجل. هذه الأحكام وما شابهها تعود إلى فهم تقليدي للإسلام وإلى التفسير الأحادي الجانب للنصوص المتعلقة بذلك في القرآن، لكنها بالدرجة الأولى نتيجة للمعايير الاجتماعية البطركية أي للمجتمع القائم على سيادة الرجل. ولكن لا أخرج عن إطار هذا الكتاب سأكتفي بذكر بعض الملاحظات الأساسية.

لم يستطع التأثير التاريخي للقرآن تجاوز العادات والتقاليد ما

قبل الإسلاموية في مجالين اثنين: فلم يُلْغ دور علاقات القربى بالنسبة لدورة البضائع والسلطة والبشر ـ لا بل وحتى اليوم ـ ولا الرقابة المفروضة على الحياة الجنسية للأفراد وخاصة الإناث. فقد ظلت العشيرة والقبيلة، إلى جانب الدين، من العوامل المحدّدة للنظام السائد في المجتمع الإسلامي والتي يتعين على الفرد الرضوخ لها إذ إن الأمن الشخصي للفرد ومركزه الاجتماعي مرتبطان بسلطة العشيرة ونفوذها. ورابطة الدم هي العامل الحاسم بالنسبة لشرعية العشيرة ومصداقيتها. وهذا يفسّر الرقابة الصارمة المفروضة على الحياة الجنسية للإناث ـ لاسيما أن الأطفال غير الشرعيين يهدّدون علاقات الملكية القائمة. مع العلم بأن قانون الشرف المفروض من الرجال على الحياة الجنسية للنساء لا يقتصر على المسلمين وحدهم بل إنه (أو بالأحرى كان حتى ما قبل وقت قصير) منتشراً بقوة في الدول الأخرى المجاورة للبحر المتوسط. ومن شاهد فيلم «ألكسيس زوربا»، الذي تدور أحداثه في جزيرة كريت، يعرف ما نعنيه.

في غالبية الأسر الإسلامية تجري تربية الأبناء والبنات بصورة مختلفة. فالأبناء تدللهم أمهاتهم غالباً ويحصلون في وقت مبكر على مكانة متميزة ضمن الأسرة، بينما تُربى البنات على تعلّم الطاعة. فالأمهات يتقمصن المكانة غير المتساوية التي رُبِّين عليها ويعطينها لبناتهن. وهو سلوك يخدم «سلامة المنظومة»: كل السلطة في يد العشيرة والعائلة والقبيلة وأخيراً الدين. وتعود هذه البنية الهيكلية إلى أيام ما قبل الإسلام ولم تتجاوزها الشريعة بل دمجتها في بنيتها في كثير من الأحيان. ولذلك فإن الإصلاحات في هذا المجال تحتاج إلى نفس طويل ولا يمكن أن تحصل إلا انطلاقاً من الداخل وليس

بتأثيرٍ أو ضغطٍ خارجي. نحن نرى، وخاصة فيما يتعلق بالمسلمين في أوروبا (ولكن ليس بهم وحدهم)، أن الإسلاموية تزيد من حدة مشاكل الانتماء وبالذات لدى الأجيال الشابة. وهناك قاعدة عامة تقول: كلما ازداد استغلال التقاليد والدين لأغراض سياسية ازداد القلق الثقافي لدى الأفراد، وكلما ضعف الشعور بالقيمة الذاتية تترسخ بدرجة أقوى الصورة الكلاسيكية لدور المرأة كمساعد لتطبيق معايير المجتمع الذكوري أي معايير الثقافة القبلية التي تجاوزها الزمن. وكثيراً ما يؤدي الانتقال إلى الحداثة غير المنجزة في المجالات الاجتماعية الأخرى أيضاً إلى حدوث مآسٍ شخصية (انتحار، اكتئاب، اغتراب) أو إلى ممارسة العنف ضد المرأة الذي قد يصل إلى «القتل دفاعاً عن الشرف».

الدوغما والفلسفة والمعتقدات الشعبية

يحتوي كل دين على معتقدات تخرج عن نطاق التحليل النقدي أو التفسير العقلي وتشكّل على الرغم من ذلك ـ أو لهذا السبب بالذات ـ جزءاً جوهرياً من العقيدة. في الإسلام تُعد «الأركان الخمسة» عقيدة ثابتة (دوغما) وخاصة الركن المتعلق بوحدانية الله المنصوص عليه في سورة الإخلاص، (الآيات: 1 ـ 4).

﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾.

اعتناق الإسلام يعني التقيد بالأركان الخمسة واتباع الشريعة (نظرياً على الأقل. أما ممارسة الشعائر الدينية على الصعيد التطبيقي فتختلف اختلافاً جذرياً بين مسلم تركي يعيش في ألمانيا مثلاً، ومسلم

سعودي يعيش في المملكة العربية السعودية). وارتباط الدوغما بالقانون الديني يؤدي بالضرورة إلى إعطائها صفة القدسية ويسهل التفسيرات المحافظة للقرآن وذات الطابع البطركي.

غير أن الدوغما والعقيدة تدخلان بسرعة في نزاع مع الفلسفة والتنوير كما يبين المثال الشهير في التاريخ الإسلامي وهو مثال المعتزلة. تحت تأثير الفكر الإغريقي العقلاني كان للفكر المعتزلي في القرنين التاسع والعاشر تأثير كبير على النقاش الديني في العالم الإسلامي. احتدم النقاش بالدرجة الأولى حول ما إذا كان القرآن، مثل الله، أبدياً وغير مخلوق أم إنه تعبير عن «روح العصر» ومخلوق بـ«كلام الله». حاول المعتزلة، «الإصلاحيون» الأوائل وأصحاب الفكر الحر الأول في الإسلام، التوفيق بين الدين والعقل. وقد تبنّوا فكرة خلق القرآن وأصبحوا بذلك أعداء الأرثوذوكسية الإسلامية. كانت المسائل اللاهوتية، وخاصة في المراحل الأولى من ظهور الإسلام، مسائل ذات صلة بالسلطة أيضاً. وهكذا تبنى الخليفة العباسي المأمون (813 ـ 833) أفكار المعتزلة وأعلنها عقيدة رسمية للدولة بهدف إضعاف الاتجاهات الأرثوذوكسية المحافظة. فأمر بملاحقة أتباع العقيدة الشعبية القائلة بأن القرآن موجود منذ الأزل وطردهم من الوظائف العامة لا بل وأعدم بعضهم. ولكن في نهاية المطاف سقطت أفكار المعتزلة وآراؤهم. إذ إن فكرة خلق القرآن لم تستطع الرسوخ في أذهان عامة المسلمين، فضلاً عن أن طريقة المعتزلة في ملاحقتهم لخصومهم، على طريقة محاكم التفتيش الكنسية، جعلتهم غير محبوبين. لذلك قام الخليفة التالي بإلغاء قرار المأمون وهكذا استعادت الأرثوذوكسية سلطتها ونفوذها.

على الرغم من أن المعتزلة لم يلعبوا بعد ذلك أي دور هام على الصعيد السياسي ولا على الصعيد الديني فإنهم ظلوا على الدوام مصدر إغناء للتاريخ الفكري الإسلامي. وخاصة لأنهم نقلوا إلى المسلمين الفكر الإغريقي، وممن لعب دوراً هاماً في هذا الصدد اللاهوتي والفيلسوف المشهور أبو الحسن علي الأشعري (873 ـ 935) الذي كان في بادىء الأمر من المعتزلة لكنه تخلى عنهم فيما بعد ولكن دون أن يتخلى عن الطرائق المنطقية المتبعة في الفكر العقلاني الإغريقي. بل إنه استعملها لتقوية الموقف الديني التقليدي. دافع الأشعري عن تفوق الوحي المنزل على العقل لكنه استعمل أركان المنطق لتدعيم العقيدة الدينية. وفي الوقت اللاحق أصبح الفقه السُّني تحت سيطرة أتباع الأشعري وخلفائه. وممن يجدر ذكره بشكل خاص في هذا الصدد محمد الغزالي (1058 ـ 1111) الذي يُعد بمثابة آينشتاين التاريخ الفكري الإسلامي. فقد اهتم الغزالي كالأشعري بالفلسفة الإغريقية وربطها بالعقيدة الإسلامية، عن طريق الغزالي دخلت إلى علم الدين السُّني تصورات أفلاطونية جديدة كانت قبل ذلك غريبة عنه. وكان هذا ثورة حقيقية، قفزة نوعية داخل الفكر المدرسي الإسلامي. علاوة على ذلك انتقد الغزالي جشع رجال الدين واتجه في أواخر حياته بصورة متزايدة نحو التصوف الديني.

وممن كان لهم أيضاً نفوذ واسع جداً الفقيه ابن تيمية (المتوفى سنة 1328م) انتقد ابن تيمية «الانحرافات» عن الإسلام الحقيقي التي رآها تتمثل بشكل خاص في المعتقدات الشعبية مع ما تتضمنه من تقديس للأولياء وقبورهم. في حياته لم يلعب ابن تيمية دوراً كبيراً. فقد لاحقه الأرثوذوكسيون وتوفي سجيناً في قلعة دمشق التي لم تزل

سجناً حتى اليوم. لكن تأثيره الكبير ظهر في وقت لاحق عندما استند إليه محمد بن عبد الوهاب المصلح الديني المحافظ جداً الذي عاش في القرن الثامن عشر ودعا إلى تنقية الإسلام من الانحرافات. أسس محمد بن عبد الوهاب المذهب الوهابي الذي يُعد المذهب الرسمي للدولة في المملكة العربية السعودية ويشكّل القطب السُّني المعاكس للخمينية الشيعية. أما اليوم فإن غالبية التيارات الإسلاموية الهامة تستند إلى ابن تيمية.

ولكن بينما كان علماء الدين والفلاسفة يتجادلون حول مسائل مجردة نسبياً نشأت في أواسط الشعب حركة زاهدة متعبدة سُميت «الصوفية». والتسمية مشتقة من كلمة «صوف» العربية (وكلمة «صوفا» عندنا مشتقة أيضاً من نفس المصدر) ومأخوذة من الملابس الصوفية الخشنة التي كان المتصوفون والزهاد القدامى يرتدونها. والصوفيون هم في العادة أُناس يبحثون عن الله، ذوو نزعات فردية، لا يخضعون للمعايير الاجتماعية السائدة ويرفضون سلطة الدولة ـ وما زالوا كذلك حتى اليوم. كانوا في أغلب الحالات خصوماً للاتجاهات الأرثوذوكسية وهم لا يعيرون الرفاه الدنيوي ولا الثروة المادية أي قيمة. وبدلاً من أن يسيروا على هدى الشريعة يعيشون حياة روحية انطوائية يسعون من خلالها إلى الاتحاد مع الله: بصورة مباشرة وفي حديث ثنائي مباشر خارج إطار العقل والمنطق. وقد خرج منهم كثير من الأولياء والشعراء، ولكن أيضاً بعض المشعوذين الذين استغلوا العقائد الشعبية لدى الناس البسطاء لمصالحهم الشخصية. في التاريخ الإسلامي كانوا على الدوام عرضة للملاحقة والاضطهاد بسبب رفضهم لسلطة الدولة. ومن أشهر المتصوفين الشاعر الحلاج (857 ـ

922م) الذي اتُّهم بالزندقة وأعدم بسبب مواقفه وأقواله ومنها، مثلاً، قوله: «أنا حق والحق أنا» وشعره الذي نقتطف منه المقطع التالي:

مـزجـتُ روحـكَ فِـي روحِـي كما تُمزِج الخمرةُ بالماءِ الزُّلالِ
فَـإذا مـسَّـكَ شـيءٌ مـسّـنِـي فـإذا أَنـتَ أَنـا فِـي كُـلِّ حـالِ

عندما يقول الحلاج «أنتَ» إنما يقصد الله. وقد كان له عدد كبير من الأتباع. وأدّت خطبه ومواعظه في بغداد إلى جعل الشعب يطالب بإصلاحات أخلاقية وسياسية. على إثر ذلك طالب رجال الدين المحافظون برأسه. ومما يدلّ على الكره الشديد الذي كانوا يكنونه له الطريقة التي أعدم بها: فقد جُلد وشُوِّه وصُلب ثم قُطع رأسه وأُحرق.

بقي الصوفيون يتعرضون للملاحقة إلى أن جاء الغزالي، الذي كانت له علاقات طيبة مع رجال الحكم والسلطان، وخفف من حدّة ارتياب الأرثوذوكسية الدينية من التصوف. وهو نفسه وجد في التصوف سبيلاً إلى الاقتراب من الله ولكن دون أن يصبح خصماً للاتجاهات المحافظة. وقد أدّت سمعته الطيبة ومكانته الرفيعة إلى تخفيف الضغط عن الصوفيين.

لا شك في أن الصوفية قد تجاوزت منذ زمن طويل أوج ازدهارها. فقد انخفضت اليوم ببساطة إلى مستوى المنجمين وأصحاب الألعاب البهلوانية ولم يعد لها في أي مكان ملامح الحركة الواسعة. لكنها انصهرت مع عادات وطقوس الإسلام الشعبي أي مع تصورات المسلمين البسطاء الممتزجة مع السحر والقوى الخفية وخاصة في إفريقيا السوداء وفي مصر والسودان وفي آسيا الوسطى والباكستان

والهند. إلا أن ما بقي له بعض الأهمية بعض «الأُخوّات» الدينية، أو الطرائق الصوفية، وذلك بفضل وظيفتها كشبكة للخدمات الاجتماعية ومن الطرائق المعروفة عندنا بشكل خاص طريقة الدراويش من مدينة قونية التركية الذين يدورون حول أنفسهم إلى أن يسقطوا على الأرض مغمى عليهم. وهم ينتمون إلى الطريقة الصوفية «المولوية» التي أسسها أشهر شاعر ومتصوف فارسي جلال الدين الرومي (1207 ـ 1273م) الذي يُشبَّه غالباً بالشاعر الألماني الكبير غوته ويطلق عليه اللقب الفخري العظيم «مولوي» (أو «مولانا» أي «معلّمنا»). عاش الرومي زمناً طويلاً في قونية وهو مدفون هناك في ضريح كبير.

تشير الصوفية بكل وضوح إلى أنه كان هناك على الدوام إسلام آخر خارج إطار الدوغما واللاهوت. وانتشار الإسلام على نطاق واسع، والذي لم يزل مستمراً حتى اليوم وخاصة في إفريقيا السوداء، لا يعود الفضل فيه إلى أي مدرسة فقهية ولا إلى أي بعثات تبشيرية هادفة ولا إلى «سيف النبي». بل إن رسالة الأخوة والمساواة والخضوع الكامل لله، والذي يتم التعبير عنه طقسياً في الصلاة على الأرض المنبسطة، هما اللذان يقنعان الناس وهما اللذان يجيبان المؤمن على السؤال عن الغاية من كل هذا الوجود.

صعود وانحدار الحضارة الإسلامية

من المؤكد أن الأمبراطور الروماني الألماني فريدريش الثاني (1194 ـ 1250) كان أكثر حكام أوروبا على الإطلاق حباً للإسلام. كان يتكلم اللغة العربية أفضل من اللغة الألمانية الفصحى وكان يرتدي ثياباً عربية ويهتم بتربية الصقور والصيد بواسطتها وقضى معظم

حياته في صقلية. وكان لشدّة إعجابه بالإسلام يدعو إلى قصره في بالرمو العلماء المسلمين وعلماء الطبيعة القياديين في زمانه.

قاد الأمبراطور فريدريش الثاني، الذي كان على خلاف دائم مع الكنيسة، على مضض عام 1228م الحملة الصليبية الخامسة إلى القدس. ويبدو أنه لم يكن يريد إطلاقاً الدخول في معارك مع المسلمين، بل إنه توصل بعد مفاوضات مع صديقه سلطان القاهرة دامت خمسة أشهر إلى معاهدة سلام سُميت سلام يافا. كانت المعاهدة ترمي إلى تمكين الحجاج المسيحيين من الحج إلى القدس. وفي أثناء المفاوضات دعاه السلطان إلى هناك. وعندما تخلى المؤذن، مراعاة لفريدريش الثاني، عن رفع الأذان لصلاة الصبح استدعاه الأمبراطور وعاتبه بقوله: «لقد قررت المبيت في القدس لكي أسمع نداء المسلمين إلى الصلاة وتمجيدهم الله».

معظمنا لا يعرف اليوم كم من الأشياء في حياتنا اليومية، من النتائج الحسابية للكمبيوتر، والتوقعات التي يضعها الخبراء الاقتصاديون، والمعارف التي يكتسبها الأطباء والكيميائيون وعلماء الرياضيات والجغرافيا والفلك تستند إلى إنجازات العلماء المسلمين. من القرن التاسع حتى القرن الرابع عشر، بعد سقوط العالم القديم في سياق هجرات الشعوب وخاصة في غرب أوروبا، شهدت العلوم في ظل الحكم الإسلامي ازدهاراً جديداً. بالتأثير المتبادل مع الأمبراطورية البيزنطية حافظ المسلمون على الإنجازات الثقافية والعلمية للحضارة الإغريقية القديمة ثم وسعوها وأغنوها بآفاق زاهرة جديدة. عن طريق الإسلام، وبواسطة الترجمات من اللغة الإغريقية إلى اللغة العربية وأخيراً إلى اللغة اللاتينية، وجدت العلوم الإغريقية

الضائعة طريقها مرة أخرى إلى الثقافة الغربية وساهمت في تأسيس العالم الحديث. ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى الأيديولوجيا المعادية للإسلام التي انتشرت في أيام الحروب الصليبية وبتأثيرها، في كوننا نجهل غالباً الجذور الإسلامية لثقافتنا ولعل الدسائس والمؤامرات التي حاكها رجال الدين الكنسيون في بلاط الأمبراطور فريدريش الثاني تصلح لكتابة رواية بوليسية تاريخية، فقد رأوا في العلماء العرب الذين كانوا يترددون على البلاط باستمرار تهديداً لسلطتهم، ولذلك حاكوا مؤامرة كان لها أبلغ النتائج. إذ قاموا خفية بنسخ الكتب العلمية العربية التي بلغت مئات الصفحات ثم ترجموها كلمة كلمة إلى اللغة اللاتينية دون ذكر مصدرها الأصلي. وقد شكّلت هذه الترجمات الأسس التي استندت إليها الحسابات الرياضية والفلكية لكل من كوبرنيك وليوناردو دافينتشي على سبيل المثال. وليس مستغرباً أن رجال الدين الكنسي هؤلاء قد طردوا العلماء العرب من صقلية بعد وفاة الأمبراطور فريدريش الثاني.

أرسطو يقول الكلمة الفاصلة

يقول وليام مونتغمري واط: «إن تاريخ إعادة صياغة الحضارات القديمة في الشرق الأدنى وتشكيل الحضارة الإسلامية منها لهو أمر عجيب ومذهل. ففي عام 632م، عندما توفي محمد وكان الفتح العربي الواسع لم يبدأ بعد، كان العرب شعباً بدائياً نسبياً وكانت ملكياتهم المادية ضحلة ولم يكن أدبهم يحتوي على أكثر من كمية من القصائد والخطب والكتاب المقدس القرآن الكريم [. . .] وبعد 80 عاماً، عندما دخلوا إلى إسبانيا، لم يكن مستواهم الثقافي أعلى كثيراً

وكان المستوى الثقافي للأعداد الكبيرة من البربر الذين انخرطوا في الجيش الإسلامي أضعف وأدنى. ولكن عندما فتحوا العراق وسورية ومصر خضع للحكم العربي عدد من أعظم المراكز الفكرية في الشرق الأوسط آنذاك. فدخل كثير من حملة الثقافات السابقة في الإسلام وبدأت عملية من التخمر الفكري استمرت عدة قرون. في هذه المنطقة كانت قد تجمعت تجارب وخبرات حضارات مدينية عمرها آلاف السُّنين تعود إلى أيام السومريين والأكاديين ومصر الفراعنة. وكل ما كان ذا قيمة في هذه الآلاف من السُّنين وجد الآن في الثقافة العربية تعبيراً جديداً له».

يرتبط الازدهار الحضاري الإسلامي الناشىء ارتباطاً وثيقاً بالعهد العباسي. فقد أصبحت بغداد قبلة العلماء والمفكرين بعدما أسس الخليفة المأمون، الذي حكم من سنة 813 حتى سنة 833، هناك «دار الحكمة». وتفيد الحكاية المتناقلة بأن روح أرسطو قد ظهرت للمأمون، راعي المعتزلة وداعمهم، في المنام. في دار الحكمة هذه ترجمت إلى اللغة العربية خلال أقل من مئة سنة أهم مؤلفات الإغريق وغيرهم من الشعوب بما فيها الأبحاث الفلسفية لأرسطو والمؤلفات الرئيسة لأفلاطون وإقليدس وبطليموس وأرخميدس وأبقراط وقد شارك العلماء المسلمون في ذلك الوقت الإغريق قناعتهم بأن الفوضى السائدة في العالم لا بد من أن تكون مستندة إلى نظام كوني أساسي راسخ. وعند محاولتهم فهم جوهر هذا النظام لم يتركوا باباً من أبواب العلم إلا وطرقوه ولا فرعاً من فروعه إلا ودرسوه: من الفلسفة إلى الكيمياء والفلك والفيزياء والرياضيات والمنطق والميتافيزيقيا (أو ما وراء الطبيعة) والموسيقى والشعر.

وكان العلماء المسلمون في العصر الوسيط ينظرون إلى الاهتمام بالمعرفة والبحث العلمي كوحدة واحدة متكاملة. كانوا يعرفون أن الابتكارات والاختراعات غير ممكنة دون معرفة علوم الأولين ممن سبقوهم. وبناء على ذلك كان العصر الإغريقي القديم بشكل خاص المنجم الثقافي الفكري الذي غرفوا منه بكل ما لديهم من قوة. واعتنوا على التوازي بثقافة الجدل والحوار التي كانوا يعتبرونها مصدراً للآراء الجديدة والاختراعات. لم يضع أي حاكم عباسي حظراً على التفكير والإبداع. كما أن الأرثوذوكسية الدينية لم تتجرأ على التشكيك بالخطاب السائد آنذاك والقائم على سيادة العقل. أما المبدأ الوخيم الذي وضعوه في القرن التاسع الميلادي والقاضي «بإغلاق باب الاجتهاد» لم يصبح إلا في أواخر العصر الوسيط دوغما دينية وثقافية واجتماعية لم تزل حتى اليوم تشل المجتمعات العربية والإسلامية.

لم يقتصر حب البحث العلمي لدى العلماء المسلمين على البحث عن «مسألة الغاية» بل كان يهتم أيضاً بأمور عملية جداً. فقد أتاح علم الفلك على سبيل المثال، الإمكانية لتحديد بداية ونهاية شهر الصيام رمضان بمنتهى الدقة أو لتحديد الاتجاه إلى مكة لإقامة الصلاة. واحتاج الناس ساعات صحيحة من أجل التقيد بأوقات الصلاة. وتطلبت إدارة المناطق المتباعدة وتزويدها بالمؤن اعتماد نظام آمن ومضمون لنقل البريد. كما احتاجت البلاد إلى خرائط جيدة وإلى أسلحة متطورة للدفاع عن حدودها. وتطلب التزايد السكاني بدوره تحسين أساليب الزراعة وأنظمة الري.

كان هناك كثير من الرجال الأذكياء الذين شاركوا في كتابة

التاريخ الرازي (865 ـ 925م)، المعروف في أوروبا تحت اسمه الإغريقي «رازس»، كتب أكثر من 200 كتاب عن الطب والفلك وعلوم الدين. ومن أشهر ما كتبه دراسة عن مرض الجدري حلّل فيها لأول مرة الأعراض السريرية لهذا المرض. وقد اكتشف الرازي الصلة بين الأمراض وانعدام النظافة. وفي الوقت نفسه وضع طريقة لمعالجة مرض الجدري بقيت إلى حدّ كبير دون تغيير حتى الإعلان رسمياً عن انقراضه في سبعينيات القرن الماضي.

وفي القرن العاشر الميلادي اخترع عالم الرياضيات والفيزياء والفلك ابن الهيثم أول كاميرا (آلة تصوير) بعدما لاحق طريق الضوء عبر ثقب في دفة شبّاكه. فقد لاحظ أن الصورة تصبح أفضل كلما أصبح الثقب أصغر وصنع بناء على ذلك أول «كاميرا أوبسكورا» (الاسم مشتق من كلمة «قمرة» باللغة العربية) وطور العرب التقطير، وفصل السوائل عن بعضها بناء على اختلاف درجة غليانها، وطوروا «الخيميا» إلى علم الكيمياء الحديث، واكتشفوا أن الأقواس المدببة قادرة على الحمل أكثر من الأقواس الدائرة: وبذلك أصبح من الممكن تشييد مبان أكبر وأعلى وأكثر تعقيداً، وكان هذا بدوره مقدمة لفن العمارة الغوطية في أوروبا. وقد اخترع العرب الصفر ووضعوا نظام الأعداد المستعمل عندنا اليوم. وفي القرن التاسع الميلادي، أي 500 سنة قبل غاليلي، اكتشف الفلكيون العرب كروية الأرض: إذ أكد عالم الفلك العربي ابن حزم أن الشمس تبقى على الدوام عمودية على جزء من الأرض. وطوّر العرب في القرن الخامس عشر تقنية الصواريخ الصينية إلى طوربيدات. وقبل ذلك بأربعمئة عام بُنيت في أوروبا أولى الحدائق العامة، في إسبانيا الإسلامية. ومن الشرق

جاءت إلى أوروبا القهوة، ووجبة الطعام المؤلفة من ثلاث دورات، وزهرتا السوسن والقرنفل ـ وأخيراً وليس آخراً المقهى.

وختاماً لا بد من أن نذكر ثلاثة من العلماء المشهورين: الأول هو الفيلسوف وعالم الرياضيات والطبيب والفلكي الفارسي ابن سينا (980 ـ 1037م) الذي يعد من أهم العلماء على الإطلاق. أشهر مؤلفاته كتاب «القانون في الطب» الذي ظل من القرن الثاني عشر حتى القرن السابع عشر المرجع الأساسي لدراسة الطب في الجامعات الأوروبية.

أما العالم الثاني فهو الطبيب والفيلسوف والمتصوف العربي الإسباني ابن رشد (1126 ـ 1198م) الذي ألّف موسوعة طبية وكتب تعليقاً عن كل عمل من أعمال أرسطو. كان له تأثير كبير على علم الكلام والفلسفة اللاهوتية المسيحية في العصور الوسطى وأعطي لذلك لقب «المعلّق» مثل أرسطو الذي كان يسمى «الفيلسوف» وحسب. كان ابن رشد يرى أن العقل البشري والمنطق هما السبيل الوحيد إلى إيجاد السعادة ورؤية جوهر العالم. فالتفكير المنطقي وحده هو الذي يمهّد الطريق إلى الحقيقة. ومن المفهوم أن الأرثوذوكسية الإسلامية لم تزل حتى اليوم ترفض مؤلفاته رفضاً قاطعاً.

وأما العالم الثالث فهو ابن خلدون (1332 ـ 1406م) المؤرخ والفيلسوف ورجل الدولة المولود في تونس في شمال إفريقيا. بملاحظاته المقارنة عن طريقة الحياة البدوية وطريقة الحياة الحضرية لفت ابن خلدون في أواخر القرن التاسع عشر انتباه علماء تاريخ

الفكر الأوروبيين عندما أصبح علم الاجتماع علماً مستقلاً. ولاقت نظريته عن دورات التاريخ اهتماماً كبيراً لدى النقاد والمؤرخين. وقد وصف المؤرخ والفيلسوف البريطاني آرنولد توينبي (1889 ـ 1975م) «المقدمة» التي كتبها ابن خلدون كمدخل إلى كتابه الجامع المؤلف من عدة أجزاء والمسمى «كتاب العبر» بأنها «دون أدنى شك أعظم مؤلف من نوعه على مرّ العصور». وكان ابن خلدون قد ألّف كتابه هذا خلال ثلاث سنوات منزوياً في قرية في الجزائر

نستخلص مما ذكرنا أعلاه درسين. الدرس الأول هو أنه من الخطأ موضوعياً نعت الإسلاموية العنفوية الموجودة في الوقت الحاضر بصفات مختلفة كصفة «القروسطية» مثلاً. إذ إن القرون الوسطى كانت تُمثل العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، أي كالعصر القديم بالنسبة لنا، الأمر الذي لا ينطبق إطلاقاً على الأصولية الإسلامية الحاضرة.

أما الدرس الثاني فإنه لمن السخف ومن الخطأ سياسياً جمع كامل التاريخ الثقافي والفكري في أوروبا الغربية والوسطى تحت العنوان «الغرب المسيحي اليهودي». إذ إن بلاد الغرب لا يمكن تصورها بدون جذورها الإسلامية، وزمننا الحاضر سيكون بدون الماضي الإسلامي جذعاً بلا أطراف. والحكم على الإسلام بأنه «قروسطي» يستعمل بالدرجة الأولى لأسباب أيديولوجية لكي يسمح بالفصل «بيننا» و«بينهم» على شاكلة الموقف المعادي للإسلام الذي اتخذته الكنيسة في العصور الوسطى والذي لم يزل مستمراً، إنما بشكل آخر، حتى اليوم. فالتعبير «الغرب المسيحي اليهودي» يلعب، على سبيل المثال، دوراً عندما يتعلق الأمر بقضية انضمام تركيا إلى

الاتحاد الأوروبي. إذ إن معارضي العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي يصرّون على إبراز الطابع «الإسلامي»، والمقصود طبعاً «المتخلف» و«غير المتحضر»، للبلد والذي لا ينسجم مع القيم الأوروبية. هذه الحجة تنهار دفعة واحدة كالبيت الورقي عندما يتعرف المرء على الخلفيات التاريخية. فـ«الغرب المسيحي اليهودي» لا وجود له إلا في خيال الذين يدعون إليه.

جوامع وحمامات بخارية في قرطبة

لم تكن بغداد وحدها المركز الإسلامي الوحيد للعلوم والأبحاث. بل كانت هناك مراكز هامة أخرى نذكر منها: أصفهان في إيران، وبخارى وسمرقند في آسيا الوسطى، ودمشق، والقاهرة، والقيروان في تونس، وفاس في المغرب. غير أن التأثير الثقافي على أوروبا كان، بصورة رئيسية، نتيجة الاحتلال الإسلامي لإسبانيا وصقلية. كانت إسبانيا الإسلامية، المسماة الأندلس، تشمل شبه الجزيرة الإيبرية بكاملها تقريباً أي باستثناء شريط حدودي على امتداد جبال البيرينيه. بدأ الاحتلال في سنة 711م وبعد أربع سنوات كان المسلمون، من العرب وبربر شمال إفريقيا، قد استولوا على جميع المدن الهامة في إسبانيا والبرتغال. وكثير من الإسبان لم يكونوا غير سعداء بالتطورات الجديدة لأنها أنهت الحكم الأجنبي للغوطيين الغربيين ولأن السكان اليهود كانوا يعانون من ضغط الكنيسة. حتى عام 1492م، أي حتى سقوط غرناطة، آخر إقليم إسلامي، في يد الجيوش المسيحية، كانت إسبانيا والبرتغال تعتبران في بقية أوروبا من البلدان الإسلامية. بعد سقوط غرناطة تمَّ طرد جميع اليهود تقريباً

وجميع المسلمين، ما لم يكونوا قد اعتنقوا المسيحية أو أعدموا حرقاً فوق كومة الحطب.

في الترتيب الهرمي الاجتماعي كان المسلمون القادمون من الخارج يقفون في أعلى السلّم يليهم الإسبان الذين دخلوا في الإسلام. لكن أكبر كتلة اجتماعية كانت تتألف من الإسبان الذين ظلوا اسمياً مسيحيين لكنهم في الواقع اتخذوا العادات والتقاليد الإسلامية. كانوا يلبسون الثياب العربية ويتعلمون اللغة العربية، وكانوا مسحورين بطريقة الحياة المنتحة الجديدة، وصاروا في كثير من الأحيان، يمارسون تعدد الزوجات طالما سمحت لهم ظروفهم المادية بذلك: أي إنهم نقلوا إلى بيوتهم مفهوم «الحريم». في ذلك الوقت كان الإسلام نوعاً من الثقافة العالمية بما يشبه «الطريقة الأمريكية في الحياة» التي انتشرت بعد عدة قرون. وكان هناك عنصر اجتماعي آخر هو الجالية اليهودية الكبيرة نسبياً التي تمتعت في ظل الهلال بحريات أوسع مما كان عليه الحال في ظل الصليب وقبلت طوعاً الثقافة العربية. في أسفل السُلّم الاجتماعي كانت تقف الكنيسة مضطهدة وظهرها إلى الحائط بانتظار لحظة الانتقام.

كل من لم يكن أسير دسائس البلاط أو مشحوناً بالرغبة في الثأر كان يعيش حياة هنيئة في الأندلس، حياة أفضل في كل الأحوال من حياة الناس شمال البيرينيه الذين كانوا غارقين في ظلمات العصر الوسيط. ففي قرطبة، على سبيل المثال، كان هناك مجاري للصرف الصحي وكانت الشوارع منارة في الليل. كان سكان المدينة، البالغ عددهم نحو نصف مليون، يصلون في 3000 جامع ويستحمون في 300 حمام بخاري. وكانت قرطبة وإشبيلية وغرناطة مشهورة

بجامعاتها التي كانت تُدرَّس فيها الفلسفة والحقوق والأدب والرياضيات والطب والفلك والتاريخ والجغرافيا. وكانت العلامة التي تشير إلى المكانة الرفيعة للرجل الغني أن تكون لديه مكتبة مجهزة بشكل جيد.

بلغت قوة إسبانيا الإسلامية ورخاؤها ذروتهما في القرن العاشر الميلادي. وبعد ذلك انهارت الدولة المركزية نتيجة صراعات سياسية وعدم وجود حكام أكفّاء بين المسلمين. ثم بدأت مرحلة الممالك الإسلامية المستقلة الصغيرة مما أتاح للمسيحيين ذوي التوجهات القومية المتنامية إعادة الاستيلاء شيئاً فشيئاً على إسبانيا بدءاً بسقوط الحصن الاستراتيجي الهام مدينة طليطلة سنة 1085م. وأخيراً لقيت الحضارة العربية الإسبانية نهايتها الرمزية سنة 1499 لما حرق الكاردينال كسيمنس علناً في غرناطة 80,000 كتاب عربي ووصف اللغة العربية بأنها «لغة الزنادقة والعرق الحقير».

دام الحكم الإسلامي في صقلية نحو 200 سنة ابتداء من عام 827م. وكان الحكام العرب قد جاؤوا إلى الجزيرة من تونس ثم طردهم منها النورمانيون. وكان ملوك النورمانيين، وأيضاً الأباطرة الأوائل من أسرة شتاوفر الذين جاؤوا بعدهم، معجبين جداً بالإسلام ومتحمسين جداً للثقافة الإسلامية. ولا شك في أن أحد أسباب ذلك كون إعادة احتلال المسيحيين لصقلية كانت قد جرت دون إراقة كثير من الدماء. وظلت بالرمو، العاصمة، حتى وفاة الأمبراطور فريدريش الثاني في سنة 1250م مركزاً للفن العربي والعلوم العربية.

أنهت إعادة الاستيلاء على إسبانيا التفوق الإسلامي تجاه

أوروبا. وكانت نتيجة لنشوء هوية إسبانية جديدة حاولت التميز عن الإسلام وعن العرب وترافقت مع انتعاش الميل إلى العنف لدى الكنيسة الكاثوليكية. إلا أن أولئك الناس الذين تعلموا الآن الشعور بأنهم مسيحيون كانوا ينتمون إلى ثقافة إسبانية عربية مشتركة ما عادوا يعون إطلاقاً جذورها الإسلامية بالنسبة لكثير من الأسباب لم يكن يشكّل أي تناقض أن يتمسكوا بثقافتهم من جهة ويحاربوا في الوقت نفسه الدين الإسلامي من جهة أخرى ـ وأيضاً عندما كانت الكنيسة تدعي بأن العرب لا فضل لهم إطلاقاً على أوروبا. ومن المعلوم أن فكرة الحروب الصليبية، التي سيطرت على المسيحية الأوروبية في أواخر القرن الحادي عشر، كانت تستند أيضاً إلى شهوة السلطة والتوسع، وإلى الشعور بالتفوق، وإلى الدوغما أي التحجر العقائدي. وهكذا كان البابوات حريصين على عدم نشوب حروب بين الدول المسيحية في أوروبا وإنما توجيه طاقات هذه الدول إلى محاربة الكفار في الخارج ومحاربة الزنادقة وغيرهم من المعارضين في الداخل.

البابا أيضاً يمكن أن يقع في الخطأ

على الرغم من أن الحملات الصليبية السبع لاحتلال القدس كانت من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية بلا أي معنى، تماماً كالغزو الأمريكي البريطاني للعراق الذي حدث بعد ذلك بعدة قرون، فإنها قد ساعدت على إعطاء أوروبا الغربية هوية خاصة. هوية تقوم بجزء كبير منها على التميز عن الإسلام. وبين القرنين الثاني عشر والرابع عشر نشأت في أوروبا تلك الصورة المشوهة عن الإسلام التي لم يزل لها تأثيرها حتى اليوم دون أي انقطاع تقريباً.

ومن الأمثلة على ذلك الكلمة التي ألقاها البابا بنديكت السادس عشر في ريغنسبورغ في سبتمبر/أيلول 2006م ودار حولها كثير من الجدل. في هذه الكلمة اقتبس البابا نصاً من العصور الوسطى واعتمده حجة على أن النبي محمداً أمر أتباعه بنشر الإسلام بحدّ السيف. ثم اتخذ من هذا الكلام برهاناً على اللاعقلانية لأن الإيمان يأتي من الروح والسيف لا يستطيع التأثير على الروح، حسب قوله. بكلمات أخرى: المسيحية دين يعتمد على العقل، أما الإسلام فهو دين العنف واللاعقلانية. في تلك الكلمة نسب البابا إلى الإسلام الميول المريبة وإلى المسيحية الميول اللطيفة المحبوبة ـ هكذا وكأنه لم يكن هناك أبداً محاكم تفتيش، وكأن الإيمان والعقل كانا في مجال نفوذ الكنيسة قبل الثورة الفرنسية متآخيان يكمل كل منهما الآخر بصورة طبيعية. أما في الحقيقة فإن العالم المسيحي في الغرب، من عام 400 حتى عام 1800م، لم يعش على مبدأ التسامح وإنما رفضه نظرياً أيضاً. فالقديس أوغسطينس (354 ـ 430م)، الذي يعدّ من الناحية اللاهوتية من أكثر آباء الكنيسة تأثيراً، علل بمنتهى التفصيل ضرورة الحرب المقدسة. كثير من المنكرين المسيحيين من أوغسطينس وحتى القرن التاسع عشر كانوا يرون أن الإيمان مسألة تخصّ الروح ويقوم على الموافقة الحرة للبشر. غير أنهم كانوا يرون أيضاً أن البشر قد غرقوا في الخطايا والأفعال الدنيئة إلى درجة أنه يتعين على الكنيسة تحريرهم من هذه الحالة بالإرغام الجسدي وبالقوة العسكرية إن لزم الأمر بحيث إنهم يستطيعون بعد ذلك إيجاد الطريق إلى الإيمان «بملء حريتهم». ولم تعترف الكنيسة بالحرية الدينية إلا بعد قيام الثورة الفرنسية أي بعدما أصبحت غير قادرة على إعطاء

الأوامر للسياسيين والعسكريين. مع العلم بأنها كانت قد ظلت قبل ذلك مئات السُّنين تحارب هذه الحرية بمنتهى القسوة والعنف ـ يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى نشيد تمجيد الله للبابا غريغور الثامن عندما سمع بذبح آلاف الهوغنوت في ليلة بارتولوميوس في 24/ 8/ 1572. عن هذه الصورة من العنف الذي رافق التاريخ المسيحي أكثر من موعظة الجبل لم يقل بنديكت السادس عشر كلمة واحدة في ريغنسبورغ، الأمر الذي لامه عليه لاهوتيون مسيحيون أيضاً. ما من دين إلا ويمكن، لأسباب وجيهة، انتقاد كثير من الأشياء فيه وخاصة فيما يتعلق بسلوك رجال الدين ومواقفهم. إن الادعاء الشائع كثيراً بأن الإسلام هو بصورة عامة دين السيف إنما هو ادعاء منحاز جداً، لا بل وخاطىء كلياً. فقد حكم المسلمون اليونان مئات السُّنين في عهد الأمبراطورية العثمانية. فهل أُجبر اليونانيون بالقوة على الدخول في الإسلام؟ بالعكس تماماً، فقد شغل المسيحيون اليونانيون مناصب رفيعة في الحكومة العثمانية. في أي وقت حصل اليهود في إسبانيا على حريات أوسع، تحت الحكم الإسلامي أم تحت الحكم المسيحي؟ وهل تعرض اليهود للاضطهاد والملاحقة في أوروبا المسيحية أم في العالم الإسلامي؟ أسئلة منطقية وواضحة يندر أن تطرح عند الحديث عن «الإسلام الفاشي» أو عن «الغرب المسيحي اليهودي».

لقد عرف المثقفون المسيحيون في العصور الوسطى كيف يواجهون التفوق الثقافي للمسلمين بتقديم دينهم على أنه الدين السليم والمتفوق أخلاقياً. في هذا الوعي الذاتي لأنفسهم كانوا يشبهون إلى درجة مذهلة الأصوليين الإسلاميين الحاليين. كان تشويه صورة

الإسلام ونعته بنعوت شيطانية، في الوقت نفسه، شرطاً ونتيجة للحماس المسيحي الذي رافق الحملات الصليبية. ولكن من الناحية الأخرى كان هناك كثير من البراغماتية والمرونة. فحكام أوروبا الغربية لم يروا أي مشكلة في أن يصفوا العرب بأبشع الصفات من جهة ويقيمون معهم، وخاصة من طرف البابوات، علاقات طيبة من جهة أخرى. خارج نطاق الأيديولوجيا كانت المصالح السياسية والاقتصادية هي التي تحدّد العلاقة مع العالم الإسلامي. ومما لا يخلو من السخرية أن الصليبيين أيضاً قد تبنّوا كثيراً من أشكال الحياة الإسلامية وأدخلوا إلى قصورهم كثيراً من الطقوس والتشريفات الشرقية. كما أن فكرة الحروب الصليبية كانت أيضاً بصورة غير مباشرة الحافز إلى القيام بتلك الرحلات الاستكشافية التي أدّت إلى اكتشاف أمريكا والطريق البحري إلى الهند حول رأس الرجاء الصالح. كل ذلك بمساعدة المعارف الملاحية التي يعود الفضل فيها بصورة جوهرية إلى العرب.

لا بل إن الموقف المعادي للإسلام في العصور الوسطى الأوروبية وصل إلى مجال الميثولوجيا والأدب. في أسطورة رولاند المشهورة يُقتل رولاند، ابن أخ كارل الكبير ومرافقه، غدراً على يد مسلمين عندما كان يحارب سنة 778م مع الجيش الملكي في إسبانيا. أما في الحقيقة فقد اغتاله قطاع طرق باسكيون. والكوميديا الإلهية لدانتي، التي ينفي فيها المؤلف محمد مع عدد من الهراطقة الآخرين إلى النار، فيها كثير من الشبه مع رحلة الإسراء والمعراج التي عبر خلالها النبي ليلاً السموات السبع ووصل إلى أمام العرش الإلهي، ومن الواضح تماماً أنها مستوحاة من الكتابات الرمزية للمتصوفين

العرب. كما أن دون كيشوت وسانشو بانسا، أشهر الشخصيات الروائية في الأدب الإسباني، هما أيضاً من نواتج الثقافة العربية الإسبانية. دون كيشوت زاهد أدار ظهره للعالم، شخصيته مستوحاة من شخصية الفقير في الأدب الصوفي الإسلامي ، لا يهتم إطلاقاً بالواقع الخارجي بل إنه منطوٍ كلياً في عالمه الداخلي.

بيد أن إعادة استيلاء المسيحيين على إسبانيا لم تنه المكانة المتفوقة للمسلمين في أوروبا وحسب، بل كانت في الوقت نفسه علامة على نهاية الازدهار الحضاري الإسلامي. ابتداء من الآن بدأت موازين القوى تتخذ منحى معاكساً، وبدأ العالم العربي الإسلامي يتراجع تجاه أوروبا والغرب في بادىء الأمر اقتصادياً وبعد ذلك سياسياً وعسكرياً أيضاً. وبلغ هذا التطور ذروته في الاستعمار الأوروبي الذي بدأ بالنسبة للعالم الإسلامي عموماً في سنة 1798 بحملة نابوليون على مصر. على التوازي مع هذا التطور جمد التفكير الإسلامي وانتهى الاستعداد للإبداع والتطوير على أساس المعارف الموجودة. هنا بدأت الأرثوذوكسية الإسلامية حملتها المظفرة واعتبرت الأفكار الإبداعية كفراً وزندقة: «إغلاق باب الاجتهاد». فمنذ سقوط غرناطة لم يُقدم الفكر الإسلامي أي شيء يستحق الذكر باستثناء نفر قليل من المفكرين الإصلاحيين الذين ظهروا في القرن التاسع عشر رداً على التحدي الأوروبي وحاولوا تحديث الإسلام ضد إرادة الأرثوذوكسية الدينية.

حاولت أجيال كاملة من العلماء معرفة الأسباب التي أدّت إلى هذا الانحدار العربي الإسلامي. ومن الواضح أن التعليل الذي يفسّر كل شيء غير موجود. يقول بهذا الخصوص المؤرخ الفرنسي موريس لومبار (1904 ـ 1965م) ما يلي: «بعد القرن الحادي عشر تعرض حقل الجاذبية في العالم القديم للاهتزاز. اعتباراً من ذلك التاريخ لم تعد مراكز الحركة والإشعاع للاقتصاد العالمي المتوسع باستمرار موجودة في الشرق، في المدن الكبيرة للعالم الإسلامي. بل انتقلت إلى الغرب واستقرت في الجمهوريات التجارية في إيطاليا وفلاندرا في منتصف الطريق التجارية الكبيرة التي تصل فيما بينها وفي أسواق منطقة شامبانيا حيث كان يجري تبادل منتوجات البلدان الشمالية وبلدان البحر المتوسط. ومنذئذ أصبحت القوة الاقتصادية، بفضل التوسع المادي والنشاط الإبداعي مع كل ما رافقها من صعود وهبوط ومن ذهاب وإياب ومن مراحل مزدهرة وأخرى راكدة أو متراجعة، على مدى مئات السُّنين امتيازاً لغرب أوروبا. [...] بناءً على ذلك بدا العالم الإسلامي كسلسلة من الجزر الحضرية الصغيرة المتصلة مع بعضها بمختلف القنوات التجارية. ثم وجّهت أزمات وثورات وغزوات القرن الحادي عشر ضربة قاتلة إلى هذه المنظومة المدينية الجميلة» كما أن تدمير بغداد سنة 1258م على يد المغول بقيادة هولاكو وجنكيز خان يندرج في هذا الإطار. «أدّت هذه الظروف إلى قطع التيارات التجارية الكبيرة وإلى تفكك المدن بهذه الطريقة. عندئذ لم يعد العالم الإسلامي منظومة واحدة موحدة بل تجزّأ إلى إسلام فارسي وإسلام تركي وإسلام سوري وإسلام مصري وإسلام مغربي.

وما حدث بعد ذلك هو تفكك الحضارة الإسلامية كوحدة متكاملة فريدة من نوعها. ثم عادت إلى السطح مرة أخرى الدويلات المحلية الصغيرة التي اتخذت فيها الثقافات الإسلامية ـ التي أصبحت مختلفة ـ شكلها الجديد».

بطريقة مشابهة يحاجج ابن خلدون: «اعلم بأن المملكة، عندما تشيخ تلك القائمة وتضعف، يمكن أن تنشأ بطريقتين. من الممكن أن يستقل حكام الأقاليم البعيدة عندما تضعف سلطة الأسرة الحاكمة المركزية عليهم ويؤسسون دولة خاصة بهم ثم يرسخون السلطة في أسرتهم ويورثون الحكم لأبنائهم من بعدهم. ثم تتوسع منطقة حكمهم بصورة متزايدة. في كثير من الأحيان يتنافسون فيما بينهم ويتنازعون ويتحاربون. وأخيراً ينتصر الأقوى وينتزع من الآخر كل ما يملكه. هذا ما حصل للأسرة العباسية. [...] أما في الطريقة الثانية فيمكن أن يثور أحد ضدّ الأسرة الحاكمة من الشعوب أو القبائل المجاورة لها، مكتسباً تأييد الناس له إما نتيجة نشاطه التبشيري أو لأن له سلطة قوية على أنصاره وولاء مستنداً إلى رابطة قبلية عصبوية».

في النصف الثاني من القرن العاشر شهدت التجارة بين غرب أوروبا والعالم الإسلامي ذروتها الأولى. كانت أوروبا تستورد من العالم الإسلامي السلع الاستهلاكية وتصدر له المواد الخام والعبيد الذين كانت تأخذهم من الشعوب السلافية الذين كانوا آنذاك لم يصبحوا مسيحيين بعد وكان صيدهم بالتالي مباحاً كالحيوانات البرية. ومما يلفت الانتباه أن نقل البضائع عبر البحر المتوسط لم يكن في أيدي العرب بل كان قد انتقل إلى أيدي التجار الإيطاليين. أما سبب ذلك فمختلف عليه. أحد التفسيرات هو التالي: السكان في المدن

الإسلامية الذين كانوا يعيشون من التجارة عانوا كثيراً بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراع على السلطة بين الحكام المحليين وانعكست هذه المعاناة على نشاطهم في الداخل والخارج. وكانت طبقة التجار بشكل خاص تشكو من الضرائب العالية ومن انعدام الأمن القانوني. ولم تكن هذه الطبقة تتمتع بأي امتيازات ضريبية أو سياسية تجاه سكان الأرياف. ولذلك لم يكن من الممكن تحت هذه الشروط تشكّل طبقة بورجوازية مدينية مستقلة كما حدث في أوروبا. بل إن اليهود المحليين والتجار المسيحيين الأوروبيين، الذين سمح لهم بالإقامة الدائمة بموجب اتفاقيات قنصلية، استطاعوا الحصول على مراكز هامة في الصناعات اليدوية والتجارة. ثم قوي هذا التطور في القرون اللاحقة نتيجة الاستيلاء على إسبانيا عندما راح الأندلسيون الهاربون يبحثون في مدن الأمبراطورية العثمانية عن مصادر جديدة للعيش. وبما أنهم لم تكن لهم روابط مع القبائل المحلية ولم تكن لهم ملكيات عقارية فقد عملوا هم أيضاً في الصناعات اليدوية والتجارة. وفي الوقت نفسه أقاموا علاقات وثيقة مع السلطة السياسية المركزية وعملوا على استمرار اقتصاد البازار المحافظ الذي لم يكن قادراً على إطلاق قوة دافعة رأسمالية شبيهة بتلك التي أفرزتها الظروف الأوروبية.

وفي أقاليم الأمبراطورية العثمانية حصل العسكريون والموظفون المتنفذون على أراض للاستثمار غير قابلة للتوريث. وهذا يعني أن الحاكم المحلي باسم الباب العالي كان حريصاً على جمع، خلال وقت قصير، أكبر كمية ممكنة من المال والثروة على حساب الأراضي والمدن الخاضعة له.

وقد أدّى هذا الوضع إلى شلّ الديناميكية الاقتصادية للأمبراطورية العثمانية في الوقت الذي كانت فيه الثورة الصناعية قد بدأت في أوروبا ونشأت أولى المصانع هناك.

دام ازدهار الإسلام كقوة عالمية من القرن الثامن حتى القرن الحادي عشر. آنذاك أدرك المسلمون أن القوة والتقدم مرتبطان بالاستعداد لامتلاك المعرفة وبمواجهة التحوّلات الجارية عبر الزمن بالانفتاح وحب الاستطلاع والتسامح. وطالما كانوا «مستفيدين» من المجتمع العالمي كانوا يتصدون لتحديات العصر. ولكن ما أن بدأ العرب والمسلمون يشعرون بأنهم «الخاسرون» حتى تراجع استعدادهم لامتلاك الجديد وازداد تمسكهم بالقديم وبما اعتادوا عليه وعرفوه وهربوا من الواقع إلى ماضيهم المثالي المنزه عندما كان النبي محمد يقود زمام الأمور في المدينة.

واجه المسلمون منذ البداية صعوبة كبيرة في تفسير رسالة القرآن. ومنذ انتصار الاتجاه المحافظ على المعتزلة يعدّ القرآن كلام الله المباشر الذي لا يتبدل ولا يتغير على مرّ الأزمان والعصور ولا يقبل التصنيف التاريخي ولا التأويل. على التوازي مع سقوط الحضارة الإسلامية صار رجال الدين المحافظون يتصرفون كالرهبان الكبار وكأنهم الوحيدون المخولون بتفسير الكتابات المقدسة. وما زالوا حتى اليوم يرفضون اعتبار «القرآن الأبدي وغير المخلوق» من إنتاج المجتمع الذي عاش فيه محمد. أما الظروف التاريخية لنزول الوحي فهي من وجهة نظر الاتجاهات المحافظة، وخاصة السُّنية، بلا أي أهمية. فما كان صالحاً آنذاك، في القرن السابع، يجب أن يبقى صالحاً لجميع الأزمان دون أي اعتبار للتحوّلات الهائلة التي حدثت

منذئذ. ومما جعل أدلجة القرآن بهذه الطريقة أكثر إشكالية كون النصوص القرآنية هي المصدر الرئيسي للتشريع وبالتالي للشريعة وبقدر ما ترسّخ جمود العالم الإسلامي على مرّ القرون أصبحت الشريعة أيضاً أداة للجمود العقائدي المعادي للتقدم الذي كبّل المسلمين وقيّد تفكيرهم. فطالما ظل المسلمون غير قادرين على التحرر من إعادة كل شيء إلى القرن السابع الميلادي، وطالما ظلوا يعتبرون كل قراءة تحليلية تاريخية أو علمية أدبية للقرآن بأنها كفر بالله، سيبقى من المستحيل حدوث «عصر ذهبي» ثانٍ في العالم الإسلامي. كما أن الإصلاح أو التنوير في ضوء هذه الشروط سيبقيان على المدى الطويل حلماً بعيد المنال.

الاستفزاز الاستعماري: ردود إسلامية

كان محمد علي (1805 ـ 1849م)، المسمى الخديوي، من أكثر حكام مصر رؤية وبُعد نظر. من الناحية الاسمية كانت بلاد النيل تابعة للأمبراطورية العثمانية ولكن من الناحية الفعلية كان البريطانيون يسيطرون على الإدارة المدنية وعلى خزينة الدولة. ومع ذلك كان محمد علي يلاحق هدفاً طموحاً يرمي إلى تصنيع البلاد وإلى تطوير الزراعة وخاصة زراعة القطن لزيادة حجم الصادرات الزراعية إلى الخارج. ومن أجل تنفيذ خططه الطموحة أوفد طلاباً إلى أوروبا لكي يتعلموا أحدث التقنيات الموجودة هناك. غير أن الإنجليز الذين كانت لديهم صناعة قطنية مزدهرة ولم تكن لهم مصلحة في نشوء منافسة مصرية قوية دمروا مشاريع محمد علي خلال وقت قصير عن طريق الضغط السياسي والعسكري. ثم قاموا فيما بعد بتقديم قروض سخية

لخلفاء محمد علي وهم يعرفون حق المعرفة أن الخديويين، نواب الملك، لن يستطيعوا أبداً تسديدها. وعلى التوازي جاءت أفواج من رجال الأعمال والتجار الأوروبيين إلى القاهرة والإسكندرية لكي يستفيدوا من إمكانات الربح غير المحدودة تقريباً في مصر وفي الشرق الأوسط. ثم تبعهم بعد ذلك العمال الذين احتاجوهم لحفر قناة السويس. وكونهم مواطنين أجانب كانوا معفيين عملياً من دفع الضرائب ولم يكن يطالهم القضاء المصري. ومن أجل تمويل بناء قناة السويس تمَّ، بدلاً من ذلك، زيادة الضرائب المفروضة على المصريين عدة مرات. وفي عام 1869م افتتحت القناة في احتفال كبير حضره كثير من الملوك والحكام الأوروبيين. وكان جيسيبّه فردي قد ألّف أوبرا عايدة خصيصاً لهذه المناسبة. واعتباراً من الآن أصبحت مصر درة في تاج الأمبراطورية البريطانية لأن قناة السويس كانت أقصر طريق إلى شرق إفريقيا والهند والشرق الأقصى.

أما الثمن فقد دفعه المصريون. فبينما امتثل الخديويون لمصيرهم وصاروا يتصرفون كملوك الأوبريت، غرقت البلاد في فقر مدقع وركود اجتماعي عميق. باستثناء فئة صغيرة من كبار ملاك الأراضي والمصريين المتأوربين، الذين كان معظمهم يعمل في خدمة الإنجليز، كانت الغالبية العظمى من السكان تتألف من الفلاحين وسكان الأرياف غير المتعلمين الذين كانوا يهاجرون إلى المدن أملاً في تحقيق حياة أفضل. لكنهم كانوا يصبحون عادة عمالاً مياومين. وأدّت البضائع الرخيصة المستوردة من أوروبا إلى تدمير الصناعات اليدوية المحلية. وكانت الدولة تعيش بصورة رئيسية من القروض الأوروبية وأصبحت رهينة في فخ الديون. كل ذلك أدّى مراراً

وتكراراً إلى حدوث ثورات واضطرابات كان الإنجليز يتخذونها ذريعة لإحكام سيطرتهم على السكان.

ليست مصر سوى مثال واحد من بين كثير من الأمثلة. فهو يبيِّن كيف أن النظام الاستعماري دمر الاقتصادات والهياكل الاجتماعية القائمة لكي يبني على أنقاضها نظام إمبريالي جديد. بعد احتلال أجزاء واسعة من آسيا الوسطى الإسلامية على يد روسيا، ذلك الاحتلال الذي كان قد بدأ في عهد كاترينا الكبيرة في القرن الثامن عشر، وبعد احتلال فرنسا الجزائر سنة 1830م وتونس سنة 1881م، وبعد قمع الجنود الإنجليز بمنتهى الوحشية ثورة في الهند سنة 1857م وقتل آلاف الهنود، وبعد دخول القوات البريطانية إلى مصر سنة 1882م وسيطرة القوى الأوروبية بصورة متزايدة على مالية الأمبراطورية العثماني، بعد كل هذا اتضح للمفكرين المسلمين بصورة نهائية حجم الخطر الناجم عن الاستعمار الأوروبي. وفي الوقت نفسه بدأ السكان المحرومون يبحثون عن قواسم مشتركة لكي ينظموا أنفسهم. بالنسبة لكثير من المسلمين أصبح الإسلام السمة المعبرة عن هويتهم وثقافتهم والتي يجب الدفاع عنها ضد الهجوم الخارجي.

في ذلك الوقت تراجع التصور التقليدي القائم على أن الإسلام دين الله وأنه يمنح الحياة الغاية والمعنى ويجسّد النظام الاجتماعي المثالي، أمام الشوق إلى محاربة المستعمرين الغرباء والعيش حياة كريمة مستقلة والسعي إلى بناء قوة ذاتية كبيرة. ولكن كيف يمكن تحقيق هذه التطلعات وكيف يمكن أن يعتز المرء بما لديه في ضوء الهيمنة الأوروبية الطاغية والرضوخ عام لها؟

أحد الأجوبة على هذه التساؤلات كان النظرة إلى الوراء إلى عهود المجد والازدهار في العصور الوسطى الإسلامية ثم إلى أبعد من ذلك باتجاه المجتمع الذي أسسه النبي محمد في المدينة. وفي الوقت نفسه طرح السؤال عن أسباب التخلف الذي تعانيه المجتمعات العربية والإسلامية. وجاء الرد على هذا السؤال بصورة متزايدة على الشكل التالي: لقد فقد المسلمون نعمة الله لأنهم ابتعدوا عن تعاليم الإسلام كما جاءت في القرآن والسُّنة وأصبحوا بالتالي بلا سند أخلاقي يتمسكون به. ولن تتحقق «النهضة الإسلامية» إلا بالطهارة الجماعية، بالعودة إلى الحياة التي يرضى عنها الله إلى عادات وتقاليد الأجداد. آنذاك، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نشأ ذلك البنيان الفكري الذي لم يزل حتى اليوم يؤثر، بدرجات متفاوتة، على تفكير معظم المسلمين سواء أكانوا أصوليين أو تقليديين أو أرثوذوكسيين. كما أن الفكرة القائلة بأن الإسلام يمثِّل «طريقة في الحياة» شاملة وكاملة أخذت تقوى شيئاً فشيئاً وتطوّرت فيما بعد إلى أرض خصبة للأصولية الإسلامية.

عند هذه النقطة سأسمح لنفسي بعرض قراءة أخرى للإسلام والاستعمار مختلفة تمام الاختلاف. المؤرخ الإسرائيلي اليميني المحافظ إفرايم كارش يقدم في كتابه «إمبريالية باسم الله. من محمد إلى أسامة بن لادن» (ميونيخ 2007)، الذي حظي باهتمام كبير، حججاً مناقضة تماماً. يقول كارش إن تاريخ الإسلام هو تاريخ صعود وسقوط عدوانية إمبريالية والسعي الإسلامي إلى السيطرة على العالم. صحيح أن الاستعمار الغربي يستحق الانتقاد لكنه في نهاية المطاف لم يكن سوى تعبير عن الدفاع عن النفس ضد قوى إسلامية مختلفة

كانت آخرها الأمبراطورية العثمانية. بناء على ذلك ليس هناك أي سبب لنقد ذاتي مبالغ فيه من جانب الغرب. كما أن الرفض الحالي للسياسة الأمريكية في أجزاء واسعة من العالم الإسلامي يعود سببه إلى أطماع توسعية يدعو إليها القرآن ويرى المسلمون أن الولايات المتحدة الأمريكية تحول دونها وتمنع عودة «المجد الضائع» لحكم الخلافة. ويختم كارش كلامه بالقول: إن العالم الغربي مطالب بدعم واشنطن في سياستها هذه.

عندما وضع المؤرخ (الألماني) إرنست نولته عام 1986 فرضية تقول بأن النازية، بما فيها الهولوكوست (أي المحرقة اليهودية)، كانت رداً على تهديد الحركة البلشفية للعالم أجمع، نشب ما سمي آنذاك «خلاف المؤرخين». كثير من العلماء المرموقين، ومن ضمنهم يورغن هابرماس، اتهموا نولته بتزوير التاريخ. ونحن نقول، دون أن نقيم أي تشابه بين الحالتين، إن كارش، شأنه شأن نولته، يهمل التحليل التاريخي لصالح الزعم الأيديولوجي. ولكن كارش، على عكس نولته، سيبقى مطمئناً إلى أنه لن يواجه معارضة علنية أو نقداً لاذعاً من مؤرخين أوروبيين أمثال هابرماس أو غيره. فدفاعه عن الإمبريالية الغربية في الماضي والحاضر يلقى قبولاً لأنه يناسب العصر: الخطر العالمي الإسلامي. فهل يمكن أن يكتب مؤرخ أو باحث سياسي جاد كتاباً عن التاريخ الألماني بعنوان «من آدولف هتلر حتى آنجلا ميركل» ثم ينال فوق ذلك التأييد والإعجاب؟ إن العنوان الفرعي وحده «من محمد إلى أسامة بن لادن» لا يليق بمؤرخ يحترم نفسه. وضع النبي والإرهابي في سوية واحدة ـ التجني لن يكون أبداً بديلاً للنظرة المتفحصة التي تميِّز بدقة بين الأشياء.

لنعد مرة أخرى إلى مصر. في بادىء الأمر دقّت رداً على الاستعمار الأوروبي ساعة ولادة التحديث الإسلامي. كان أهم ممثليه جمال الدين الأفغاني (1838 ـ 1897م) المولود في فارس والذي قضى النصف الثاني من حياته في القاهرة بالنسبة له كان الإسلام أكثر من مجرد قانون ودين. كان يرى في الإسلام حضارة كانت متفوقة على الحضارة الأوروبية. وكان يحمل علماء الدين المسؤولية عن سقوط الحضارة الإسلامية. فبينما كانت أوروبا تعيش مرحلة الإصلاح والتنوير كانوا هم، الذين سموا أنفسهم حماة الإسلام، يعيقون التفكير المستقل والتقدم العلمي. وبسبب منعهم للمناقشة العقلية للمسائل القانونية وبالتالي منعهم لتطبيق الشريعة بما يناسب روح العصر، ثم بسبب رفضهم للمصالحة بين الدين والعقل، أصبحوا الأعداء الحقيقيين للإسلام.

استخلص الأفغاني، الذي كان ناشطاً سياسياً أكثر منه مفكراً منهجياً، من تخلف العرب استنتاجين اثنين: إن قوة أوروبا تقوم على إرادة التصرف وروح المغامرة والتجديد والعقلانية. هذه الخصال الحميدة كانت الشرط اللازم للاستعمار الإجرامي لكنها كانت أيضاً السبب في تقدم أوروبا علمياً وتقنياً وفي قوتها العسكرية والسياسية وفي ما فيها من حريات شخصية وتربية حديثة. ولذلك فإن لدى المسلمين كل الأسباب التي تدعوهم إلى اتخاذ نهج الكثير من الأوروبيين.

وفي الوقت نفسه طالب الأفغاني بالوحدة السياسية للمسلمين، بتوحيد الأمة الإسلامية لمواجهة الاستعمار الأوروبي.

من أشهر الشخصيات التي تبنت دعوة الأفغاني إلى إسلام حديث ومتنور المفكران المصريان محمد عبده (1849 ـ 1905) ورشيد رضا (1865 ـ 1935م)، فقد رأيا، هما وغيرهما من المصلحين، في الدين الوسيلة القادرة على إحداث التحوّل الاجتماعي والسياسي اللازم كان هدفهما تحرير الإسلام من الجمود الذي أصابه وحوّله إلى مجموعة من القوانين والقواعد غير المناسبة للعصر، ومن المعتقدات البدائية والعادات الشعبية المتمثلة في تقديس الأولياء والمزارات. كانت الحركة الإصلاحية تريد إعطاء النصوص الكلاسيكية تفسيراً جديداً من أجل التوفيق بين الإسلام والحداثة. الذين تبنوا هذه الفكرة سموا أنفسهم «سلفيين»، أي مرتبطين بمناهج الأسلاف القدامى. ولم يزل السلفيون موجودين حتى اليوم وخاصة في مصر وسورية والمغرب. لكنهم ما عادوا حركة إصلاحية وإنما مجرد أصوليين بلون آخر تشبه صورتهم عن العالم الصورة التي ترسمها الكنائس الإنجيلية الحرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تستطع الحركة الإصلاحية الإسلامية التي ظهرت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الصمود أمام الاتجاهات الأرثوذوكسية. وبقيت مقتصرة على مجموعات من المثقفين إذ إن روادها لم يعرفوا كيف يخاطبون مشاعر السكان ويحركون أحاسيسهم. فقد كانت جامعة الأزهر في القاهرة، الحصن المنيع للأرثوذوكسية السُّنية، تنتظر الفرصة المناسبة لكي تنقضّ على المفكرين الإصلاحيين. ومما يدل على ذلك مصير علي عبد الرازق (1888 ـ 1956م). كان عبد الرازق قاضياً في المحكمة الشرعية وكان قد نشر عام 1925 كتاباً بعنوان **«الإسلام وأسس سلطة الدولة»**

قال فيه: إن القرآن ولا الحديث لم يعتبرا الخلافة مؤسسة ضرورية. بل إن النبي فهم مهمته بأنها مهمة روحية بحتة. أما نشاطاته السياسية فكانت تعبيراً عن متطلبات عصره ولم يكن لها أي علاقة بجوهر الإسلام، وأما العلاقة بين الدولة والدين فقد تركها الله بالكامل لفهم الإنسان وتدبيره. وهذا يعني، بكلمات أخرى، حسب رأي عبد الرازق، أن الدولة والدين لا يشكّلان بأي حال وحدة واحدة بالضرورة والحتم ـ وبالتالي فإن علمنة الإسلام ممكنة ومسموحة. أثار الكتاب عاصفة من الاحتجاج كالعاصفة التي أثارتها بعد عدة عقود رواية سلمان رشدي «الآيات الشيطانية». فقد أدانت محكمة من كبار علماء الأزهر المؤلف واعتبرته غير مؤهل لتولي وظيفة عامة. فيما بعد قضى عبد الرازق بقية حياته في المنفى الداخلي.

لم تنجح الحركة الإصلاحية أيضاً في تأسيس حركة إسلامية موحدة لمقاومة الاستعمار. صحيح أن كثيراً من الاغتيالات والثورات المتفرقة والاضطرابات قد حدثت هنا وهناك ولكنها بقيت في حدود محلية واستطاع المستعمرون قمعها دون مشاكل كبيرة. ومع ذلك لم يتعب البريطانيون، ولا الفرنسيون، من التحذير من «الخطر الإسلامي» ولم يكفوا عن نعت الإسلام بأبشع النعوت.

ولم تكن حججهم تختلف عن الأصوات الكنسية في العصر الوسيط وعن أقوال المدافعين الحاليين عن «الحرب على الإرهاب» التي تصف الإسلام بأنه: متعصب وبأنه دين عنف يسعى إلى السيطرة على العالم بواسطة الجهاد، وبأنه دين متخلف، وفي العلاقة مع المرأة وتعدد الزوجات دين «فاسد» وهو تعبير استعيض عنه فيما بعد بتعبير «معادٍ للمرأة». وهكذا صار الإسلام والمسلمون يوصفون بأنهم

أقل قيمة ومتخلفون. أما القمع الاستعماري الأوروبي واستغلال المستعمرات فقد بدا في هذا الإطار مهمة تحضيرية؛ كان البريطانيون يشكون من «العبء الواقع على كاهل الرجل الأبيض» نتيجة هذه المهمة. واليوم يتحدثون عن ضرورة تصدير «الحرية والديمقراطية» إلى الشرق الأوسط. أما المقصود فليس هو سوى السيطرة والتحكم، آنذاك من جانب بريطانيا وفرنسا واليوم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

نشوء الأصولية الإسلامية

كان أول من أحيى من جديد الآمال الخائبة في تحقيق النهوض الإسلامي والوحدة العربية رجل شاب يعمل أستاذاً في المدارس الأبتدائية. حسن البنا (1906 ـ 1949م) يعدّ الأيديولوجي المرموق الأول للأصولية الإسلامية. في سنة 1928م أسس البنا في مصر حزب الأخوان المسلمين الذي كان له ولم يزل أكبر التأثير على العالم الإسلامي. فهو لم يزل ناشطاً في كثير من البلدان العربية وخاصة في مصر. ويعد نشوء وتطور حزب الأخوان المسلمين من الناحية الأيديولوجية والتنظيمية نموذجياً بالنسبة لكثير من الحركات الإسلامية المعاصرة. نشأت الحركة احتجاجاً على الأوضاع القائمة ونجحت كحركة جماهيرية متطرفة، وعاملة في الوقت نفسه في المجالات الخيرية، وأصبحت تشكّل خطراً على رجال الحكم، فقد منعت في عهد جمال عبد الناصر ثم سمح بها بصورة غير مباشرة وأخيراً تحوّلت إلى معارضة معتدلة تنشد الدولة الإسلامية التي ليست سوى يوتوبيا بعيدة المنال. يُعدّ حسن البنا مؤسس الإسلام السياسي

وما زالت تعاليمه، على الرغم من ضحالتها، تؤثر حتى اليوم على صورة العالم للأصولية الإسلامية وإن كانت هذه الأصولية لا تستند إليه في العادة وإنما إلى مفكرين ونشطاء جاؤوا بعده أو ببساطة إلى «القرآن».

كان حسن البنا واثقاً بأن الإسلام يُشكّل نظاماً حياتياً شاملاً فريداً من نوعه ولا مثيل له لأنه جاء من عند الله بالذات. ولا يمكن معرفة وفهم مضمون الإسلام إلا بواسطة الوحي الإلهي، أي القرآن، وبواسطة أقوال النبي وأفعاله، أي الحديث. الأصوليون الإسلاميون يرفضون كل شرح للقرآن لأنه يعني تفسير نصوص مقدسة. لكن القائد الإسلامي، بدءاً من حسن البنا، يقول: إن النصوص الدينية يجب فهمها حرفياً وإذا ما بقيت أسئلة بلا جواب يقدم القائد نفسه معلومات عنها. وتكمن فائدة هذه الطريقة في أنها تعزز سلطة ومكانة القائد تجاه أنصاره وأتباعه.

ولهذا السبب بالذات تُحارب الأرثوذوكسية السُّنية الإسلاموية لأنها تهدّد سلطتها وتشكك في حقها كمرجعية للتفسير والإفتاء. كان الهدف السياسي الرئيسي لحسن البنا وأمثاله تحرير العالم العربي الإسلامي من الغرب ونفوذه. آنذاك في مصر كان الأمر يتعلق بالكفاح ضد المستعمرين البريطانيين، أما اليوم فإن أمريكا هي عدو الإسلام رقم واحد، الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها في الشرق الأوسط إسرائيل. وهذا يعني نحو الخارج مواصلة الكفاح من أجل التحرير بمنتهى التصميم والحزم ويعني نحو الداخل «أسلمة» المجتمع: بدءاً بنظام اللباس المناسب، لحية طليقة للرجال وغطاء رأس أو حجاب للنساء. أما الهدف النهائي فهو إقامة دولة إسلامية

يحكمها خليفة. ستقوم هذه الدولة بتطبيق الشريعة ونشر الدعوة الإسلامية وقيادة الكفاح، بقوة السلاح أيضاً عند اللزوم، من أجل العدالة وإرث البشرية المشترك.

هذه هي نظرية الإسلاموية التي تتصف، مثل جميع الأيديولوجيات الأخرى، بملامح، استبدادية. أما على الصعيد التطبيقي فإن غالبية الحركات الإسلاموية المعاصرة تتصرف بطريقة براغماتية تصل أحياناً إلى درجة نكران الذات وتتكيف مع محيطها الاجتماعي ما لم تكن تنشط في الخفاء أو تبدي مقاومة ضد الظلم حسب مفهومها. وسنتحدث عن هذه الأمور بمزيد من التفصيل في وقت لاحق.

لورنس العرب و«المؤامرة الكبرى»

بين حين وآخر يجري التاريخ بطريقة بارعة حسب شعار نظرية الفوضى التي يمكن أن يؤدي فيها اهتزاز جنح فراشة في هونغ كونغ إلى حدوث عاصفة هوجاء في أمريكا. في سنة 1908 حدث انقلاب قام به قوميون أتراك حاولوا بثّ الحياة في الأمبراطورية العثمانية المتجمدة. كان هؤلاء الإصلاحيون المؤلفون من عسكريين وسياسيين والذين أطلق عليهم اسم «تركيا الفتاة» يتبنون عقيدة شوفينية تعظم الأتراك وتحتقر الشعوب غير التركية. وكان من ضحاياهم بالدرجة الأولى الأرمن الذين قتل منهم في الحرب العالمية الأولى مئات الآلاف أو طردوا إلى الصحارى في سورية والعراق حيث ماتوا من الجوع والعطش. أدّت السياسة القمعية التي اتبعها حزب تركيا الفتاة خلال الأعوام 1916م حتى 1918م إلى اندلاع ثورة عربية في

الحجاز أي في الجزء الغربي من المملكة العربية السعودية الحالية الذي كان آنذاك إقليماً تابعاً للأمبراطورية العثمانية. قاد هذه الثورة زعيم قبلي واسع النفوذ اسمه الشريف حسين، شريف مكة، جد الملك حسين ملك الأردن فيما بعد. وكان الشريف حسين، بعدما أدرك أن أتباعه من البدو المسلحين بالسيوف والبنادق لا يستطيعون الوقوف في وجه المدافع التركية، أبدى استعداده للتحالف مع البريطانيين. فأرسلوا له من القاهرة ضابط ارتباط اسمه توماس إدوارد لورنس (1888م ـ 1935م) اشتهر تحت اسم «لورنس العرب» وأصبح أسطورة وهو على قيد الحياة.

بطل مأساوي

كان لورنس ثائراً بورجوازياً أثر في الحجاز لبضعة أشهر على السياسة العالمية. ويعود الفضل إلى لباقته الدبلوماسية في أن قبائل عربية متعادية توحّدت تحت قيادته غير المباشرة. في الفترة الذهبية للثورة العربية حارب نحو 5000 ثائر عربي بأسلحة بريطانية ضد القوات التركية. فدمروا خط الحديد الحجازي الذي بناه الألمان واحتلوا مدينة العقبة الأردنية حالياً. وفي وقت لاحق تمكن المقاتلون العرب من احتلال العاصمة دمشق قبل وصول الجنرال البريطاني اللنبي إليها. وكان الشريف حسين قد أعلن نفسه سنة 1916م ملكاً على شبه الجزيرة العربية على الرغم من أنه لم يكن يسيطر إلا على أجزاء من الحجاز. وفي سنة 1919م أعلن مؤتمر وطني عربي انعقد في دمشق ابنه فيصلاً ملكاً على سورية الكبرى التي تتألف من سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن أي المملكة الأردنية الهاشمية حالياً.

ولكن دون جدوى. إذ إن القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى أفشلت مشاريع الاستقلال العربية وقسّمت الشرق الأوسط فيما بينها إلى مناطق انتداب ومناطق نفوذ: حصلت فرنسا على سورية ولبنان وحصلت بريطانيا على فلسطين وشرقي الأردن والعراق.

أصبح لورنس أسطورة ونجماً إعلامياً مشهوراً لأنه أشبع تشوق أوروبا إلى المغامرة والأشياء الغريبة. ولأنه حقق النجاح بطرق غير مألوفة حصل على أعلى الأوسمة لكنه سُرّح من الجيش بعد الحرب. وكان لورنس قد «استعرب» خلال حملته بصورة متزايدة وصار يرتدي ثياباً بدوية ويتعاطف إلى حدّ كبير مع العادات والتقاليد العربية. وكان يعرف أن الإنجليز يلعبون مع العرب لعبة مزدوجة. لكنه كان يدرك أيضاً أن زعماء القبائل العرب غير قادرين على تأسيس دولة موحدة وقيادتها. كان لورنس ذا شخصية انفصامية إلى أبعد الحدود كما يتبين من مذكراته «أعمدة الحكمة السبعة» التي لم تزل تستحق القراءة حتى اليوم. وكبطل مأساوي فقد حياته في حادث سير أصبح توماس إدوارد لورنس شخصية خالدة. على الجانب العربي ازدهرت أسطورة أخرى مختلفة تمام الاختلاف ألا وهي كلمة «المؤامرة الكبرى». فلم يزل التلاميذ العرب حتى اليوم يتعلمون في المدرسة الرواية الرسمية عن تاريخ الثورة العربية.

تقول هذه الرواية إن البريطانيين وعدوا الشريف حسين بمنح العرب الاستقلال كمكافأة لهم على ثورتهم ضد الأتراك لكنهم نكسوا بوعودهم وخانوا العرب بطريقة غادرة وشائنة. أما في الحقيقة فإن الشريف حسين كان يلعب لعبة مزدوجة أيضاً. فقد كان من الناحية الأولى يسعى إلى الحصول على دعم بريطاني ضد الأتراك وكان من

الناحية الثانية يعرض خدماته على الأتراك لمحاربة البريطانيين. وكان يتلقى الأموال من الطرفين. لكن الثمن كان أعلى جداً بالنسبة للبريطانيين. فخلافاً لما كان قد أعلن لم يستطع تجنيد 200,000 رجل لمحاربة الأتراك وإنما فقط 5,000 رجل كما ذكرنا. ولذلك اضطر البريطانيون إلى نقل معدات حربية إضافية إلى الحجاز وإلى تعبئة جنود بريطانيين لتفادي هزيمة المحاربين البدو. كلا الطرفين، البريطانيون والشريف حسين، حاول كل منهما خداع الآخر. وفي النهاية أثبت البريطانيون، بالاتفاق مع الفرنسيين، أنهم أمهر استراتيجياً وأقدر عسكرياً. كانت النتيجة مريرة بالنسبة للعرب ولكن سير الأمور على هذا الشكل لم يكن بسبب «مؤامرة كبرى» دبرها الغرب وإنما نتيجة دسائس ومناورات شارك فيها الجانب العربي أيضاً. فقد قام محاربون قبليون آخرون، هم آل سعود الذين أسسوا سنة 1932 المملكة العربية السعودية، بطرد شريف مكة من الحجاز. فهرب، ومعه كل ما في مكة من ذهب ومجوهرات، إلى قبرص ثم توفي مصاباً بمرض عصبي في عمان. نصب البريطانيون ابنه عبد الله ملكاً على الأردن وابنه الثاني فيصل ملكاً على العراق. وكلاهما قتلا في وقت لاحق.

دون اعتبار للحقائق التاريخية لم يزل العرب حتى اليوم مقتنعين «بخيانة» الثورة العربية. ومنذئذ يرى الرأي العام العربي في كل مكان «مؤامرة كبرى». وعد بلفور سنة 1917م بإعطاء اليهود حق إنشاء «وطن قومي» في فلسطين، ونشوء دولة إسرائيل سنة 1948م، والحروب الإسرائيلية العربية اللاحقة، وقيام الأمريكيين والبريطانيين بإسقاط صدام حسين، والحرب ضد طالبان في أفغانستان، والقلق

من سياسة طهران النووية: دوماً وأبداً يتعلق الأمر بدسائس يحيكها الغرب في إطار «المؤامرة الكبرى» ودوماً وأبداً بهدف إذلال العرب والمسلمين وحرمانهم من حقهم في احتلال المكان الذي يليق بهم بين بقية الشعوب. أنصار هذه النظريات التآمرية موجودون في صفوف الإسلاميين وفي صفوف العرب والمسلمين ذوي الاتجاهات الدنيوية على حدّ سواء. وهكذا نشأت حالة من الإسقاط شديدة الفعالية تحول دون إبداء أي استعداد لنقد ذاتي أو للبحث عن وجود ربما عوامل ذاتية وراء كثير من المشاكل. وبذلك تزداد قوة فكرة الاستسلام القدري المنتشرة على نطاق واسع.

الوحدة العربية: المصباح الذي خرج منه العفريت

قبل فترة من الزمن زرت اليمن وذهبت أيضاً إلى مدينة المكلا الواقعة على البحر في الجنوب. كان يوجد في المكلا آنذاك فندقان، يحمل أحدهما الاسم الكبير فندق «الشعب» لكن العاملين فيه كانوا كما يبدو لا يقدرونه حق قدره. كان المبنى غريب الأطوار، جدرانه مهترئة ودهانه متآكل وعماله خاملون وفي ثياب قذرة. مروحة كبيرة تنشر الهواء الرطب في البهو. وكان هناك جهاز تلفزيون يعرض فيلماً مصرياً تقوم فيه جماعة من البدو بالهجوم على سائحة أجنبية. لم يلاحظ أي شخص وجودي وبدا لي أن لا فائدة من أن أطلب من أحد مفتاح غرفة. تبعت اللوحة المعلقة على الباب خلف التلفزيون والتي كُتب عليها بحروف سوداء لامعة «المدير العام». ولكي أستطيع الدخول اضطررت إلى تحريك الجهاز قليلاً لأفتح الطريق، ومما أثار دهشتي أن اثنين من المستخدمين ساعداني على ذلك. ظننت للحظة

من الزمن أن المساعدة كانت تعبيراً عن كرم الضيافة لكنها كانت على الأرجح تصرفاً كثيراً ما يتكرر تجاه الزوار غير المرغوب فيهم.

كان المدير العام جالساً خلف طاولة ينفر المرء من الاقتراب منها، مغطاة بالفواتير والقصاصات الورقية المكتوبة بخط اليد، وأمامه كدسة من الكتب. كان يجلس في حضنه فتى صغير يستمع بإصغاء شديد إلى حكاية عنتر بن شداد، البطل الشعبي العربي، التي يرويها له أبوه باستسلام ظاهر. كان عنترة رجلاً عملاقاً لديه قوى هائلة، جائعاً على الدوام، ومغرماً بابنة عمه عبلة إلى درجة الموت. لكن أباها كان يرى أن عنترة غير أهل للزواج من ابنته ولذلك عرّضه لسلسلة من الامتحانات الصعبة قبل أن يسمح له بالزواج من عبلة. قادته مغامراته إلى سورية وفارس والعراق وأصبح صديقاً لكثير من الأمراء والملوك الذين كسب مودتهم بسبب ما يتمتع به من مناقب بدوية نبيلة: الشجاعة، وحب القتال، والكرم، وحب الخير، وطلب المجد.

رمقني ابن المدير العام بنظرة متفحصة فيها كثير من الفضول ولعله رأى في الزائر الغريب رجلاً صليبياً من الفرنجة يستطيع أبوه عنترة سحقه بضربة واحدة.

«لقد حجزت غرفة عندكم».

كرر المدير العام ما قلته بصيغة السؤال.

«حجزتم غرفة عندنا؟».

كانت نظرته المشحونة بالاتهام وكأنني أنا المسؤول عما تعرض له عنترة من متاعب وأخطار خلال رحلته.

«تقصد أنك تريد المبيت هنا؟».

«من فضلك».

«هذا غير ممكن». وأدلى بجسمه فوق الطاولة دافعاً ذقنه المضلعة الشكل باتجاهي.

«لماذا غير ممكن؟».

«لأنه غير ممكن».

«لقد حجزت».

«جميع غرفنا مشغولة».

«لقد حجزت».

«جميع غرفنا مشغولة».

«لقد حجزت».

«ما الذي يمكن أن أقوله لك؟».

وهكذا تابع الحديث بالنهاية المحزنة لعنترة حيث قتل غدراً على يد الوزير الأعمى العديم الأخلاق والشرف.

«وماذا بشأن غرفتي؟».

«طبعاً. سنحاول المستحيل».

ضرب براحة يده على جرس ونظر من خلالي إلى بعيد. وعندما حضر الخادم نهض المدير العام من بين أكوام الأوراق المتراكمة حوله ورافقني شخصياً الخطوات القليلة إلى الباب. تمنى

لي كل خير مؤكداً أنهم سيدرسون طلبي بمنتهى العناية والاهتمام. وبينما كنت أغادر المكان سمعت بداية حكاية عجيبة أخرى: حكاية المصباح الذي خرج منه العفريت.

لم تنطمس صورة المدير العام من ذاكرتي أبداً. في البداية رأيت فيه التعبير الصارخ عن العجز المطلق بكل معنى الكلمة، عن القيام بأبسط تصرف بعيداً عن العبارات الفخمة. أما اليوم فإنني اعتبره رجلاً حكيماً. لماذا يتعين عليه التحمس للعمل؟ جميع آمال العرب تبخرت كالسراب الخادع. فلا القومية العربية ولا الإسلام السياسي استطاعا حلّ مشاكلهم. عدد كبير من الناس ضحوا بحياتهم أو بمستقبلهم في سبيل هاتين الأيديولوجيتين اللتين كانتا أهم أيديولوجيتين عربيتين في القرن العشرين. كلاهما، القوميون والإسلاميون، يريدون الشيء نفسه: العدالة ونهاية الهيمنة الغربية. أما النتيجة فكانت القمع والعنف. ولذلك فإن المدير العام يتصرف بصورة عقلانية: العالم القائم هناك في الخارج لا يستحق أي جهد.

أما أنا ومرافقي اليمني فقد اضطررنا إلى المبيت تلك الليلة في سيارة اللاندروفر.

العرب على طريق البحث عن العظمة

مدير عام من نوع مختلف تماماً، ومن زمن آخر، كان القائد المصري جمال عبد الناصر (1918 ـ 1970) أعظم زعيم شعبي عربي منذ صلاح الدين قاهر الصليبيين. كثيرون يرون فيه رجلاً ديماغوجياً وداعية حرب، وبالفعل فإن عدد أخطائه السياسية كبير جداً. ومع ذلك فإن الرئيس المصري الأول لم يزل حتى اليوم

يخطىء في مختلف أرجاء العالم العربي بشعبية تصل إلى درجة التقديس. وحتى أشد معارضيه يعترفون بأنه كان يسعى إلى تحقيق رؤية ملكت عليه كل جوارحه. وهذا يميّزه عن غالبية الحكام العرب الحاليين الذين ينشدون بالدرجة الأولى المحافظة على سلطتهم.

كان عبد الناصر يريد توحيد العرب تحت قيادته وجعلهم قوة دافعة في حركة عدم الانحياز التي ضمته إلى صفوفها بحفاوة عظيمة في مؤتمر باندونغ الأسطوري الذي انعقد سنة 1955م في أندونيسيا. وأما ما كان يبتغيه في نهاية المطاف فهو «الكرامة» و«الشرف» و«العدالة»، تلك القيم التي تحظى باحترام كبير في الشرق وتوجه تفكير ومشاعر غالبية الناس في المنطقة. بعد 150 عاماً من الحكم الأجنبي والإذلال، ابتداء بحملة نابليون على مصر سنة 1798م، يتعين على العرب أن يجدوا أخيراً المكان اللائق بهم بين القوى العظمى في العالم. كان عبد الناصر حامل هذه الراية وكان قائداً كاريزماتياً وخطيباً بارعاً صفق له الناس ووثقوا به وتبعوه، المثقفون منهم والبسطاء، لا بل وحتى الأرستقراطية الموالية للملك ما لبثت أن عرفت كيف تتكيف مع الظروف الجديدة.

بعد الحرب العالمية الثانية انتهت إذن مرحلة الاستعمار. والغريب في الأمر أن العالم العربي لم يتكون لديه الشعور بهويته إلا بعد أن عانى تحت الهيمنة الاستعمارية. وقد استقلت الدول العربية الواحدة بعد الأخرى. أولئك الذين وصلوا إلى الحكم، سواء عن طريق انقلاب عسكري دامٍ (أو مثل عبد الناصر سنة 1952م عن طريق انقلاب عسكري أبيضَ) أو بعد حرب استقلال طويلة كما في الجزائر، بحثوا عن أيديولوجيا (عقيدة سياسية) توحّدهم ويستمد منها

الحكام شرعيتهم. فأي شيء كان أقرب إلى الذهن من الحلم بتوحيد الأمة العربية؟ «الوحدة العربية» أصبحت الكلمة التي تهزّ المشاعر وتحمّس الجماهير، أصبحت البيان السياسي، العلامة المميزة البارزة الشهيرة مثل الكوكا كولا، والجهاد، وآية الله، ومايكروسوفت.

غير أن الوحدة العربية بقيت عند الحلم الذي لم يجد تلبية على أرض الواقع. كان الجميع يتحدثون عن الوحدة العربية ولكنها لم تحدث في الحياة السياسية اليومية إلا على الصعيد الخطابي ـ باستثناء فترة قصيرة غير هامة من الوحدة بين سورية ومصر من عام 1958م حتى عام 1961م. لم تستطع الاستمرار. إذ خارج إطار اللغة والتاريخ والدين الإسلامي (يشكّل المسيحيون فقط في مصر والسودان ولبنان وسورية وبين الفلسطينيين أقليات معتبرة) فإن الفروق الثقافية والعرقية داخل العالم العربي كبيرة جداً. كما أن القواسم المشتركة السياسية بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مثلاً، أو بين تونس والعراق قليلة إلى أبعد الحدود. ولماذا أيضاً يتعين على دول حصلت لتوّها على الاستقلال أن تتخلى عن سلطتها باسم الوحدة العربية؟ لم يكن أحد راغباً في ذلك وهذا ما يفسر أيضاً الأهمية السياسية المعدومة للجامعة العربية فقد ظلت منذ تأسيسها سنة 1945م نمراً من ورق بعيدة جداً عن أن تشكّل وزناً عربياً مقابلاً للاتحاد الأوروبي مثلاً.

حرب السويس وتبعاتها

لم يكن جمال عبد الناصر معادياً للغرب لكن الغرب كان يعتبره معادياً له ـ وكان لهذا الموقف تبعات واسعة النطاق لم تزل قائمة حتى اليوم. من أجل تطوير مصر اقتصادياً قرر عبد الناصر بناء

سدٌّ على نهر النيل في أسوان. وكان يريد في الوقت نفسه حلّ مشكلة فلسطين، التي كانت نارها تتأجج آنذاك تحت الرماد، قدر الإمكان بالطرق الرسمية. وهذا ما أكده مراراً في الدوائر الدبلوماسية بصرف النظر عن خطابه الناري غالباً. إلا أن عبد الناصر كان في الغرب مشبوهاً ومتهماً مهما فعل. فقد وصفه أنتوني إيدن، رئيس الوزراء البريطاني آنذاك وهو استعماري من المدرسة القديمة، بأنه «هتلر الثاني». ويعود السبب في ذلك إلى خوف بريطانيا من أن يقوم عبد الناصر بتأميم قناة السويس التي كانت تشكّل شريان الحياة بالنسبة للأمبراطورية البريطانية. وكان رئيس الحكومة الإيراني مصدق قد أمم سنة 1951م الصناعة النفطية التي كان البريطانيون يملكون 85 بالمئة منها. كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون رأى بدوره في جمال عبد الناصر عدو الدولة رقم واحد لأنه كان قادراً على تعبئة الجماهير العربية من المغرب حتى الخليج. ولما اعترف عبد الناصر سنة 1955م بجمهورية الصين الشعبية صارت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تعتبره شيوعياً فمارست واشنطن ضغطاً على البنك الدولي لمنعه من تقديم القروض لبناء سدّ أسوان ثم رفضت طلب عبد الناصر شراء أسلحة أمريكية. على إثر ذلك توجه إلى موسكو وحصل من هناك على الأسلحة والقروض.

نظراً لما أبداه البريطانيون والأمريكيون من فظاظة وعداء لم يجد عبد الناصر بعد ذلك سبباً للمجاملات الدبلوماسية وقام بتأميم قناة السويس فعلاً في يوليو/ تموز سنة 1956م. في إحدى المقابلات الصحفية قال محمد حسنين هيكل، أحد الرجال المقربين من جمال عبد الناصر وكان على مدى عشرات السُّنين من أكثر

الصحفيين والكتّاب تأثيراً في العالم العربي، إن عبد الناصر ما كان سيتجه إلى المعسكر السوفييتي لو كان موقف واشنطن ولندن منه أكثر اعتدالاً، ولكان قد فضّل حلاً سياسياً لقناة السويس بدلاً من تأميمها. ولكن بدلاً من ذلك وقعت إحدى الحروب الاستعمارية الأخيرة، حرب السويس.

في سيفر، إحدى ضواحي باريس، كانت القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى قد قرّرت تفكيك الأمبراطورية العثمانية. والآن اجتمعوا هناك مجدداً ليحيكوا «مؤامرة كبرى» كانت في هذه الحالة فعلاً كذلك، لم يكن يتوقعها جمال عبد الناصر ولا الولايات المتحدة الأمريكية. فقد اتفق إيدن ووزير الخارجية الفرنسي غي موليّه ودافيد بن غوريون على مهاجمة مصر. تمَّ الاتفاق على أن تقوم إسرائيل باحتلال سيناء ومنطقة القناة ثم تقوم باريس ولندن بتوجيه إنذار إلى جمال عبد الناصر لوقف إطلاق النار وهما تعرفان تمام المعرفة أنه لا يستطيع بأي حال قبوله، وعندئذ تنزل قوات بريطانية وفرنسية في منطقة القناة «لإحلال السلام».

كانت فرنسا تبتغي من حربها ضد عبد الناصر فتح جبهة ثانية في حرب الجزائر. فإذا ما هزمت مصر لن يكون في وسعها بعد ذلك تزويد المقاومة الجزائرية بالأسلحة، هكذا كانت حساباتها. وشارك في وضع خطط الحرب ضد مصر شيمون بيريز الحائز فيما بعد على جائزة نوبل للسلام وكان آنذاك أميناً عاماً في وزارة الدفاع الإسرائيلية. كما أن آرييل شارون شارك في الغزو الإسرائيلي لسيناء كقائد لواء. كان هدف إسرائيل من الحرب ضمّ سيناء إلى أراضيها. بدأت الحرب في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1956م وانتهت بهزيمة

عسكرية لمصر: تقدمت القوات الإسرائيلية حتى قناة السويس وقام البريطانيون بقصف بورسعيد.

إلا أن الهزيمة العسكرية تحوّلت إلى نصر سياسي لعبد الناصر. فقد انزعج الأمريكيون أشد الانزعاج لأنهم لم يشركوا في وضع الخطط ولم يعلموا بها مسبقاً. كان الرئيس آيزنهاور يقترب من إجراء انتخابات جديدة ولم يكن يريد إغضاب الدول النفطية العربية. وكان الرئيس السوفييتي خروتشوف قد قمع بالقوة العسكرية في بداية نوفمبر/ تشرين الثاني الثورة الشعبية الهنغارية وأعلن دعمه لجمال عبد الناصر لكي يتظاهر بالقوة في الشرق الأوسط أيضاً. وفي الوقت نفسه رأى البريطانيون أنفسهم في مواجهة حرب عصابات بدأها المصريون ضدهم.

بناءً على مبادرة من آيزنهاور أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً طالب فيه جميع القوى الغازية الثلاث بالانسحاب. وقبل عيد الميلاد 1956 غادرت آخر القوات البريطانية مصر، أما إسرائيل فقد انسحبت من سيناء قبل مارس/ آذار 1957م.

إن حرب السويس حدث غني بالعبر من جوانب عديدة ولم يزل له تداعياته على السياسة الشرق الأوسطية حتى اليوم: فقد أنهت تلك الحرب مرحلة الاستعمار الأوروبي وجعلت الولايات المتحدة الأمريكية القوة القيادية المهيمنة في الشرقين الأوسط والأدنى، تلك المنطقة التي أصبحت بدورها مسرحاً للحرب الباردة. إلا أن السوفييت لم يجدوا إلا في سورية حليفاً دائماً وموثوقاً بينما تخلّت مصر، بعد وفاة عبد الناصر وتولي أنور السادات الحكم سنة 1970،

عن موسكو واتخذت خطاً موالياً للغرب. وكانت واشنطن قد بدأت بممارسة تأثير فعال على السياسة العربية. في يوليو/ تموز 1958م نزلت قوات أمريكية في لبنان لكي تدعم الرئيس كميل شمعون الموالي للغرب ضد قوى مؤيدة لجمال عبد الناصر. وفي العراق وقع في سنة 1958م انقلاب عسكري، فقتل الملك فيصل الثاني الذي كان من المؤيدين لحرب السويس وسقط النظام الملكي. وفي حرب الأيام الستة سنة 1967م احتلت إسرائيل مرة أخرى شبه جزيرة سيناء ولم تعدها إلى مصر إلا في سنة 1979م في إطار اتفاقية كامب ديفيد. وفي سنة 2003م أسقط الأمريكيون والبريطانيون معاً نظام صدام حسين لكي ينهوا سيطرة العسكريين السُّنة الذين حكموا العراق منذ سقوط الملكية. كل هذه الأمور لها علاقة مع بعضها البعض ـ فالتدخلات العسكرية، آنذاك كما اليوم، فشلت دوماً وأبداً في تحقيق أهدافها. بل وبدلاً من ذلك برزت مشاكل جديدة تبين أنها أكبر من تلك التي كانت السياسة الغربية قد تنطحت لإزالتها. فقط صور العدو هي التي تغيّرت مع مرور الزمن.

أدّت حرب الأيام الستة، التي كانت في الواقع حرب الساعات الست، إلى القضاء على القومية العربية كأيديولوجيا تعبىء الجماهير وتحركها. إذ إن الطائرات الحربية الإسرائيلية لم تحتج لأكثر من ست ساعات لتدمير السلاح الجوي المصري بكامله تقريباً على الأرض. ويعود السبب في هذه الهزيمة الكارثية، التي أدّت إلى احتلال إسرائيل لكل من القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان، بالدرجة الأولى إلى مبالغة جمال عبد الناصر في تقدير قواه الذاتية. فقد كان الفضل في النصر السياسي

الذي حققه في حرب السويس يعود إلى عدم حرفية المتآمرين في سيفر وإلى ظروف سياسية دولية كانت مؤاتية لمصر. ولكن الدعاية الناصرية سوّقت النصر على أنه انتصار «للجماهير العربية» على المضطهدين والمستغلين، وانتصار للوحدة العربية على «المعتدين» الذين أجبروا على الفرار. وفي النهاية سقط ناصر ضحية لغروره.

إذ بغير ذلك لا يمكن تفسير الفجوة الهائلة بين الخطاب الرسمي من جهة والهزيمة النكراء التي لحقت خلال أيام قليلة بثلاثة جيوش عربية، هي الجيش المصري والجيش السوري والجيش الأردني، من جهة أخرى، دون ضرورة انجرّ جمال عبد الناصر بخطابه العدواني إلى حرب الأيام الستة، وهي حرب كانت الحكومة الإسرائيلية تنتظرها وتريدها كما كانت بروسيا تريد الحرب مع فرنسا سنة 1870م. غير أن بسمارك وكذلك المسؤولين في إسرائيل كانوا يحرصون على عرض سلوك الخصم بأنه هو السبب الذي أدّى إلى نشوب الحرب. فبينما استغل بسمارك ما يسمى «برقية باد إمس» (عن مفاوضات القيصر فيلهلم الأول مع السفير الفرنسي، م.)لإعلان الحرب اعتبرت إسرائيل التهديد المصري بمنع السفن الإسرائيلية من المرور في خليج العقبة والوصول إلى إيلات سبباً للحرب. وكان من الممكن حلّ النزاع بالطرق الدبلوماسية ولكن إسرائيل كانت تريد الانتصار على جمال عبد الناصر الذي كان قد أصبح بطلاً عربياً ذا شعبية كبيرة.

أثبت الإسرائيليون أنهم مكيافيليون بينما أثبت العرب أنهم حالمون يتبعون أمنياتهم السياسية أكثر من اتباعهم للواقع المعاش. على الصعيد العسكري كانت إسرائيل متفوقة عليهم تفوقاً لا أمل لهم

في تجاوزه. لكنهم كانوا يؤمنون بالوحدة العربية كدين ثان لهم ودفعوا ثمناً باهظاً لقاء عدم رغبتهم في النظر إلى الواقع كما هو فعلاً. وما أن انتهت الحرب بتلك الهزيمة النكراء حتى أفل نجم القومية العربية دون أن يحدث أي نقد ذاتي أو تحليل لأسباب الهزيمة. وبدلاً من ذلك بدأت الأصولية الإسلامية مسيرتها المظفرة.

أنا أحكم إذاً أنا موجود
عن الطريق الطويل إلى الديمقراطية

من المؤكد أن صعود الإسلاميين ما كان سيحدث لو أن دول العالم العربي الإسلامي كانت تسود فيها أنظمة ديمقراطية. فبما أنه لا يوجد، فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة، حرية صحافة ولا أحزاب مستقلة، وبما أن المجتمع المدني ضعيف جداً، فإن الحركات الإسلاموية كان في مقدورها، ولم يزل، النشاط على نطاق واسع. إذ لا يوجد حياة عامة حديثة بالمفهوم الغربي وذات توجهات ليبرالية إصلاحية إلا على نطاق ضيق وهي موضوعة تحت رقابة الأجهزة الأمنية مثلها مثل الحركات السياسية الإسلامية.

القدر المشترك للمنطقة هو جمود تطورها من مجتمع ريفي إقطاعي العقلية إلى مجتمع مديني صناعي. على الصعيد الشكلي الخارجي حققت بشكل خاص دول الخليج الغنية بالنفط القفزة إلى الحداثة منذ زمن طويل. فالمنظر السماوي عند خط الأفق لمدن مثل دبي أو جدة أو الكويت لا يختلف عن منظر المدن الأمريكية الكثيرة، ويبدو هذا التطور أكثر إدهاشاً عند النظر إلى صور من دبي قبل 50 عاماً. لم يكن يوجد آنذاك سوى بيوت الطين على امتداد الخليج

الصغير، تلك الذراع البحرية التي تمتد إلى الصحراء وتشكّل شريان الحياة بالنسبة للمدينة. في ذلك الوقت لم يكن يعيش في دبي سوى 2000 أو 3000 نسمة ولم يكن يوجد فيها سوى بناية واحدة من الحجر هي مقر فرع بنك باركليس. أما اليوم فيبلغ عدد سكان دبي أكثر من مليون نسمة وتُعد من أسرع مدن العالم نمواً وتطوراً. فلا يوجد نوع من الأعاظم إلا وموجود هناك ابتداء بأفخم فندق وأعلى مبنى في العالم وحتى أعظم المشاريع الرامية إلى جعل دبي أهم مركز مالي بين فرانكفورت وسنغافورة. ووجه المدينة يتغير كلياً كل خمسة أعوام تقريباً بسبب نشوء مبان جديدة وشوارع جديدة لا تصلح ساحة بوتسدام في برلين أن تكون خادماً لها من الناحية المعمارية والهندسية.

مع ذلك فإن هذه الرأسمالية المتحررة من جميع القيود يجب ألا تحجب أنظارنا عن أن دبي، المدينة كما الإمارة التي تحمل نفس الاسم ضمن دولة الإمارات العربية المتحدة، لم تزل مجتمعاً إقطاعي الطابع في كثير من الجوانب. فمنظومة القيم وقواعد السلوك والبنى السياسية تستند إلى النظام القبلي والتقاليد القبلية. وجميع السلطة موجودة في أيدي الأسرة الحاكمة آل مكتوم وهي تشارك السكان المحليين في الثروة الاجتماعية حسب مركزهم الاجتماعي. نقول السكان المحليين فقط. أما أغلبية السكان المؤلفة من العمال الضيوف القادمين من الخارج، من خبراء النفط الغربيين وحتى عمال الخدمة الباكستانيين، فليس لها أي حقوق ويمكن طردها من البلاد في أي وقت. وباستثناء الخبراء فإن بقية العمال يتقاضون أجوراً سيئة إلى أبعد الحدود. والأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير

الحكومية محظورة. الأمر الذي بدوره ليس مأساوياً، من وجهة نظر السكان المحليين على أي حال. فالحكام الذين يجعلون رعاياهم مليونيريين منذ الولادة لا يخشون نشوء معارضة ضدهم. لكن هذا النموذج لا ينطبق إلا على دول الخليج الصغيرة. فهو لا ينطبق على المملكة العربية السعودية لأن الثروة النفطية الموجودة هناك لا تكفي لتمويل السكان المحليين الذين يزيد عددهم على 20 مليون نسمة. في الكويت والبحرين جرت انتخابات برلمانية حرة نسبياً هي بالدرجة الأولى بمثابة صمام للتوترات الداخلية بين السُّنة والشيعة (في البحرين) ونتيجة الضربة التي لحقت بهيبة الأمير بسبب الغزو العراقي سنة 1990 (من الكويت). غير أن حكام الدول الخليجية الصغيرة يستمدون شرعيتهم، بالدرجة الأولى، من نسبهم القبلي ومن نجاحهم الاقتصادي، أو، بالنسبة لأمير قطر، بواسطة القناة التلفزيونية الإخبارية المشهورة عالمياً «قناة الجزيرة» التي يموّلها من خزينة الدولة.

ما ينقص هو القفز إلى الأمام

الشرعية هي الكلمة المفتاح للسياسة العربية. في المجتمعات الديمقراطية تحصل السلطة على شرعيتها عن طريق الانتخابات والبرلمان، وعن طريق الأحزاب وتقسيم السلطات، وعن طريق حرية الرأي والتظاهر. أما في العالم العربي فيمكن تقسيم أنظمة الحكم إلى ثلاثة أنواع:

الأنظمة الملكية التقليدية التي تستند شرعيتها إلى السيطرة القبلية أو الزعامة الدينية. ينتمي إلى هذا النوع جميع دول الخليج ثم

الأردن والمغرب. فالملك محمد السادس عاهل المغرب يعتبر نفسه حفيداً مباشراً للنبي محمد ويشتق من هذا النسب حقه في الحكم وحده دون غيره. صحيح أنه يوجد في المغرب، وأيضاً في الأردن وفي بعض الدول العربية الأخرى، أحزاب سياسية وبرلمان ولكنها لا تتمتع في أحسن الأحوال إلا بدور استشاري. وفي المملكة العربية السعودية يحمل الملك عبد الله اللقب الفخري الذي منحه بنفسه لنفسه «خادم الحرمين الشريفين» أي مكة والمدينة.

الأنظمة الدنيوية ذات الحزب الواحد التي يقودها حزب مدني (كما في تونس) أو تحالف من المدنيين والعسكريين كما في الجزائر حيث تمَّ في الأعوام الأخيرة بواسطة انتخابات موجهة ومدبرة بناء واجهة ديمقراطية ظاهرياً. أما على الصعيد الفعلي فإن السلطة لم تزل في أيدي الحرس القديم من قيادات جبهة التحرير الجزائرية (أو في أيدي أبنائهم وأحفادهم) التي قادت البلاد إلى الاستقلال في سنة 1962م. ومما يلفت الانتباه أن السلطة صارت تورث بصورة متزايدة في الدول العربية ذات النظام الجمهوري أيضاً. فقد خلف بشار الأسد سنة 2000 أباه حافظ الأسد رئيساً لسورية. والرئيس المصري حسني مبارك، الذي يتولى هذا المنصب منذ سنة 1981، يهيىء نقل السلطة إلى ابنه جمال. كما أن الليبي معمر القذافي، الذي يتولى الحكم منذ عام 1969م وهو أقدم دكتاتور في العالم، اختار أحد أبنائه خلفاً له، وكذلك الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، رئيس الحكومة منذ عام 1978م.

وهناك أخيراً النظام الدكتاتوري العسكري المستبد الذي جسّده

صدام حسين بأجلى صوره. ومن الممكن تصنيف ليبيا والسودان تحت هذا النوع أيضاً.

لماذا لا يوجد في العالم العربي بنى هيكلية ديمقراطية إلا في البدايات وعلى نطاق ضيق؟ إن منع التطور من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع صناعي لا تقع المسؤولية عنه على عاتق العرب وحدهم بل يعود سببه بنفس المقدار إلى التدخل الأوروبي والغربي. فقد رسمت الدول الاستعمارية وهي آنذاك بريطانيا وفرنسا، حدود كثير من الدول العربية ـ ويظهر هذا واضحاً بشكل خاص في العراق ـ بالمسطرة وبصورة اعتباطية تماماً. ولذلك لم ينشأ منذ الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية في أي دولة عربية «شعب دولة» حقيقي ـ باستثناء الحالتين الخاصتين تاريخياً وهما مصر ولبنان. ولكن ما الذي يميِّز بدوياً أردنياً عن البدوي العراقي أو السعودي؟ من وجهة نظره النسب القبلي وليس جواز السفر. وحدود القبائل غير متطابقة مع حدود الدول. ولذلك فإن الولاء السياسي لا يتجه إلى نظام الحكم وإنما إلى القبيلة، وفي المدن إلى العائلة أو العشيرة أو إلى الجماعة الدينية وخاصة لدى الأقليات.

فالدول العربية هي إذاً بمعظمها كيانات مصطنعة بدون تاريخ وطني وبدون ميثولوجيا وطنية. بالنسبة للحكام يتطابق إلى حدّ بعيد الحفاظ على السلطة مع الحفاظ على الدولة. ولذلك نلاحظ أن القسر والعنف والقمع جزء لا يتجزأ من الحكم العربي يمارسه بصورة منهجية الجيش والأجهزة الأمنية. ويتراوح نطاق ممارسة القمع بين «الحاكم الفردي البعيد النظر» كالعاهل الأردني الملك عبد الله، مثلاً، وحتى الاستبداد الشامل كما في حالة صدام حسين. فلم يتمكن حتى

الآن أي بلد عربي من الانتقال من صيغ المجتمع التقليدي الذي يغلب عليه الطابع البطركي إلى صيغة الحداثة التقنية العقلانية. وحتى في البلدان العربية ذات العلاقات الاجتماعية الأكثر تعقيداً وذات التقاليد الحضرية الأعمق مما في دول الخليج لم تنشأ خلال العقود الأخيرة طبقة شبيهة بالطبقة البورجوازية الأوروبية الوسطى. وبذلك لا تتوفر القاعدة الاجتماعية التي تستطيع المطالبة بإصلاحات سياسية تتطور إلى مستوى الديمقراطية الشاملة. ونسبة الطبقة الوسطى العربية إلى مجموع السكان ضئيلة في كل مكان. إذ إن المجتمع يتألف تقريباً من الفئات التالية: خمسة إلى عشرة بالمئة أغنياء جداً، و20 ـ 30 بالمئة من الموظفين والمستخدمين الذين يتقاضى معظمهم أجوراً منخفضة ـ ويشكّلون الطبقة الوسطى العربية ـ والباقي هم من الفقراء والمعدمين الذين يحافظون بالكاد على بقائهم بالعمل في ما يُسمى القطاع غير الرسمي أي العمل والعيش كل يوم بيومه دون معرفة ما يخبئه اليوم التالي. باعة الطريق والباعة المتجولون وحراس مواقف السيارات الذين لم يكلفهم أحد بهذه المهمة والأدلة السياحيون المزعجون الذين يعرضون خدماتهم على كل سائح وبائع الكباب على الزاوية والفلاح الذي يبيع فاكهته على عربة يجرها حمار: كل هؤلاء أُناس بلا أفق مستقبلي وبلا ضمانات اجتماعية وبلا فرص للعيش حياة أفضل.

والطبقة المدينية الوسطى ليست ضعيفة عددياً وحسب بل وهي معرضة دوماً لخطر السقوط في مستنقع البطالة ومن ثم الفقر. فقط من يحقق نجاحاً في القطاع الخاص الخاضع لكثير من القيود، في فرع الإنترنت، مثلاً، المزدهر في بيروت أو القاهرة أو الدار البيضاء أو

غيرها، له فرصة الصعود في السلم الاجتماعي. وفيما عدا ذلك هناك قاعدة شبه عامة: من لم يولد في النخبة السائدة يصعب عليه جداً الدخول إليها. الاقتصاد الموجه غالباً موجود في أيدي طبقة حكومية تتألف بمعظمها من العسكريين ومن الفئة البيروقراطية المنتفخة جداً. وهذا يعني أن السياسة التسلطية للأنظمة العربية التي تعتمد على العائلة والتبعية النفعية ستستمر طالما ظل أتباع السلطة يشغلون المواقع الرئيسية في الاقتصاد. ومن المؤكد أن هذا الوضع لن يطرأ عليه أي تغيير في المدى المنظور.

لماذا يتقاسم اللصوص غنائمهم؟

اعتمد استغلال الدولة في الماضي من قبل النخبة الحاكمة، الغارقة عادة في الفساد والمحسوبيات، على تطبيق نموذج الاقتصاد الاشتراكي المخطط مترافقاً مع عدم كفاءة أصحاب القرار المحليين: الضابط الكبير في الجيش، مثلاً الذي كانت له مناقب عسكرية ثم أصبح مديراً لمعمل للخرسانة ولكنه لا يعرف أي شيء عن الاقتصاد. أما اليوم فيوفر أبناء الحرس القديم لأنفسهم مواقع احتكارية في السوق، يكسبون المناقصات التي تعلنها الدولة لتنفيذ المشاريع العامة، أو يعيشون، وخاصة في دول الخليج، من فوائد أموالهم أو يعملون كوكلاء محليين لمستثمرين أجانب ويتقاضون لقاء ذلك حصة مناسبة من المبيعات أو حجم الأعمال. ويعمل نظام احتكار السوق على الشكل التالي، مثال الجزائر: ابن جنرال سابق في الجيش درس العلوم الاقتصادية في باريس يحصل على حق حصري لاستيراد السكر. وهذا يعني في واقع الأمر أنه قد حصل على رخصة لطباعة

العملة. إذ إنه سيعمل دون أي منافسة وسيكون في وسعه زيادة الأسعار في أي وقت. وفي الوقت نفسه يحصل من الوزير المختص ـ وهو لحسن الحظ عمه أو ابن عمه ـ على تكليف ببيع ثلث السكر المستورد بأسعار مدعومة من الدولة لكي تستطيع الطبقات الفقيرة من السكان شراء مادة السكر. أي إن ابن الجنرال السابق يقبض من الدولة مبالغ الدعم التي يتفاهم على مقدارها مع عمه، الوزير، بكل سهولة بالتراضي. وبعد ذلك يتقاسمون هذه الأموال فيما بينهم بصورة أخوية. المئة طن سكر، التي قبض ابن الجنرال دعماً حكومياً عنها، لا يباع منها سوى جزء صغير بالسعر المخفض وليكن مثلاً عشرة أطنان. أما التسعون طن الباقية فيبيعها بالسعر الحر ويقبض عليها القيمة المضافة بالكامل.

لنفترض أن رجل الأعمال المحظوظ تناول بعد ذلك احتفالاً بأرباحه زجاجة من الشامبانيا ثم دهس بسيارته المازراتي وهو ثمل أحد المارة وحوّله إلى رجل مقعد. فهل سيحاسب على جرمه؟ بطبيعة الحال لا. إذ إن الأجهزة القضائية لن تباشر التحقيق إطلاقاً. إما لأنها تلقت تعليمات من «فوق» أو لأن وزير العدل ينتمي أيضاً إلى العائلة نفسها. وإذا ما اشتكت أسرة الضحية فسيكون أبناؤها سعداء إذا لم يجلدوا في مخفر الشرطة ويحوّلوا بدورهم إلى مقعدين.

إلى جانب إثراء النخبة الحاكمة بطرق غير مشروعة، وأحياناً إجرامية، تتدهور المرافق العامة والبنية الأساسية عموماً في الدول العربية ويقف النظام التعليمي على حافة الانهيار أو يصل حتى على الصعيد الجامعي إلى مستوى مدرسة ثانوية في ألمانيا. فالتلاميذ والطلاب لا يتعلمون التفكير النقدي بل يتعلمون الطاعة ويحفظون

نصوص طويلة عن ظهر قلب. والوضع الكارثي للنظام التعليمي (نسبة الأمية تصل إلى نحو 50 بالمئة في مصر و70 بالمئة في السودان واليمن، و30 بالمئة في الجزائر والمغرب) لا يهم النخبة الحاكمة إطلاقاً. فهم يرسلون أبناءهم وبناتهم في كل الأحوال إلى مدارس نخبوية في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى مدارس محلية خاصة. وفي الوقت نفسه ينقل الأثرياء أموالهم عادة إلى الخارج. أما في داخل البلاد فلا يستثمرون سوى القليل وغالباً في القطاع العقاري. وباختصار يمكن القول إن الحكومات العربية باستثناء دول الخليج تمارس بصورة منظمة سرقة شعوبها وثروات بلدانها.

لذلك لم يكن من الممكن تحقيق «الوحدة العربية» كنموذج سياسي على الرغم من كل الدعوات والنداءات. للمقارنة: مشروع الوحدة الأوروبية لم يكن يرتكز على العواطف وحدها وإنما كان مشروعاً سياسياً واقتصادياً محدّداً نشأ على خلفية العولمة وأرادته غالبية الطبقات الوسطى الأوروبية. أما الوحدة العربية فمن هي الفئات الاجتماعية التي يمكن أن تريدها وتطبقها؟ العمال المياومون الأميون أم الجماهير الواسعة غير المتعلمة؟ وعلى أي حال فإن الحكام لم يكونوا أبداً مهتمين بمشروع الوحدة إلا على صعيد الخطابة لا أكثر. فلماذا يتقاسم اللصوص الغنيمة؟

فئات واسعة من السكان لا يبقى أمامها سوى الجوامع لكي يعوضوا فيها عن استيائهم من الحكام ومن الظروف الحياتية البائسة التي يعيشونها. والإسلاميون من جهتهم محبوبون لأنهم لا يتكلمون فقط بل يتصرفون أيضاً. فهم يقدّمون للفقراء خدمات اجتماعية ويعتنون مجاناً بالمسنين والمرضى والعاطلين عن العمل والضعفاء.

ويشكّلون بذلك البديل للرعاية الاجتماعية التي تقوم بها الدولة في البلدان الأوروبية ولكنها غير كافية أو معدومة في معظم البلدان العربية.

تتحاشى أنظمة الحكم إلى أبعد الحدود الاصطدام مع الإسلاميين.

من الناحية الأولى لأن النخبة الحاكمة تشعر أحياناً بتعاطف كبير مع أهدافهم وخاصة في المملكة العربية السعودية. ومن الناحية الأخرى لأن الحكام يسعون قدر الإمكان إلى التفاهم مع الأصولية الإسلامية تفادياً لإثارة المشاعر الدينية. ولكن عندما تسعى هذه الأصولية علناً إلى الاستيلاء على السلطة، كما حدث باغتيال السادات في مصر سنة 1981م، وكما حدث في الجزائر في التسعينات، تحارب عسكرياً بلا رحمة ودون أي اعتبار للخسائر بين السكان المدنيين.

كما أن عدم تطور العالم العربي من مجتمع إقطاعي قبلي إلى مجتمع صناعي يفسّر أيضاً لماذا لم تحدث في الإسلام حركتا الإصلاح والتنوير ـ بصرف النظر عن السؤال عما إذا كان المسلمون يريدون تحقيق هاتين الحركتين أم لا. ففي أوروبا أيضاً لم يكن الفصل بين الدولة والكنيسة نتيجة نقاش جدلي اعترفت في نهايته الكنيسة، وبالتحديد الكنيسة الكاثوليكية، بأنها قد هزمت بالحجة الدامغة.

وإنما كان نتيجة تحرر الفئات الشعبية من الارتباط بطبقة النبلاء ورجال الدين، ذلك التحرر الذي بلغ ذروته الدامية في الثروة

الفرنسية. في مجرى هذا التحوّل الثوري لم يكن أمام الكنيسة أي خيار آخر سوى الموافقة على نزع السلطة منها، وعلى علمنة الدولة والمجتمع. أما الإسلام الحديث المتنور المتحرر من الدوغما ومن التقيد الحرفي بالماضي فلا يمكن، ضمن الظروف القائمة وباستثناء بعض المحاولات الريادية المنفردة، أن يوجد في العالم العربي. إذ أين هي قاعدته الاجتماعية؟

كيف يمكن إذاً دفع عملية التطور المفرملة إلى الأمام، كيف يمكن نزع السدادة التي تغلق القارورة؟ الشيء المؤكد هو: أن النفوذ الذي تمارسه السياسة الغربية في الشرق الأوسط، وخاصة دعمها للأنظمة التي لم تزل متخلفة طالما كانت مؤيدة للغرب، وبقاء نزاع الشرق الأوسط بلا حل، والحرب في العراق، وتشويه صورة الإسلام في المجتمعات الغربية ونعته بصفات شيطانية شريرة ـ كل هذه الأمور تساهم مرة بعد الأخرى في توفير التربة الخصبة لانتشار الأصولية الإسلامية وفي اكتسابها على الدوام أنصاراً جدداً.

ماذا يريد الأصوليون الإسلاميون؟ تقفي الأثر بين اليوتوبيا والعنف

في بادىء الأمر يبدو أنه من الأفضل أن نوضح المفهوم ونحدّد المقصود بالتعابير التي نستعملها. «الأصولية الإسلامية» والتعبير المستعمل كمرادف لها وهو «الإسلاموية» يعبّران عن تطور خاص نشأ لاحقاً في الدين الإسلامي يرمي إلى الاستيلاء على السلطة و/أو ممارستها على أساس القانون الإسلامي أي الشريعة. ولهذا الغرض يستغل الدين ويستخدم كأداة سياسية وكوسيلة للتأثير على الجماهير.

والأصولية ليست ظاهرة تقتصر على العالم الإسلامي وحده بل موجودة في جميع الأديان. والأصوليون يتبنون مُثُلاً عن طريقة الحياة وعن مبادىء النظام الاجتماعي مختلفة عن المُثُل التي يتبناها دعاة الحداثة مثلاً. وهم يدافعون بالدرجة الأولى عن نظام بطركي يرون أنه مهدّد يستند إلى السلطة الأبوية في الاقتصاد والسياسة وعلى الأخص في الأسرة وبناء على ذلك فإن قضية مكانة المرأة وقضية الأخلاق ليستا موضوعات بديلة للأسباب «الحقيقية» وإنما تقفان فعلاً في مركز الخلاف.

يجب تمييز الأصولية الإسلامية عن الأرثوذوكسية الإسلامية أو «السلفية» كما تجسدها بشكل خاص جامعة الأزهر في القاهرة أعلى سلطة دينية في الإسلام السُّني. ويجب تمييزها أيضاً عن الإسلام الشعبي مع ما يتضمنه من صوفية دينية وتقديس للأولياء الصالحين وما يتخلله من وعاظ متجولين ومن منجمين وعرافين. ولكن يجب تمييزها قبل كل شيء عن الإسلام التقليدي الذي تتبعه الغالبية العظمى من المسلمين البالغ عددهم نحو 1,5 مليار نسمة منتشرين في المنطقة الواسعة الممتدة من المغرب حتى أندونيسيا ومن إفريقيا السوداء حتى آسيا الوسطى. أي عن ذلك الإسلام الذي كان يعيشه أتباعه منذ الأزمنة القديمة. الإسلام كما عاشه وفهمه رجال دين وفقهاء، فلاسفة وعلماء، وفنانون وشعراء القانون والثقافة، والبنى الاجتماعية والقيم الأخلاقية والعامة، وبصورة عامة النظرة إلى العالم بمجملها، متأثرة أبلغ التأثر بهذا الفهم التقليدي للدين.

تجد الإسلاموية أكبر سند لها في الأماكن التي تكون فيها الحداثة أقل تقدماً كما هو الحال في أفغانستان أو تكون مغلفة بتشدد

ديني مفرط كما هو الحال في المملكة العربية السعودية. وهي لا تقدم نموذجاً لتجاوز الأزمات الاجتماعية والسياسية في العالم الإسلامي بل بالعكس تماماً هي الأعراض الدالة على وجود الأزمة، هي نموذج أيديولوجي يساعد على الانتماء واكتساب هوية محدّدة وخاصة لدى الفئات المسحوقة اجتماعياً. إلا أننا يجب ألا ننسى وجود أقلية هامة من أبناء الطبقات الوسطى والعليا «المصابين بمرض النرجسية» والذين يحنّون، في ضوء التحوّل الاجتماعي السريع في دول الخليج مثلاً، إلى «دفء العش». في كثير من الأحيان يبدون إعجابهم بالغرب واحتقارهم له في وقت واحد وبنفس المقدار، وعلى الأخص أنماط الحياة الحرة السائدة هناك، ويتساءلون لماذا لا يفرضون هم أنفسهم أسلوب حياتهم على المجتمع العالمي كما فعل أجدادهم في يوم من الأيام في العصور الوسطى. ففي المواقع القيادية للحركات الإسلامية يوجد كثير من خريجي الجامعات وخاصة عندما لا يجدون لهم شخصياً إمكانات للترقي ضمن نظام الحكم الأوليفارشي السائد. انطلاقاً من استيائهم من الحداثة، باستثناء بعض إنجازاتها التقنية كالحاسوب والإنترنت، يهرب الأصوليون الإسلاميون إلى ماض مثالي خالص إلى المرحلة الإسلامية الأولى التي يرون فيها نموذجاً للكمال المطلق: عندما انطلق النبي محمد مع عدد قليل من أصحابه ليؤسس أمبراطورية عالمية. من وجهة نظر الإسلاميين أصبح الغرب متفوقاً سياسياً وثقافياً لأن المسلمين انساقوا وراء المغريات الدنيوية وتخلّوا عن صفاء عقيدتهم وعن العيش حسب تعاليم دينهم. لهذا السبب استطاع الكفار إضعاف «دار الإسلام» وإخضاعها لتصوراتهم.

الإسلاميون يعيشون من الشعارات

من الجدير بالملاحظة أن الأصولية الإسلامية، فيما عدا بعض التصورات المثالية عن العدالة وغير المحدّدة بشكل ملموس، وفيما عدا استحضار الماضي والتغني به، ليس لديها أي رؤية اجتماعية أو برنامج محدّد قابل للتطبيق وعند سؤال مفكريها وأنصارها عن شكل الدولة الإسلامية المثالية التي ينشدونها يكون الجواب عادة: تطبيق الشريعة. ولكن ماذا يعني هذا؟ ما هو النظام الاقتصادي المقصود بذلك، وما هو موقفهم من العولمة، وما هي خططهم للقضاء على الفقر والأمية، وهل يجب أن تقوم دولة دينية على غرار النموذج الإيراني أو النموذج السعودي أم إسلام سياسي معتدل وملتزم بالنظام البرلماني كما هي الحال في تركيا؟ من النادر أن يرد الإسلاميون على الأسئلة المحدّدة بأجوبة محدّدة. وتكمن قوتهم في المعارضة وفي الشكوى الأخلاقية. أما إذا ما كانوا قادرين على بناء دولة وقيادتها إلى المستقبل دون قمع ودون اضطهاد فهذا أمر مشكوك فيه في ضوء الواقع الاجتماعي السائد في المملكة العربية السعودية وفي إيران وكذلك في أفغانستان أيام حكم طالبان. هذا اللهم إلا إذا اتبعوا الطريق التركي. هناك يسير «حزب العدالة والتنمية» بقيادة رجب طيب أردوغان بخطى ثابتة على الطريق لأن يصبحوا حزباً إسلامياً شبيهاً بالحزب المسيحي الديمقراطي الألماني («سي دي يو») أي نوعاً من «سي دي يو إسلامي».

مؤسس الأصولية الإسلامية، وبالتحديد حزب الأخوان المسلمين الذي لم يزل ناشطاً في كثير من الدول العربية، كان، كما

ذكرنا، أُستاذ المدرسة الابتدائية حسن البنا الذي اغتيل سنة 1949م على الأرجح بأمر من البريطانيين. خلفه في المنصب الكاتب والناشط الاجتماعي سيد قطب (1906 ـ 1966م) الذي ينحدر مثل البنا من صعيد مصر. بعد الإقامة فترة من الزمن في الولايات المتحدة الأمريكية انتسب سنة 1950م إلى حزب الأخوان المسلمين. كان يرى في فصل الدين عن الحياة الاجتماعية، كما هو الحال في الغرب، السبب في نشوء التوترات الاجتماعية والتمييز العنصري وانعدام التضامن بين الناس. وفي الوقت نفسه كان يرفض توجّه العالم العربي نحو تبني الثقافة الغربية وأسلوب الحياة الغربي. وقد عرض عليه جمال عبد الناصر منصباً وزارياً لكنه رفضه لكي يعمل بدلاً من ذلك مع الأخوان المسلمين. وكان لهذا القرار عواقب وخيمة لأن سيد قطب زجّ في السجن مع كثير من الناس الآخرين بعد محاولة اغتيال فاشلة دبرها الأخوان المسلمون ضد عبد الناصر. هناك كتب بياناً سياسياً بعنوان «معالم الطريق» تقول فرضيته الأساسية: «إن الظلم الاجتماعي واللامساواة لا يمكن تجاوزهما إلا بالثورة وبتطبيق الإسلام كأسلوب كلي للحياة يشمل جميع مجالات المجتمع. والدولة الإسلامية لا تحتاج إلى رئيس أو ملك بل إن الله هو الحاكم والقانون الوحيد هو الشريعة». وبذلك كتب بيان الإسلام السياسي الذي لم يزل صالحاً حتى اليوم. بعد صدور «معالم الطريق» اعتقل سيد قطب مجدداً ثم أُعدم سنة 1966م.

على إثر ذلك انتقل حزب الأخوان المسلمين، الذي حظره عبد الناصر، إلى العمل السري وهرب قادته وكثير من أنصاره إلى المملكة العربية السعودية حيث استقبلوا بكل حفاوة وتكريم. وكانت

الدولة الصحراوية تشهد آنذاك بداية نهضة اقتصادية لا مثيل لها على قاعدة الثروات النفطية الأكبر في العالم. وعلى أرجح الظن ما كانت الأصولية الإسلامية قادرة على البقاء حتى اليوم لولا الدعم الواسع الذي تلقته من القيادة السعودية لأسباب عقائدية وسياسية ذات علاقة بالسلطة والنفوذ.

حلف ذو عواقب وخيمة

نشأت المملكة العربية السعودية سنة 1932م لكن تاريخ البلد الحديث يعود إلى القرن الثامن عشر، إلى التحالف بين الزعيم القبلي محمد ابن آل سعود والداعية الديني محمد بن عبد الوهاب (1703 ـ 1791م).

تقوم تعاليم المذهب الوهابي، الذي أسّسه محمد بن عبد الوهاب والذي لم يزل حتى اليوم المذهب الرسمي للدولة في المملكة العربية السعودية ويعدّ شكلاً أولياً للأصولية الإسلامية، على ثلاثة مبادىء أيديولوجية تستند بدورها إلى الإمام ابن تيمية الذي عاش في العصور الوسطى. يقول المبدأ الأول إن العلماء، أي رجال الدين، هم المسؤولون عن تطبيق الشريعة وتعتبر الحكومة إسلامية إذا دعمت العلماء في هذا المسعى. والحاكم الذي يتبع الشريعة يستحق الولاء والطاعة. وينصّ المبدأ الثاني على أن القرآن والسُّنة هما أساس القانون الإسلامي ولكن حصراً مع مراعاة الفقه كما طبق في عهد الخلفاء الراشدين الثلاثة الأوائل (أي بدون الخليفة علي الإمام الأول عند الشيعة). وهذا يعني بكلمات أخرى أن المعايير القانونية الوحيدة المقبولة هي تلك التي تعود إلى القرن السابع الميلادي.

وينصّ المبدأ الثالث على أن كل شكل من أشكال الإسلام الشعبي، وخاصة تقديس الأولياء الصالحين وأضرحتهم، يعدّ تجديفاً على الله وإهانة له.

تبنّى محمد ابن آل سعود تعاليم محمد بن عبد الوهاب وبالمقابل اعترف به أتباعه وعلماؤه كحاكم شرعي وعادل. كان حلفاً لصالح الطرفين. فالوهابية حصلت بذلك على سند لها بواسطة الأسرة القبلية القوية الحاكمة وبالمقابل كان في وسع آل سعود إعطاء شرعية دينية لحملاتهم اللاحقة والرامية إلى إخضاع بقية القبائل العربية وحتى الاستيلاء على الحكم في المملكة العربية السعودية المسماة باسمهم. ولم يزل علماء الدين الوهابيون حتى اليوم يشكّلون العمود الفقري للأسرة الحاكمة السعودية. ولولا التحالف مع أسرة آل سعود لظلت الوهابية حركة انشقاقية عديمة الأهمية وقصيرة العمر، ولكانت مجرد ملاحظة ثانوية على هامش التاريخ. ولكن بدلاً من ذلك فقد حدّدت إلى حدّ كبير المسار اللاحق لعلم الدين الإسلامي لا بل وأصبح لها أيضاً تأثير على السياسة الدولية.

في سنة 1802هاجم الوهابيون الحجاج الشيعة في كربلاء، في العراق، وقتلوا 2000 حاج ثم دمروا قبر الحسين «سيد الشهداء». وقبل حوالي 90 عاماً احتلوا مكة والمدينة وطردوا الشريف حسين حليف لورنس العرب. وبهذه المناسبة أمر عبد العزيز بن سعود (1880 ـ 1953م) مؤسس المملكة العربية السعودية بإعدام 40,000 رجل من خصوم الوهابية. وفي الوقت نفسه دمر الوهابيون قبر النبي محمد وقبور صحابته، وأيضاً ضريح محمد وعائلته التي كانت قد أصبحت محجاً للمسلمين. ثم نهبوا خزينة مسجد النبي في المدينة

ونزعوا منه جميع الكتب التي وجدوها هناك باستثناء القرآن. ومنعوا الموسيقى والزهور والتبغ والقهوة. وأجبروا الرجال تحت التهديد بعقوبة الإعدام على إطلاق لحاهم والنساء على ارتداء الحجاب والانسحاب من الحياة العامة. وهذا يذكرنا جداً بطالبان الذين ما زالوا حتى اليوم يتلقون الدعم من المملكة العربية السعودية، وحتى 11 سبتمبر/ أيلول 2001 بصورة رسمية أيضاً. بواسطة رسالتها البسيطة وحسّها الدعائي القوي وقواعدها الأخلاقية الصارمة ـ فضلاً عن الإمكانات المالية الضخمة الموضوعة تحت تصرفها ـ وصلت الوهابية إلى أبعد زاوية من زوايا العالم الإسلامي. ونظراً لما تتمتع به الوهابية من قوة تأثيرية تواجه الطريقة الليبرالية المتنورة لفهم القرآن صعوبة إضافية في ضرب جذور لها في المجتمع.

كانت مسيرة النصر التي بدأتها الأصولية الإسلامية بعد عام 1967م في بادىء الأمر ظاهرة سياسية داخلية في دول غربية مختلفة لم تلق في الغرب أي اهتمام. فقد قرّب أنور السادات، خليفة جمال عبد الناصر المتوفى سنة 1970م، الأخوان المسلمين في مصر ومهّد لهم الطريق لتولي مناصب قيادية. من الناحية الرسمية ما زالوا حتى اليوم منظمة غير شرعية ولكن مع ذلك يسمح لهم بممارسة العمل السياسي ولكن ليس تحت اسمهم الحقيقي. مقابل ذلك يتعيّن عليهم نبذ العنف والقبول بالظروف القائمة على صعيد الحكم والسلطة. كان السادات يبتغي من وراء دعمه للأخوان المسلمين دحر الناصريين وخاصة في الجامعات. وكثير من الحكام العرب، لا بل وحكومات إسرائيلية، كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون استعمال الإسلاميين أداة لتحقيق أغراضهم. ولكن عندما ينطلق العفريت من القارورة يصبح من

الصعب السيطرة عليه. فالسادات نفسه اغتيل سنة 1981م على يد «المجموعة الإسلامية»، وهي فصيل متطرف منشق عن الأخوان المسلمين، انتقاماً منه لتوقيعه سنة 1978م في كامب ديفيد في أمريكا اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل.

إلا أن الأصولية الإسلامية لم تصبح عاملاً من عوامل القوة على صعيد السياسة الدولية إلا بعد قيام الثورة الشيعية واستيلاء آية الله الخميني على الحكم في إيران سنة 1979م. صحيح أن النموذج الشيعي لم يُصدّر إلى الدول السُّنية ولكن الكاريزما الثورية للخميني كان لها تأثيرها في مختلف أرجاء العالم العربي.

كرد فعل على الأحداث التي وقعت في إيران بدأت الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، التي تعتبر نفسها قائدة الإسلام السُّني، الدعوة إلى الجهاد وتزويد هذه الدعوة بما تحتاجه من أموال. بالتعاون الوثيق مع واشنطن حاولت أسرة آل سعود المزاودة على إيران في المجال الثوري، ولأسباب أمنية في أماكن بعيدة خارج حدودها. وهكذا أصبحت أفغانستان ساحة المعركة وكان الجهاد ضد الاحتلال السوفييتي (1979م ـ 1989م) علامة الانطلاق ـ أداة لمنح الحكم السعودي مزيداً من الشرعية ولتعزيز المركز الأمريكي في التنافس مع موسكو والخميني. آلاف الإسلاميين المتطرفين من الجزائر حتى باكستان تدفقوا على أفغانستان وحاربوا هناك ضد الشر.

بعد حرب الخليج 1990 ـ 1991م لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي توجهت الوظيفة التنفيسية للجهاد ضد دعاته الأصليين. فالمجاهدون الذين عادوا إلى أوطانهم أصبحوا منذئذ

يرون في خصوم صدام حسين في الحرب، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها الأهم المملكة العربية السعودية، العدو الرئيسي للإسلام. في بعض البلدان انتقل بعض المجاهدين «الأفغان» إلى العمل السري وشنّوا حملة من العنف الإرهابي ضد حكومات بلدانهم الموالية للغرب: في الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن وباكستان. وفي سنة 1993م أصبح مركز التجارة العالمي في نيويورك لأول مرة هدفاً لعملية إرهابية. وبصورة عامة فقد أصبح النصف الأول من التسعينيات العصر الذهبي للحركة الإسلاموية. فهناك أيضاً، حيث لم تمارس هذه الحركة العنف، كان لها تأثير كبير على الخطاب السياسي.

الجزائر: أزمة حكم بلا نهاية

لننظر عن كثب إلى هذا التطور استناداً إلى مثال الجزائر. فالجزائر، إلى جانب ليبيا أكبر منتج للنفط والغاز في شمال إفريقيا، بلد غني من الناحية النظرية. إلا أن عدم الكفاءة والإدارة الفاشلة والمبالغة المفرطة في المحسوبيات والفساد أوقعت البلاد في أزمة سياسية واقتصادية دائمة. تعود هذه الأزمة في الأصل إلى سنة 1962 ـ عندما استقلت الجزائر عن فرنسا. في ذلك الوقت تولّت كوادر جبهة التحرير الوطني الجزائرية جميع المناصب القيادية في الجيش وأجهزة الدولة والاقتصاد المؤمم. وهكذا نشأت نخبة سلطوية جديدة اتبعت بلا حياء أساليب مافيوية للإثراء والسيطرة بينما عاشت غالبية السكان، ولم تزل حتى اليوم، في فقر مدقع ـ كما أوضحنا سابقاً في مثالنا عن جمع الأموال عن طريق احتكار مادة السكر.

وفي سنة 1988م أدّى الوضع الاقتصادي الكارثي إلى حدوث اضطرابات خطيرة. رداً على ذلك لجأ الحرس القديم من قيادات جبهة التحرير إلى الهروب إلى الأمام وسمحت بإجراء انتخابات عامة حرة. ففازت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» سنة 1990 في الانتخابات الإقليمية والبلدية وفي العام التالي في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية. على إثر ذلك قام الجيش بانقلاب عسكري في يناير/ كانون الثاني 1992م وأعلن حالة الطوارىء لكي يحول دون استيلاء الإسلاميين على السلطة. ثم حظرت جبهة الإنقاذ مما جعلها تنتقل إلى العمل السري. تبع ذلك حرب أهلية راح ضحيتها أكثر من 200,000 شخص مارست فيها الحكومة والإسلاميون على حدّ سواء أبشع أشكال البطش والتنكيل ضد السكان.

لم يكن السبب الحقيقي لانتصار الإسلاميين تشوّق الجزائريين ذوي التوجهات العلمانية غالباً إلى دولة دينية. وإنما أرادوا من انتخاب الإسلاميين محاسبة مافيا جبهة التحرير التي قادت البلاد إلى حافة الهاوية. مهما أكدنا على هذه المقولة فإننا لا نفيها حقها من الأهمية: ففوز الإسلاميين في الجزائر أو في أي مكان آخر ليس نتيجة لتعلق الناس بـ «الإسلام» بل هو بالدرجة الأولى تعبير عن غضب السكان المحليين على حكامهم وكرههم لهم. أما الإسلام فهو في هذا الصدد صمام التعبير عن الاستياء والنقد وليس غرضاً بحدّ ذاته.

عندما عيّن الجيش بوضياف، الشخصية التوفيقية، رئيساً للدولة حاول منح نظام الحكم قدراً أكبر من الانفتاح والليبرالية. لكن بوضياف اغتيل في يونيو/ حزيران 1992م، ويعتقد غالبية الجزائريين

أن مدبر، أو مدبري، عملية الإغتيال جاؤوا من صفوف الحرس القديم. أدّى زوال الأوهام عن الإسلاميين المستعدين لممارسة العنف واستسلام غالبية الجزائريين ويأسهم إلى تهدئة الأوضاع السياسية الداخلية شيئاً فشيئاً.

ثم نجحت الطبقة الحاكمة الإقطاعية القديمة الجديدة في استعادة السلطة شيئاً فشيئاً دون أن تحل، لا من قريب أو بعيد، أي مشكلة من المشاكل التي أدّت إلى الحرب الأهلية.

بينما يتعين على نقاد النظام العلمانيين، من أوساط الصحف المستقلة القليلة مثلاً، أن يتوقعوا في كل وقت الاعتقال أو المضايقة، تسعى الحكومة إلى كسب ود الإسلاميين. صحيح أن جبهة الإنقاذ لم تزل محظورة حتى اليوم، ولم يزل قادتها يقبعون في السجون، ولكن في سنة 1995م صدر أول عفو عن الإسلاميين الذين يحاربون الحكومة في الخفاء. وكانت هذه الإعفاءات موجهة بشكل خاص إلى الفصائل العديدة التي انشقت عن جبهة الإنقاذ والتي لفتت الانتباه بما قامت به من أعمال إرهابية شنيعة وعلى رأسها «المجموعة الإسلامية المسلحة» (جبا) التي كان لها صلات وثيقة مع القاعدة. أما الإسلاميون الموالون للدولة فهم ممثلون اليوم في البرلمان، إذ إن أسعار النفط العالية جعلت الدولة قادرة على تقديم هدايا انتخابية للسكان. هذا وقد أصدر عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس منذ 1999م، العديد من قوانين العفو كان آخرها سنة 2006م. وهو يرمي من وراء ذلك إلى وضع «خط ختامي» وبصورة نهائية تحت مرحلة الحرب الأهلية، حسب قوله. لكن النقاد يتهمونه بأنه يريد من وراء ذلك

حماية العديد من الجزّارين، المعروفين بالاسم، في صفوف الجيش والأجهزة الأمنية من الملاحقة القضائية والعقاب.

إن تنامي أهمية الجزائر بالنسبة للاتحاد الأوروبي كمصدر للنفط والغاز وتحالف النظام مع واشنطن في «الحرب على الإرهاب» يضمنان على المدى المنظور استمرار نظام الحكم بصرف النظر عما يفكر به أو يريده السكان. ولذلك علينا أن نتصور أن مصداقية الوعود الغربية مثل «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» و«الحرية» تصطدم بحدود ضيقة في ضوء هذا الواقع.

وهكذا نرى أن الأصولية الإسلامية تحارب بنفس الشدة النفوذ السياسي الثقافي الغربي كما تحارب احتكار السلطة من قبل نخب غير ديمقراطية تحصل بدورها على دعم غير محدود من الحكومات الغربية، وعلى دعم عسكري أيضاً في حال كون هذه النخب غير معادية لأمريكا أو لا تشكّل من وجهة نظر إسرائيل أي خطر عليها، كما هو حال سورية مثلاً. وبهذه الطريقة «تسيطر» الولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل بريطانيا، على منطقة الخليج، بينما «تسيطر» فرنسا على المغرب العربي وخاصة الجزائر ـ ودوماً وأبداً يتركز الاهتمام على الوصول إلى احتياطيات النفط والغاز. ومع ذلك كان عنف الإسلاميين حتى منتصف التسعينيات موجّهاً بصورة كاملة تقريباً ضد الأنظمة الحاكمة المكروهة أو ضد الاحتلال الإسرائيلي (حماس، حزب الله). أما العمليات الإرهابية ضد منشآت غربية، وبالدرجة الأولى أمريكية، فلم تحدث، فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة، إلا منذ النصف الثاني من التسعينيات ثم بلغت ذروتها في 11 سبتمبر/أيلول 2001م.

في التسعينيات حدث انقسام في صفوف الإسلاموية. في بادىء الأمر نجحت الحركات الأصولية في الوصول إلى الفئات الاجتماعية الدنيا وخاصة في المدن وإلى «الطبقة الوسطى المؤمنة» على حدّ سواء. غير أن العنف والإرهاب من جانب الإسلاميين أدّيا، ليس فقط في الجزائر بل وأيضاً في العالم الإسلامي بأسره، إلى انحسار سريع لشعبيتهم. فقد تخلت الطبقات الوسطى عن المجموعات المستعدة لممارسة العنف لأنها خافت من «طلبنة» الظروف الاجتماعية في بلدانها. وحاولت بدلاً من ذلك التأثير على التطورات السياسية عن طريق الانتخاب. دون تحقيق أي نجاح يستحق الذكر ولكنها لم تكن تريد بأي حال حدوث حروب أهلية أو انتشار الفوضى وحالة انعدام الأمن لأنها كانت هي نفسها ستكون بين الضحايا كما حدث في الجزائر، أو لأن عمليات الإسلاميين المصريين، مثلاً، ضد السياح الأوروبيين في القاهرة والأقصر أدّت إلى إلحاق أذى كبير بقطاع السياحة الذي يعيش منه ملايين المصريين. إلا أن فئات واسعة من الشرائح الاجتماعية الدنيا بقيت عند رفضها القاطع لأنظمة الحكم في بلدانها وتابعت كفاحها من أجل الدولة الإسلامية. وكان هذا الكفاح يزداد عنفاً وضراوة عاماً بعد عام ويشتد معه عنف قوات حفظ النظام أيضاً ـ سواء في الجزائر أو في مصر أو في المملكة العربية السعودية أو اليمن أو في باكستان أو في أي مكان آخر في العالم العربي الإسلامي.

وفي النهاية خسرت المعركة. ففي نهاية التسعينيات كانت الإسلاموية المستعدة لممارسة العنف منتهية تماماً على الصعيدين السياسي و«العسكري» ولم يكن في وسعها الاعتماد على تأييد أكثرية

السكان لها. مع استثناءين اثنين هما: حماس وحزب الله اللذان تابعا كفاحهما ضد الاحتلال الإسرائيلي، من جهة، و«القاعدة» بقيادة أسامة بن لادن من جهة أخرى.

القاعدة وجذورها

ولد الإرهابي المطلوب أكثر من أي إرهابي آخر في العالم، على أرجح الظن، سنة 1957م في المدينة السعودية جدة وهو ينحدر من أسرة غنية جداً تعمل في المقاولات. عندما كان طالباً يدرس علم الإدارة في جدة قرأ كتابات سيد قطب التي أثّرت عليه أبلغ التأثير. بعد الدخول السوفييتي إلى أفغانستان انتقل أسامة بن لادن إلى مدينة بيشاور الباكستانية وأصبح هناك منظماً مهماً للمقاومة الإسلامية. في سنة 1986م قرر إقامة معسكر وقواعد عسكرية خاصة به في أفغانستان وتشكيل مجموعة لحرب العصابات خاصة به أيضاً. ظل هؤلاء «الأفغان العرب» بلا أهمية من الناحية العسكرية على الرغم من أنهم كانوا يتدفقون على بيشاور بأعداد كبيرة ومتزايدة باستمرار برعاية أسامة بن لادن. غير أن الجهاد أصبح في ذلك الوقت أسطورة يسعى كثير من الشباب إلى لعب دور البطل فيها. في إحدى المقابلات الصحفية قال أسامة بن لادن: « في أيام الجهاد كانت آلاف الشباب المتحمسين يغادرون شبه الجزيرة العربية وأجزاء أخرى من العالم لكي يلتحقوا بالحرب الدائرة في أفغانستان. مئات منهم فقدوا حياتهم. إلا أن العبرة التي نستلخصها من هذه الحرب واضحة تماماً. عندما تكون الإرادة قوية بما فيه الكفاية يمكننا أيضاً الانتصار على قوة عظمى. وهذه عبرة لكل من تتوفر لديه الإرادة لفهمها».

كان «الأفغان العرب» يأتون ويذهبون، كان بعضهم يبقى فترة قصيرة، ولكن بعضهم الآخر جعل الجهاد مهمة حياتية له. وعلى الرغم من عددهم الكبير وأهميتهم المتنامية لم تقم أي جهة بإحصائهم وتسجيلهم مركزياً. لكن أسامة بن لادن قرر فتح سجل يتضمن السيرة الذاتية والتدريب العسكري للمتطوعين العرب. بعد فترة قصيرة من الزمن أصبح حجم هذا السجل كبيراً جداً إلى درجة أنه ورفاقه راحوا يبحثون عن اسم لجعل مشروعهم معروفاً على نطاق واسع. فاتفقوا على تسميته «سجل القاعدة» أو باختصار «القاعة». كان هذا في سنة 1988م حينما كانت موسكو قد بدأت سحب قواتها من أفغانستان. ولكن في ذلك الوقت كان أسامة بن لادن قد قرر منذ زمن تصدير الجهاد إلى العالم العربي بهدف إسقاط أنظمة الحكم الموجودة هناك والموالية للغرب، بدءاً ببلده المملكة العربية السعودية، وإقامة حكم الخلافة ـ بقيادته هو نفسه كخليفة للمسلمين.

أي إن امتداد شبكة القاعدة على نطاق عالمي يعود إلى المرحلة الأخيرة من الجهاد في أفغانستان ويعود الفضل فيها بصورة أساسية إلى بُعد النظر التنظيمي لقائدها الذي أدرك في الوقت المناسب قيمة وجود سجل شامل للإسلاميين المتطرفين من جميع بلدان العالم، وأيضاً من أوروبا وأمريكا الشمالية. ومما لا يخلو من السخرية أن أسامة بن لادن كان خلال الأعوام التي قضاها في بيشاور يتعاون تعاوناً وثيقاً مع السي آي إي ويتلقى من الأمريكيين دعماً مالياً وأحدث أصناف الأسلحة.

في سنة 1989م عاد ابن لادن إلى المملكة العربية السعودية. ونتيجة نشاطاته الهدامة المتزايدة انتبهت إليه السلطات السعودية

وسحبت منه جواز سفره بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت في أغسطس/آب 1990م أراد ابن لادن، نظراً لما لديه من جنون العظمة والمبالغة في تقدير الذات، تشكيل جيش من المجاهدين العرب يتولى تحرير الكويت. ومن الطبيعي أن المشروع الذي لم يكن واقعياً على الإطلاق باء بالفشل: فلم يكن «المقاتلون بدافع العقيدة» هم الذين حرّروا الكويت وإنما تحالف عسكري دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كان هذا بالنسبة لابن لادن، كما قال في إحدى المقابلات الصحفية، «أكبر صدمة في حياته». اعتباراً من الآن أصبحت السيطرة في المنطقة في «أيدي جيش من الكفار». وهكذا أدّى تمركز قوات أمريكية في شبه الجزيرة العربية إلى حدوث تحوّل حاسم في موقف ابن لادن وفي تفكيره. إذ تحوّل عداؤه المبهم لأمريكا وما يكنّه عاطفياً من مشاعر البغضاء تجاه الغرب إلى عداوة مكشوفة. وأصبح الاحتجاج ضد وجود القوات الأمريكية في منطقة الخليج ومقاومة هذا الوجود الأساس الذي يقوم عليه برنامجه الديني السياسي. وباسم الجهاد أعلن الحرب على أولئك الذين يقفون في طريق تحقيقه هدفه ألا وهو إقامة خلافة إسلامية تحت قيادته. ولكن كيف سيستطيع إسقاط أنظمة الحكم العربية إذا ما كانت تقف تحت الحماية العسكرية الأمريكية؟ هذه الناحية مهمة جداً لفهم منطق القاعدة. صحيح أن عمليات 11 سبتمبر/أيلول 2001م وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية لكن الهدف الحقيقي للحرب موجود في الدول العربية نفسها، وبالتحديد في المملكة العربية السعودية. والهجوم على واشنطن ونيويورك كان إلى حدّ ما «وسيلة إلى الغاية». ليس لتأجيج نار «صراع الحضارات» ـ بل إن هدف ابن لادن كان

على الدوام دولة الخلافة. بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول أسقط الأمريكيون في بادىء الأمر نظام حكم طالبان في أفغانستان الذي كان يأوي منذ أعوام ابن لادن وتنظيم القاعدة. ثم أسقطوا بعد ذلك نظام صدام حسين في العراق على الرغم من أنه لم تكن له أي علاقة مع شبكة الإرهاب. أدّت الفوضى التي نشأت في العراق، بشكل خاص، إلى تنشيط الحركة الإسلاموية من جديد بعدما كانت قد سقطت على الأرض منذ منتصف التسعينيات أيديولوجياً وتنظيمياً. وفي هذه الأثناء نشأ جيل جديد من الجهاديين الذين لا تعرف الأجهزة الأمنية في مختلف أرجاء العالم سوى القليل عن تكوينهم أو عن قوتهم ودوافعهم. وبذلك أدّت «الحرب على الإرهاب» دون قصد إلى إعادة الحياة إلى جسد كان على فراش الموت. ولعل ابن لادن نفسه لم يكن يتوقع هذه النتيجة. صحيح أن خلافة بقيادته لن توجد أبداً ولكن أحداث 11 سبتمبر/أيلول كان من نتيجتها أن الإسلاموية المتطرفة ستشارك على المدى المنظور في تحديد جدول الأعمال اليومي للسياسة العالمية.

«الأصوليون الجدد» يتقدمون على الطريق

من الملاحظ حدوث تطور موازٍ يسميه بعض المراقبين «الأصولية الجديدة». بعد فشل ثورة العنف ضد الحكام نشأت «حركة» جديدة. فقد اقتنع المسلمون المتدينون، وخاصة في أوساط الطبقة الوسطى، بأنهم لن يستطيعوا الاستيلاء على الحكم سياسياً. وبدلاً من ذلك يسعون إلى أسلمة المجتمع بكامله. فقد فصلوا بين الدولة والدين ولكن ليس بالمعنى العلماني وإنما كتعبير عن «منظومة

قيم» تحدّد المواقف والمفاهيم. وتوقفوا عن نقد الحكام، ووضعوا بدلاً من ذلك أسلمة المجتمع على رأس أهدافهم. فعندما يدعون المجتمع إلى التصرف «إسلامياً» يقصدون أيضاً توجيه الدعوة إلى الحكام لاتباع هذه الخطوة. وهذا يعني بالمعنى الواسع للكلمة: جميع المسلمين إخوة وأخوات سواء كانوا في أعلى الهرم الاجتماعي أو في أسفله. و«الأصوليون الجدد» ليسوا مجموعة متجانسة بل يوجد في صفوفهم إسلاميون قدماء ومسلمون تقليديون ومسلمون محافظون وغير ذلك. والشيء المشترك فيما بينهم هو البحث عن «هوية إسلامية» كرد على العولمة وكتعبير عن الاستقلال الثقافي في ضوء الهيمنة المتنامية للثقافة الغربية، ولكن أيضاً كاحتجاج على السياسة الأمريكية في الشرقين الأوسط والأدنى. ومما يستفيد منه «الأصوليون الجدد» أن المجتمعات العربية قد أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر محافظة بشكل واضح. ففي مصر، مثلاً، كانت نسبة النساء اللواتي يرتدين الحجاب قبل عشر سنوات لا تزيد على عشرة بالمئة. أما اليوم فإنه نسبة اللواتي لا يرتدين الحجاب هي عشرة بالمئة. المسلمون أنفسهم لا يستعملون في هذا السياق تعبير «الأصولية الجديدة» وإنما تعبير «السلفية» وهو تعبير سبق أن تعرّفنا عليه في إطار الحركة الإصلاحية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

لنسجل باختصار الحقائق التالية: الأصولية الإسلامية حركة احتجاج موجّهة ضد أنظمة الحكم في البلدان الإسلامية وضد النفوذ الغربي والهيمنة السياسية الغربية على حدّ سواء. شهدت الأصولية في التسعينات حالة من التراجع والضعف لكنها ما لبثت أن انتعشت

بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول وما تبعها، بصيغة أخرى. وباستثناء تنظيم القاعدة لا يوجد منظمة إسلامية عالمية. فالحركات الإسلامية متشابهة في دوافعها وأهدافها لكنها تعمل مستقلة عن بعضها البعض وغير مرتبطة فيما بينها بشبكة واحدة لا تنظيمياً ولا «عسكرياً» ولا مالياً. قد تكون هناك اتصالات ولقاءات شخصية ولكن لا أكثر. فالمجموعة الجزائرية لها آجندة جزائرية، والمصرية آجندة مصرية، والمغربية آجندة مغربية. فقط يقوم بين حماس وحزب الله منذ حرب لبنان في صيف 2006م تعاون متزايد بمشاركة إيرانية وسورية. وكلاهما حركتا مقاومة (أو مجموعات إرهابية، حسب زاوية النظر) وحزبان سياسيان في الوقت نفسه ولكل منهما آجندة وطنية إسلامية التوجه. في الأماكن التي تحصل فيها الجماعات الإسلامية على فرصة للعمل السياسي ـ كما هو حال الأخوان المسلمين في مصر وجبهة العمل الإسلامي في الأردن ـ تتصرف بصورة براغماتية وتكيِّف خطابها مع المعطيات القائمة. وفي الوقت نفسه تفقد هالتها وعنصر الشفقة عليها وتصبح حزباً سياسياً عادياً. ومما يفيدها، خلافاً لغيرها من الأحزاب، أن السياسيين الإسلاميين غير فاسدين عموماً ولا يقبلون الرشاوى.

ظلت الأيديولوجيات الغربية العلمانية كالليبرالية والاشتراكية غريبة عن غالبية المجتمعات العربية وإن كانت شعاراتها تُتبنى بين حين وآخر. غير أنها لم تستطع إحداث تأثير عاطفي أي إن تفكير الناس ومنظومة قيمهم لم تتأثر بها تأثراً مستديماً. بل إن هذا التأثير يحدثه، في أوساط جميع الفئات الاجتماعية، الإسلام. بالنسبة لكثير من المسلمين يعتبر الدين الحصن الأخير ضد المؤثرات الغربية، وكما

يبدو غير المفهومة، وضد ظواهر الانحلال الاجتماعي، وضد الشعور بالنقص والعجز. والإسلاموية تستخدم الآمال والأشواق وليست بالضرورة مرادفاً للعنف. بل إن أساليب عملها تمتد في حقل واسع من القاعدة وحتى الحزب الحاكم في تركيا.

* * *

هلموا، فالنصر لنا

ـ للأسف لا أخطاء السياسة الغربية في ظل اللَّه

عن «الحرب على الإرهاب» وعن «الفاشيين الإسلاميين» وأخطاء أخرى

بعد 11 سبتمبر/أيلول2001م تحدّث كثير من السياسيين والمعلّقين عن انعطافة تاريخية عظمى: لا شيء سيكون بعد هذا اليوم كما كان قبله. ولكن في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، التي كانت مسرحاً لأحداث 11 سبتمبر/أيلول، لم يتغير سوى القليل، وخاصة في أسلوب الحياة لم يتغير أي شيء. فالقلق أو الخوف من وقوع عمليات إرهابية لم يزل موضوعاً يشغل الرأي العام، في أوروبا أيضاً، ولكن دون أن يكون له تأثير كابوسي. أما التغيرات الكبيرة التي نشعر بها اليوم فلا علاقة لها بالخطر الإسلاموي إلا بصورة غير مباشرة. إذ إن التحوّل الحاسم في السياسة العالمية بدأ بالقرار ذي الصبغة الأيديولوجية الذي اتخذته حكومة بوش رداً على العمليات الإرهابية. فقد كان إسقاط حكم طالبان في أفغانستان، الذي كان يستضيف أسامة بن لادن ويحميه، رداً مشروعاً يجيزه القانون الدولي. ولو كان الحكم في واشنطن في يد الحزب الديمقراطي لكان على الأرجح قد سلك نفس الطريق. وكان الدعم الأوروبي للأمريكيين

مؤكداً في هذه الحالة دون تردّد، وفي العالم العربي الإسلامي أيضاً بقي الاستنكار ضمن حدود ضيقة.

أما الخطأ الوخيم ذو العواقب الكارثية فكان الحرب في العراق. كان الدافع إلى إسقاط صدام حسين سنة 2003، إلى جانب المصالح الجيوسياسية وخاصة تلك المتعلقة بالثروات النفطية الموجودة في المنطقة، التصور الخاطىء للمحافظين الجدد في واشنطن بأن الديمقراطية يمكن تصديرها وفرضها بقوة السلاح. من المعروف أن صدام حسين لم تكن له أي علاقة بعمليات 11 سبتمبر/ أيلول ولكنه كان يعارض، كالنظام الحاكم في إيران، الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرقين الأوسط والأدنى. وكان صدام حسين، الذي كان حليفاً وثيقاً لواشنطن، قد حلّ عليه الغضب بغزوه الكويت سنة 1990م. غير أن الدوافع النبيلة المزعومة لـ«حلف الراغبين» بقيادة واشنطن لشن حرب مخالفة للقانون الدولي يتبين اليوم أنها كانت أكبر محنة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ فيتنام. أدّت هذه الحرب أولاً إلى وقوف العالم العربي الإسلامي ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وضد الغرب بصورة عامة، وألحقت ضرراً خطيراً بحلف شمال الأطلسي. فقد كان العراق قبل سقوط صدام حسين دولة قومية علمانية تُقاد مركزياً بقبضة فولاذية وأصبح اليوم فسيفساء من مراكز القوى المناطقية التي انزلقت في حرب أهلية دامية على امتداد خطوط النزاع العرقي والديني. وفي الوقت نفسه تحوّلت البلاد إلى قلعة للقوى الإسلامية وأصبحت ملاذاً للمقاتلين الجهاديين القادمين من جميع أرجاء العالم العربي الإسلامي كما كانت أفغانستان في عهد الاحتلال السوفييتي. وقد ساعد الاستياء من

التصرفات الأمريكية في العراق، التي تجسدت بأجلى أشكالها في صور التعذيب الذي مارسه الجنود الأمريكيون في سجن «أبو غريب»، والتي أصبحت أيقونات للتعبير عن الظلم وامتهان حرمة الإنسان، ساعد الإسلاميين المتطرفين على إيجاد الذرائع للعديد من العمليات الإرهابية التي نفذ بعضها في أوروبا أيضاً. وفي هذه الأثناء أعادت القاعدة تشكيل خلاياها من جديد وهي اليوم أقوى من أي وقت مضى. أما العرب والمسلمون العلمانيون ذوو التوجهات الديمقراطية والمؤيدون للغرب فلم تبق لهم أي فرصة ليجدوا أذناً صاغية في بلدانهم. لقد أصبح الغرب في الشرق صورة كاريكاتورية لذاته نفسه، عارياً عن كل مصداقية. ولقد أدّت الحقيقة التي اعترف بها الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة كوفي أنان، والقائلة بأن العراقيين أصبح وضعهم اليوم أسوأ من وضعهم تحت الحكم الإرهابي في عهد صدام حسين، إلى جعل القيم الغربية، أياً كانت المعاني التي نفهمها تحتها بالتفصيل، تفقد لفترة طويلة من الزمن في كامل المنطقة كل احترام أو تأييد. فالحرب في العراق لم تساعد على انتشار الديمقراطية في العالم العربي بل بالعكس فقد ساعدت على حدوث مزيد من التطرف باسم الإسلام.

جبهات جديدة، أعداء جدد

علاوة على ذلك سجل أيديولوجيو واشنطن هدفاً في المرمى الصديق يقترب من الخيانة العظمى حتى حسب فهمهم هم أنفسهم. ففي أفغانستان وخاصة في العراق نشأ بعد تغيير نظام الحكم فراغ في القوة كانت طهران المساهم الأكبر في ملئه. فجمهورية إيران

الإسلامية بالذات التي تعتبرها حكومة بوش «دولة مارقة» وتضعها على رأس قائمة «محور الشر» كانت المستفيد الجيوسياسي الأول في الشرقين الأوسط والأدنى. إذ إن الخصم الأكبر لنظام الملالي، نظام حكم صدام حسين الذي خاض حرباً ضد إيران من سنة 1980م حتى سنة 1988م، وطالبان السُّنة الخصوم الألداء للشيعة، جردوا بفضل التدخل الأمريكي من سلطتهم وأسلحتهم. دون أن تريد فتحت واشنطن لنظام الحكم في طهران الباب على مصراعيه في المنطقة. إذ كما رأينا مراراً في السابق فإن النزاعات القائمة هناك متشابكة ومترابطة فيما بينها كما في منظومة من الأنابيب المتداخلة، وتستغل إيران القوة التي اكتسبتها لإقامة «هلال شيعي» يصل عبر العراق ذات الأغلبية الشيعية إلى لبنان، إلى حزب الله، ولقد كانت حرب لبنان في صيف 2006م بين إسرائيل وحزب الله في الوقت نفسه حرباً بالنيابة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران. ثم أدّت قضية فلسطين الباقية بلا حلٍّ إلى حدوث تقارب بين حماس السُّنية وحزب الله الشيعي - وهذا أيضاً تطوُّر لم تكن تريده واشنطن ولا إسرائيل. إن الوضع الحالي في الشرق الأوسط يشبه كومة من براميل البارود مع عدة أسلاك تفجير متوهجة. فلا أحد يستطيع التنبؤ أين سيحدث الانفجار القادم. لكنه سيحدث. وأحد العوامل المساعدة على استعار الحريق الحرب في العراق.

كل حرب يذهب ضحيتها أناس أبرياء، وخاصة عندما تكون حرباً ضد إرهابيين أو رجال عصابات. إذ إن هؤلاء يتحركون ويختبئون عادة في وسط السكان المدنيين. ومطاردتهم المتواصلة، من خلال حملات تفتيش ليلية ثم مقتل الكثيرين منهم تثير الغضب

والحقد لدى أقرباء وأصدقاء الضحايا. لنتذكر فقط حفلات الأعراس الكثيرة في أفغانستان، وأيضاً في العراق، التي قصفت بالقنابل أو أطلقت عليها النار خلال ملاحقة مزعومة للإرهابيين. ومن المعلوم أن الشعور بالعجز والغضب يشكّل أرضاً خصبة مثالية للمجموعات الإسلاموية المتطرفة والإرهابية. وخاصة في المجتمع القبلي الذي يعدّ فيه الثأر من قوانين الشرف.

وهناك مشكلة أخرى في «الحرب على الإرهاب» هي عدم وجود تعريف محدّد لمفهوم الإرهاب وعدم تحديد نوع الإرهاب المقصود. من وجهة نظر واشنطن، والتي تبناها معظم السياسيين والمعلّقين الألمان، تندرج في خانة الإرهاب جميع الفصائل والجماعات التي تستعمل العنف والمعتبرة معادية للغرب أو معادية لإسرائيل ـ بصرف النظر عن دوافعها وأهدافها المختلفة أشد الاختلاف: القاعدة، حماس، حزب الله، الثوار السُّنيون وكذلك جيش المهدي الشيعي في العراق. عدم وجود تمييز بين الفصائل المختلفة يحول دون تحقيق حلول سياسية. ومن هنا يأتي تصنيف سورية وإيران في محور الشر لأنهما يعدّان من الدول الداعمة للإرهاب. ولكن دون إشراك هذين البلدين في المفاوضات لا يمكن بأي حال تحقيق السلام في المنطقة.

إن «الحرب على الإرهاب» تزيد من خطر الإرهاب وتؤدي إلى إهمال الكشف والاستخبار عن طريق الأجهزة الأمنية ولم تنتصر على عدوها الرئيسي الحقيقي القاعدة. فلم يتم التمكن من توجيه ضربة حاسمة لقائديها أسامة بن لادن ونائبه المصري أيمن الظواهري. وبدلاً من التركيز على القاعدة فتحت هذه «الحرب» جبهات جديدة

وخلقت أعداءً جدداً. وإلى جانب ذلك شجعت الحرب على التفكير ضمن قوالب جامدة وقسمت العالم إلى «هم» و«نحن». «نحن»، وبالتحديد الأمريكيون، الضحايا الأبرياء، أما «هم» فهم قوى الشر. غير أننا «نحن» نغفل عن أننا بسبب تبرئة أنفسنا بأنفسنا من كل مسؤولية أو خطأ قد أصبحنا نعتبر في أجزاء واسعة من العالم من «الأشرار» أيضاً. حتى حكومة بوش نفسها تعترف بأن الأعوام الخمسة الأولى من «الحرب على الإرهاب» قد أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 70,000 شخص معظمهم في العراق. للمقارنة: في 11 سبتمبر/أيلول قتل نحو 3,000 شخص. وحسب معلومات الأجهزة الأمنية لم يزد عدد أفراد النواة الرئيسية لتنظيم القاعدة في أي وقت على بضع مئات من النشطاء.

عند النظر إلى المسألة بروح موضوعية بعيدة عن العواطف نرى أن «الحرب على الإرهاب» لا يمكن كسبها. إلا أنها حرب لا نهاية لها ضد عدو غير مرئي، يروح ضحيتها كثير من السكان المدنيين، تلحق ضرراً مستديماً بسمعة الدول الغربية وبدبلوماسيتها، وتؤدي إلى فقدان السياسة الأمريكية والأوروبية كثيراً من نفوذها، وتضيق في الوقت نفسه الحريات الديمقراطية في الداخل باسم الوقاية من الإرهاب. فلم يكن المجتمع المفتوح في أي وقت مهدّداً كما هو اليوم. وأخيراً وليس آخراً فإن «الحرب على الإرهاب» تؤدي إلى إهمال إعادة إعمار أفغانستان وإلى جعل كثير من الموضوعات الهامة في السياسة الدولية لا تحظى بالاهتمام اللازم. وينطبق هذا بنفس الدرجة على انتشار الأسلحة النووية وعلى مشكلة تغير المناخ. إن «الحرب على الإرهاب» تعبير مجازي خاطىء وطريق أيديولوجية ضالة

ستؤدي، إذا لم تصحح، إلى تحمية النزاعات الإقليمية في الشرقين الأوسط والأدنى إلى درجة بالغة الخطورة.

كتاب رائج ذو تأثيرات جانبية

يستند إدراك الغرب للعالم العربي الإسلامي بصورة متزايدة إلى قوالب فكرية جامدة تختزل الواقع الكثير التنوع إلى شعارات أحادية الجانب. وهكذا ترسّخت في وسائل الإعلام الغربية، وفي السياسة وفي أجزاء واسعة من الرأي العام، القناعة بأن المسلم له هوية واحدة هي الهوية الإسلامية التي تجنح نحو الجهاد. ولا يخلو من السخرية أن الإسلامي المتطرف الذي يدعو إلى العنف ضد الكفار يحاجج بنفس الطريقة. فالعنف والإرهاب باسم الإسلام يعمّم ويعتبر منطبقاً على الإسلام بكامله. وبصرف النظر عن أن مثل هذه التعميمات لا تفسر أي شيء فإن الناس ليس لهم هوية واحدة، أو انتماء واحد، وإنما عدة انتماءات يمكن أن تتراكم فوق بعضها أو تنفصل. ومن المعروف أن الأدب الأوروبي والأمريكي المعاصر ينطلق من التمزق الداخلي للفرد كدافع أساسي لسلوكه. وهذا يجعل دهشتنا أكبر أن كتاب صموئيل هنتنغتون «صراع الحضارات» الصادر سنة 1998م، والذي أصبح من الكتب الأكثر مبيعاً، يتبع المعادلة البسيطة «إنسان واحد ـ انتماء واحد». ولو لم يضع هنتنغتون صورة للعالم تقوم على المواجهة ولم يزل لها حتى اليوم تأثير كبير على السياسة الغربية تجاه الشرقين الأوسط والأدنى، لظلت آراؤه مغمورة لا تستحق الذكر. تستند هذه الصورة عن الإسلام إلى أصولية ثقافية تساعد على نشوء صور للعدو، أي صور مختلقة لعدو مختلف.

يقسم هنتنغتون العالم على امتداد «الخطوط الحضارية» التي تُرسم استناداً إلى الديانة السائدة في كل منطقة. ويقتصر اهتمامه على هذا العامل وحده دون غيره. فهو يضع «الحضارة الغربية» و«الحضارة الإسلامية» و«الحضارة البوذية» و«الحضارة الهندوسية»، الخ... مقابل بعضها البعض. ثم يشتم بشكل خاص «الحدود الدامية» بين الغرب والإسلام التي ستنتهي بقوة القانون الطبيعي تقريباً عاجلاً أم آجلاً إلى «صراع الحضارات». وبما أن هذا الشعار سهل التناول ويخاطب العواطف فقد ترك آثاره بسرعة في الصورة الجمعية للغرب عن العالم. ولكنه بذلك لا يصبح أكثر صحة. فالعنف المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والمعارك في العراق وأفغانستان، هل هي تعبير عن صراع بين الحضارات؟ كلا، إنها معارك من أجل القوة والأرض والهيمنة ـ مجموعات إسلامية مختلفة، من ضمنها مجموعات إرهابية أيضاً، تحارب الحكومات المؤيدة لأمريكا والمصالح الغربية وتطالب، كمنظمة حماس مثلاً، بإقامة دولة فلسطينية. ومن الطبيعي أن الأساليب المتبعة في هذه الحرب تستحق الإدانة ولكن المسألة هنا تتعلق بالسياسة وليس بحضارات بكاملها. ولا شك في أن النزاعات السياسية يمكن أن تنشب على امتداد خطوط الانتماء الديني ولكنها ليست بأي حال خلافاً حول ما أنزل الله على رسله من وحي. فما من مؤرخ أو باحث سياسي جاد يمكن أن يدعي بأن النزاع في شمال إيرلندا هو «صراع حضارات» بين أتباع وخصوم كتابات مارتين لوثر. وينطبق الشيء نفسه على الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فهو ليس صراعاً بين اليهودية والإسلام

وإن كان بعضهم يريدون رؤيته كذلك. بل إن المسألة تتعلق بما إذا كان الفلسطينيون سيحصلون على دولة أم لا وضمن أي حدود.

بصرف النظر عن أنه من السخف اختزال الإسلام إلى تنظيم القاعدة فإن صناع الرأي الغربيين يتجاهلون في كثير من الأحيان أن العنف الإسلاموي يذهب ضحيته أيضاً كثير من المسلمين في الدول العربية والإسلامية، في عمليات إرهابية كما حدث، مثلاً، في الدار البيضاء أو القاهرة أو اسطنبول أو الرياض. وينطبق هذا أيضاً على الاغتيالات اليومية تقريباً ضد المدنيين في العراق التي ينفذها بالتبادل متطرفون سنيون أو شيعيون، وعلى الهجمات ضد الجوامع الشيعية في باكستان. عندما نشير إلى هذه الأمور لا يعني هذا بأي حال أننا نقلل من خطر الإرهاب الإسلاموي في الغرب. فهذا الخطر موجود وهو في أوروبا على أعلى درجة في البلدان المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الأمريكية في الشرقين الأوسط والأدنى، أي في بريطانيا.

وبصرف النظر أيضاً عن تنظيم القاعدة الناشط في الدول الغربية فإن العنف الإسلاموي تعبير عن صراع داخل الإسلام، يُدار بمنتهى القوة والعنف ويطغى عليه التفكير القبلي، حول مستقبل الدولة والمجتمع هناك أقلية متطرفة تعتقد أنها تستطيع فرض رؤيتها عن الدولة الدينية على أغلبية السكان. ويتعلق الأمر هنا بمجموعات مختلفة، غالباً من الغرب السُّنة، تفهم الإسلام وتفسر النصوص بطريقة متطرفة. وهي تحاول تبديل حكومات الدول الإسلامية بحكم الخلافة. وفي سبيل ذلك تحارب أيضاً «كعدو بعيد» الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين الذين يدعمون هذه الدول. وتعتقد هذه المجموعات أنها عندما تبث ما يكفي من الخوف في

نفوس الغرب فإنه سينسحب من البلدان الإسلامية ويصبح في وسعهم تحقيق أهدافهم. ويشكّل العراق مركز ثقل هذا التطور، فقد أصبح مختبراً دائماً في قضايا الجهاد مع الإمكانية الكامنة لجر الدول المجاورة أيضاً إلى الهاوية. وإذا ما كنا مصرين حتماً على استعمال تعبير «صراع الحضارات» فإن الأمر يتعلق بصراع حضاري إسلامي داخلي يحاول فيه الدوغمائيون تحقيق أهدافهم دون أي اعتبار للسكان وبطريقة بعيدة كل البعد عن الحرية والديمقراطية. والعدو الحقيقي في هذا الصراع هو المسلم ذو التوجه الليبرالي ـ وبعده تأتي في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها في الشرق الأوسط إسرائيل. على المدى الطويل قد يفشل نموذجهم لأنه لا يلبي الحاجات البشرية. ولكن في المدى المنظور سيسبّب الإسلاميون المستعدون لممارسة العنف كثيراً من الأذى والويل، وبالدرجة الأولى لأن «الحرب على الإرهاب» تصبّ الماء على دواليب طاحونهم.

لو كان هناك «صراع بين الثقافات» فلماذا لم يعامل المسلمون السابقون في المناطق التي احتلوها، المسيحيين واليهود كما عامل مثلاً، المحتلون الإسبان المايا والإنكا في أمريكا اللاتينية؟ أم إن هذه المجازر التي وافقت عليها الكنيسة لا تصنف في خانة صراع الحضارات كما يفهمه هنتنغتون وأنصاره؟ على الأرجح لا، لأن غايتهم هي شيء آخر. فهم يبحثون عن شرعية لسياسة القوة الغربية، العدوانية في حالات ليست نادرة، والتي تولد ردود الفعل المناسبة. من الممكن أن يدرس المرء بموضوعية أسباب هذه الردود ويبحث عن بدائل. إلا أن النتائج لن تكون مشرفة لحكومة واشنطن ولا

لـ«أنصار صراع الحضارات» الكثيرين في أوروبا وإسرائيل الواثقين من تفوقهم أخلاقياً بينما ينعتون خصومهم بكل الصفات الشريرة: هنا العقل والحكمة، وهناك العنف والمزاجية والغرائز الدنيئة. تحت هذا الضوء يبدو أكبر الغباءات السياسية الخارجية بمثابة مهمة تحضيرية.

من الطبيعي أن ضرورة لجم عقلية التفوق الغربية لا يجوز أن تجعلنا نتغاضى عن العنف والقهر في المجتمعات الأخرى أو نبرر انتهاك كرامة الإنسان ومبادىء دولة الحقوق والقانون باعتبارها «خاصية ثقافية» لا علاقة لنا بها. ولكن في الوقت نفسه يجب أن نعلم أن تسعة بالمئة فقط من سكان العالم «بيض» وأن عدد الناس الذين يعتبرون المثل الغربية قدوة لهم يتناقص باستمرار. فالتصور بأننا نستطيع فرض مؤسساتنا وآرائنا على الآخرين غير واقعي إطلاقاً. بل إن الآخر الذي يصبح باستمرار أكثر رشداً ووعياً يطالب بمكان له في الصورة التي نرسمها للعالم، بمكان لعقليات أخرى، وأديان أخرى، ومشاعر أخرى، وأفكار أخرى عن الجمال والحضارة. وهذه مسألة لها علاقة بمصالحنا أنفسنا. سوف يتعين علينا أن نقبل أن قيماً جديدة غير غربية ستؤثر على القيم الغربية القديمة. فالعولمة ليست طريقاً باتجاه واحد. من الطبيعي أن يوجد أيضاً بين المسلمين ما يكفي من المشاعر المعادية للغرب. ولكن إذا لم نتمكن في الوضع الحالي المتفجر من كسب عقول وقلوب غالبية المسلمين سيستمر في المستقبل أيضاً تولد نزاع من الآخر إلى أجل غير محدود.

ولكن في الغرب تقوى صور العدو. يبدو أننا قد أصبحنا أسرى رفضنا العاطفي للإسلام والذي هو في الوقت نفسه تعبير عن الخوف. فالأيديولوجيا تطغى على السياسة الغربية؛ والحوار، والبراغماتية، والاعتدال، تعدّ «تهاوناً»، تعدّ نوعاً من الأحلام الساذجة بالأمن والسلام. إذ إن تعبير «الفاشية الإسلامية» الذي أصبح من التعابير السياسية الشائعة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، يوحي بأن العدو لن يتوانى عن القيام بأي شيء ويستعمل لإعطاء «الحرب على الإرهاب» شرعية إضافية. ويعود هذا التعبير بصورة أساسية إلى المستشرق البريطاني برنارد لويس، أحد مستشاري البيت الأبيض، المعروف بموقفه العدائي تجاه الإسلام. ويعبر هذا التعبير، الذي انتشر في التسعينيات، بصورة عامة عن الحركات الأصولية الإسلامية التي تُعتبر «الخطر الشمولي الثالث» بعد الفاشية والشيوعية. والمقصود بذلك ليس فقط تنظيم القاعدة وإنما أيضاً حماس وحزب الله والإسلاميون المغاربة والجزائريون والأخوان المسلمون المصريون. وبما أن الفاشية والشيوعية في القرن العشرين لم يُنتصر عليهما إلا بالقوة العسكرية والتصميم السياسي من جانب «مجموعة القيم الغربية» فإن خلاصة هذه التجربة تنطبق أيضاً على «الفاشية الإسلامية» في القرن الواحد والعشرين. في الأوقات اللاحقة كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مستعدة لأن تكون رأس حربةِ «صراع الحضارات» ضد «الفاشية الإسلامية». وبذلك تراجع الصراع مع الفلسطينيين من أجل الأرض إلى المرتبة الثانية، إذ من يستطيع مطالبة الدولة اليهودية بالذات بأن تتوصل إلى

حلول توفيقية مع «الفاشيين الإسلاميين» من منظمة حماس ورثة هتلر في العقيدة؟

لكي نعيد إلى الذاكرة بكل جلاء ووضوح ما سبق وأشرنا إليه نؤكد مرة أخرى الحقائق التالية: الأصولية الإسلامية هي في الأصل حركة سياسية تعمل ضد النفوذ الغربي وضد الحكّام الظالمين في البلدان العربية الإسلامية. وهي تشمل حقلاً واسعاً من الحركات السياسية يمتد، كما ذكرنا، من تنظيم القاعدة حتى حزب العدالة والتنمية الحاكم في سورية. والإسلاميون ليسوا بحد ذاتهم من أنصار العنف بل إن جزءاً منهم فقط يعتبر الإرهاب والعنف وسيلة سياسية مشروعة، في النصف الثاني من التسعينيات كانت الإسلاموية قد تراجعت كثيراً كحركة جماهيرية ودخلت سياسياً في طريق مغلق. غير أن «الحرب على الإرهاب» أعطت الإسلاميين دفعاً جديداً وزادت جداً من تطرفهم. لا يوجد روابط تنظيمية ولا قواسم مشتركة سياسية بين القاعدة من جهة وحماس أو حزب الله أو الأخوان المسلمين من جهة أخرى. ومن يساوي هنا بين أشياء غير متساوية إطلاقاً من حيث المضمون لا يختلف عمن يقول بخصوص الظروف الألمانية إن منظمة الألوية الحمراء (إر آ إف) والحزب الاشتراكي الديمقراطي (إ س بي دي) هما وجهان لعملة واحدة.

تستغل الحركات الإسلاموية الدين وتستعمله كأيديولوجيا سياسية لكنها لا تسعى إلى خلق إنسان جديد، على عكس الفاشية والشيوعية. يضاف إلى ذلك أن الحركات الإسلاموية لا تحصل على نفوذها بالضرورة بناء على نظرتها إلى العالم وعقيدتها السياسية وإنما كصمام لتنفيس التوترات الاجتماعية القائمة. فحتى هناك حيث يتولى

الإسلاميون عملياً الحكم، في المملكة العربية السعودية وإيران، يوجد حدّ أدنى من التعددية الاجتماعية، ولا يحكم نظام الحزب الواحد، ولا يوجد تمجيد لا حدود له للقائد، ولا أيديولوجيا أممية (فوق قومية)، ولا صناعة أسلحة موجّهة من الدولة ومهيمنة على القطاعات الأخرى، ولا تحالف بين عامة الناس أو «الطبقة العاملة» من جهة والمركّب العسكري الصناعي من جهة أخرى. ولم تنشأ طالبان ولا القاعدة كردّ على أنظمة ديمقراطية ضعيفة (كالفاشية) ولا كردّ «ثوري» على نظام إقطاعي تجاوزه الزمن (كالشيوعية السوفييتية).

إلا أن هذا لا يعني أنه لا يوجد داخل الحركات الإسلامية نقاط احتكاك مع الأفكار الفاشية أو اليمينية المتطرفة. فالعداء للديمقراطية، واحتقار المثلية الجنسية أو الشذوذ الجنسي، والمواقف المعادية للسامية (أي لليهود)، وتهديد المنحرفين أو الخارجين عن الخط والذي قد يصل إلى درجة القتل، ليست سوى بعض الأمثلة على سلوكهم وتصرفاتهم. علاوة على ذلك يوجد في العالم الإسلامي العديد من أنظمة الحكم الشمولية والتي يصل فيها تمجيد القائد إلى درجة العبادة تقريباً. لكن هذه الأنظمة الدكتاتورية متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية في «الحرب على الإرهاب» ولا تلعب دوراً في موضوع «الفاشية الإسلامية»: آذربيجان، وأوزبكستان، وكازاخستان، وبالدرجة الأولى تركمنستان.

إن الأيديولوجيا هي التي تطغى على إدراك الغرب للإسلام. فما من سياسي غربي أو كاتب غربي جاد سيخطر على باله التحدث عن «الفاشية اليهودية» بخصوص المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المتعصبين جداً والمستعدين غالباً بما فيه الكفاية لممارسة العنف. أو

عن «الفاشية المسيحية» نظراً للنفوذ الواسع للدوائر الأصولية الإنجيلية (البروتستانتية) في واشنطن.

أما الحديث عن «الفاشية الإسلامية» فيقدم تفسيرات سهلة ويثير المخاوف ويدلّ على التصميم. فلو تصرف العالم آنذاك في الوقت المناسب لما استطاع هتلر وستالين فعل ما سببوه من ويلات ومآسٍ. ومن يرفض اليوم «الحرب على الإرهاب» ضد «الفاشية الإسلامية» لا يمكن أن يكون حسب هذا المنطق إلا شامبرلان آخر. أو ينتمي إلى الذين يبقون أبداً أسرى الفكر الماضي؟.

أفغانستان. كيف يخسر الناتو ضد طالبان

رداً على العمليات الإرهابية في 11 سبتمبر/أيلول 2001م بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد شهر من الأحداث حملة عسكرية في أفغانستان بهدف طرد طالبان، الذين يستضيفون القاعدة وزعيمها أُسامة بن لادن، من كابول وإسقاط حكمهم. وبحلول شهر نوفمبر/تشرين الثاني كانوا قد حقّقوا هدفهم. ولم يستخدموا، على عكس ما فعلوه عام 2003م في العراق، القوات البرية العائدة لهم إلا ضمن حدود ضيقة. بدلاً من ذلك تركت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) قوات «التحالف الشمالي»، المتحاربة مع طالبان منذ أعوام، تقوم بالزحف الحقيقي نحو كابول. واقتصر دور الأمريكيين على قصف مواقع طالبان من بعيد ودعم قوات التحالف لوجستياً (بالإمداد والتموين).

وبذلك بدأت المشاكل: أفغانستان مجتمع قبلي ودولة متعددة الشعوب يشكّل البشتونيون نحو 60 بالمئة من إجمالي سكانها. يتألف

الطالبانيون بمعظمهم من البشتونيين، وبصورة رئيسية من سكان الأرياف، ولكن أيضاً ممن يجندونهم من أنصار من بين ملايين اللاجئين البشتونيين الموجودين في باكستان. حتى بدء الهجمات الأمريكية كان طالبان يسيطرون على 90 بالمئة من أراضي أفغانستان. أما التحالف الشمالي فكان يتألف بصورة رئيسية من الطاجكيين والأوزبكيين وكان يسيطر على 10 بالمئة فقط من البلاد في الشمال. بعد دخول التحالف إلى كابول استولى فوراً على الحكم هناك. وعلى التوازي اتفقت الأسرة الدولية على بداية سياسية جديدة في أفغانستان. في مؤتمر انعقد في فندق بيترسبرغ قرب بون وضعت في ديسمبر/ كانون الأول 2001م هياكل النظام الجديد للدولة والحكم. وعُيّن رئيساً مؤقتاً للدولة البشتوني حامد كرزاي القريب من المحافظين الجدد الأمريكيين والذي ثُبّت في منصبه في الانتخابات الحرة الأولى التي جرت عام 2004م. وفي العام التالي جرت انتخابات برلمانية مشكوك في سلامتها. فالأحزاب ممنوعة في أفغانستان وبدلاً منها انتخب مرشحون منفردون من بينهم كثير من أمراء الحرب ومهربي المخدرات السابقين الذين أسكتوا منافسيهم سلفاً عن طريق التهديد أو القتل.

دولة جديدة بُنيت على الرمل

وقع المشاركون في مؤتمر بيترسبرغ في ثلاثة أخطاء. من الناحية الأولى تمَّ تثبيت استيلاء التحالف الشمالي على السلطة في كابول كأمر واقع. صحيح أن حامد كرزاي بشتوني ولكن الحكام الحقيقيين منذئذ هم من الطاجكيين. فهم يسيطرون على الوزارات

الأساسية ويتحكمون بالموارد المالية للدولة، وبالتحديد بالمعونات الخارجية التي تصل إلى مليارات الدولارات والتي يعيش منها إلى حدّ كبير الاقتصاد الأفغاني. لم تؤد الانتخابات إلى حدوث أي تغيير في هيمنة الطاجكيين لأن القرارات الهامة لا تتخذ في البرلمان وإنما في الغرف الخلفية المغلقة. فالسياسة في أفغانستان تقوم إلى حدّ بعيد على نظام المحسوبية الذي يتحكم فيه زعماء محليون بشبكات وجماعات واسعة النفوذ. وإذا ما نظرنا إلى تاريخ أفغانستان الحديث منذ منتصف القرن الثامن عشر نلاحظ أن حاكماً واحداً في كابول كان غير بشتوني، وهذا الملك تمَّ اغتياله. ولا يمكن أن نتصور أبداً أن يقبل البشتونيون على المدى الدائم بهيمنة الطاجكيين في أفغانستان. ولما قبل مؤتمر بيترسبرغ بالواقع الذي خلقه الطاجكيون في كابول مهّد بصورة غير مباشرة الطريق أمام استئناف الحرب الأهلية وتفكك الدولة. ففي أفغانستان وفي العراق على حدّ سواء يتبين أن الغرب، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية، كان متأثراً إلى حدّ كبير عند فرضه النظام السياسي الجديد بإيمانه المطلق تقريباً بالقوة الشافية للديمقراطية. غير أنهم غفلوا جميعاً عن أنه لا توجد في كلا الحالتين القاعدة الاجتماعية اللازمة لنظام برلماني على طراز وستمنستر. كلا الدولتين مجتمع قبلي يتقدم فيه الولاء للعشيرة أو المجموعة التي ينتمي إليها الفرد على الولاء للدولة المركزية.

وبذلك نأتي إلى الخطأ الثاني. بعد انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان تنافس المجاهدون، أي «المقاتلون في سبيل العقيدة» الذين كانوا يتلقون الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، حتى الموت على الحكم في كابول. وخلال هذا

الصراع دمّروا في بداية التسعينيات العاصمة كابول عن بكرة أبيها وألحقوا الخراب والدمار بالمناطق الأخرى من البلاد. وبدلاً من محاسبة هؤلاء المتاجرين بالحرب، المسؤولين عن مقتل عشرات الآلاف من الناس، تمَّ تكريمهم في مؤتمر بيترسبرغ ثم تولوا فيما بعد في حكومة كرزاي مناصب وزارية أو حكام أقاليم. وبذلك تمَّ تعيين التيس مسؤولاً عن الحديقة (أو الثعلب حارساً للدجاج). وعند نقل هذا الوضع إلى الظروف الألمانية سيكون تقريباً كما لو أنه تمَّ بعد الحرب تعيين غوبلز أو هيملر وزيراً للداخلية في الحكومة الألمانية الأولى برئاسة أديناور. وفي الوقت نفسه نُعِتَتْ طالبان بكل الصفات الشريرة. وعلى الرغم من أنهم ظلوا بعد سقوطهم أيضاً عامل القوة الحاسم بين البشتونيين، رفضت واشنطن رفضاً قاطعاً إدخال ممثلين لهم في النظام الجديد ولو على الأقل من بعض قادتهم المعتدلين أو من زعماء القبائل القريبين منهم. قد يبدو هذا القرار مفهوماً من الناحية العاطفية لكنه كان من الناحية السياسية قراراً خاطئاً جداً، شأنه شأن قرار حلّ الجيش العراقي بعد سقوط صدام حسين. في كلا الحالتين تمَّ بذلك، إلى حدّ ما، بِجَرَّةِ قلم خلق عشرات الآلاف من «رجال المقاومة».

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن البشتونيين لا يساوون بين طالبان وأمراء الحرب. إذ إن طالبان، والترجمة الحرفية لكلمة «طلاب المدارس الدينية»، نشأت في سبتمبر/أكتوبر (أيلول/تشرين الأول) 1994م في منطقة قندهار تحت قيادة ملّا عمر ذي الشخصية الكاريزماتية وكانوا يريدون إنهاء حالة العنف وانعدام القانون في ظل حكومة المجاهدين من لوردات الحرب وإقامة دولة إسلامية «حقيقية».

وبصرف النظر عن أيديولوجيتهم التي تعود إلى العصر الحجري لقي هذا الهدف التأييد من غالبية البشتونيين، وخلال وقت قصير تمكن الطالبان، بدعم من المخابرات الداخلية الباكستانية، من احتلال إقليم بعد الآخر إلى أن استولوا بعد مرور أقل من سنتين على تأسيسهم على العاصمة كابول.

أما الخطأ الثالث فقد نجم عن الخطأ الثاني إذ إن المشاركين في مؤتمر بيترسبرغ انطلقوا من أن العداوات بين الأعراق والقبائل والجماعات الدينية المختلفة، وخاصة بين المجاهدين أنفسهم، سيتم تجاوزها مع قيام النظام الجديد. بجهل كامل للظروف والعقليات الأفغانية اعتقد الأمريكيون والأوروبيون أن سقوط طالبان كان بمثابة نقطة انعطاف تاريخية ستساعد على قيام الديمقراطية وستنهي، في الوقت نفسه، بلمسة سحرية الحرب الدائرة في أفغانستان بلا انقطاع منذ عام 1978م ـ 1979م. وبناء على ذلك لم ير المؤتمر حاجة إلى التفاوض على وقف لإطلاق النار أو إلى المطالبة بنزع أسلحة الجماعات المختلفة. وكان هذا خطأً وخيم العواقب كما تبين قريباً فيما بعد.

لا يمر سوى وقت قصير نسبياً حتى تصبح قوات التدخل الأجنبية، التي تريد إحداث تغييرات سياسية بواسطة الجيش، في نظر السكان قوة احتلال. ففي أفغانستان وفي العراق أيضاً رحّب السكان في بادىء الأمر بالبداية الجديدة. في أفغانستان تبخر التأييد والأمل في حياة أفضل خلال سنتين، وفي العراق خلال أقل من سنة واحدة في كلا الحالتين لعب الجهل الثقافي الذي أبداه الغرب تجاه المجتمع الإسلامي دوراً أساسياً، بصرف النظر عن الأخطاء السياسية

والاستراتيجية الكثيرة. فيما يتعلق بأفغانستان تبين كم كان وخيماً عدم إبداء حكومة بوش أي اهتمام للمشاركة في مشروع «التكوين القومي» العسير جداً والذي يحتاج بلا شك إلى زمن طويل. فمن وجهة نظرها كانت المشكلة الأفغانية قد انتهت بسقوط طالبان. كانت حكومة بوش لا تريد زجّ الكثير من قواتها ومواردها في أفغانستان لأنها كانت تستعد للغزو التالي أي للحرب في العراق. بالنسبة لواشنطن لا تشكّل أفغانستان سوى مخفر خارجي استراتيجي في «الحرب على الإرهاب» التي اتخذت بدورها ذريعة لإقامة قواعد عسكرية أمريكية وأطلسية في آسيا الوسطى أيضاً، وخاصة في قرغيزستان. وبذلك أصبح حلف شمال الأطلسي غريم جيوستراتيجي لروسيا والصين في التنافس على احتياطات النفط، وعلى الأخص الغاز، في مجموعة الدول المستقلة.

اتفق الأمريكيون والأوروبيون في بادىء الأمر على تقسيم العمل في أفغانستان. فالقوات الأمريكية (المدعومة من قوات بريطانية) واصلت العملية، التي بدأت مع الحملة العسكرية على أفغانستان والمسماة «إنديورنغ فريدم» (الحرية المستمرة)، في جنوب وشرق البلاد لكي تحارب هناك الطالبان والقاعدة. المقر الرئيسي لهذه العملية موجود في تامبا فلوريدا وهي جزء من ذلك التحالف المسمى «حلف الراغبين» والمسؤول أيضاً عن حرب العراق. وفي الوقت نفسه تمَّ تشكيل قوات «إساف» أي «القوة الدولية لدعم الأمن». وهي قوة حماية تابعة للأمم المتحدة أقرها مجلس الأمن الدولي وموضوعة تحت قيادة حلف شمال الأطلسي، وتتألف من

جنود يتبرعون طوعاً لهذه المهمة ومن أموال تقدمها الدول المشاركة، مهمتها تحقيق النظام الداخلي في أفغانستان والمحافظة عليه.

وتشارك في قوات إساف دول أوروبية بالدرجة الأولى وخاصة بريطانيا وألمانيا وهولندا وتركيا، كما أن كندا تشارك بفرقة عسكرية كبيرة. كانت الفكرة في الأصل تقوم على الفصل الواضح والكامل بين محاربة الإرهاب من جهة وعملية إعادة الإعمار المدنية المحمية عسكرياً من جهة أخرى. وهذا يعني بالعبارة المبسطة: الأمريكيون يطاردون الإرهابيين والأوروبيون يعيدون إعمار البلد. إلا أن عمل إساف كان في بادىء الأمر مقتصراً على كابول. وفي عام 2003 جرى توسيعه ليشمل المناطق الشمالية، وبعد ذلك بوقت قصير، المناطق الغربية، وفي عام 2006 كامل البلاد. وعلى التوازي أزيلت الحدود بصورة متزايدة بين مهام قوات «إساف» ومهام قوات «الحرية المستمرة». ومنذ عام 2006 يحارب جنود «إساف» وبينهم جنود ألمان أيضاً، في شرق وجنوب أفغانستان بصورة علنية إلى جانب الأمريكيين في إطار محاربة للإرهاب أصبح في هذه الأثناء كثير من البشتونيين يعتبرونها حرباً ضد شعبهم. وهذا يفسر العمليات المتزايدة التي ينفذها طالبان ضد العاملين في منظمات الإغاثة الغربية وضد جنود إساف. وفي مايو/أيار 2007م قتل في عملية انتحارية في كوندوز لأول مرة جنود ألمان أيضاً.

من يحارب في أفغانستان ضد مَنْ وتحت قيادة مَنْ فهذا أمر يزداد غموضاً عاماً بعد عام. وهذا الغموض مقصود لأن مهمة إساف لا تشمل أي عمليات حربية في إطار «الحرية المستمرة». ولكن على أرض الواقع فهذه هي الحالة القائمة منذ فترة طويلة من الزمن كما

يؤكد ذلك أيضاً إرسال الطائرات الحربية الألمانية من طراز تورنادو إلى أفغانستان في ربيع عام 2007م وهو قرار مختلف عليه في ألمانيا. والحكومة الألمانية تتحاشى شأنها شأن حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي ينجر بدوره أكثر وأكثر إلى حرب بدون هدف واضح وبدون إطار زمني محدّد وبدون «خيار للخروج»، الحديث بصورة صريحة وواضحة عن هذا الموضوع. وذلك لأن الحرب في جبال الهندوكوش لا تحظى بالتأييد في أوساط الرأي العام الألماني ولا في أوساط الرأي العام الأوروبي، وخاصة لأنها حرب لا يمكن كسبها. إلا أن الحكومة الألمانية لا تبدي أي استعداد لتغيير هذا الخط وتتمسك بحجج مشكوك في صحتها بهذه العملية التي ستكون نهايتها بالنسبة للإساف (القوات الدولية) وللناتو (حلف شمال الأطلسي) مأساوية كالعمليات الأمريكية البريطانية في العراق.

منذ فترة طويلة من الزمن خرجت الأوضاع في أفغانستان عن نطاق السيطرة. ومن المساعدات المالية الدولية التي بلغت مليارات الدولارات لا يصل سوى أقل من القليل إلى المناطق الواقعة خارج العاصمة كابول.

فالفساد والمحسوبيات جعلت الجزء الأكبر من الأموال يختفي أو يستفيد منه فقط عملاء المحافظ أو الوزير أو الموظف المختص. فلم يزل 60 بالمئة من البلاد بدون كهرباء و80 بالمئة بدون مياه شرب، بينما يبلغ معدل البطالة (حسب الإحصائيات الرسمية) 30 بالمئة. وفي الوقت نفسه تلاعبت واشنطن بواسطة سفيرها في كابول بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية لصالح حامد كرزاي مما جعل السكان الأفغان يتهمونه بأنه عميل للأمريكيين. ولكن على الرغم من

كل التلاعبات لم يتمكن من بناء قاعدة له بين السكان البشتونيين. وحتى قبيلته نفسها، التي جاء من صفوفها عدة ملوك أفغانيين، لا تؤيده التأييد الكامل. كرزاي، الذي ظل زمناً طويلاً النجم المدلل لدى وسائل الإعلام في الغرب، رئيس بلا شعب ولا يتجاوز نفوذه حدود العاصمة كابول. ولو تخلى عنه الأمريكيون لكان، على أرجح الظن، خلال يوم واحد خارج الحكم أو في القبر.

لا سلطة للمخدرات؟

بسرعة كبيرة فهم أمراء الحرب وقادة المجاهدين سابقاً، الذين أصبحوا مدللين منذ مؤتمر بيترسبرغ، قواعد اللعبة في النظام الجديد. فقد منحوا الحرية المطلقة في أن يفعلوا ما يشاؤونه في مناطقهم طالما أنهم لا يبدون أي تأييد لطالبان أو للقاعدة. وهم يستغلون هذه الحرية بأن يشجعوا بكل قواهم زراعة المخدرات، المصدر الرئيسي لدخلهم. وإنه لمما يثير السخرية أن زراعة الأفيون الخام قد توقفت بضع سنوات في أيام حكم طالبان. ولكن منذ سقوطه انتعشت هذه الزراعة وتوسعت إلى حدّ كبير. إذ إن أفغانستان تنتج اليوم 40,000 طن من الهيروين كل عام (2006م) وتغطي بذلك 90 بالمئة من الطلب العالمي و100 بالمئة من الطلب الأوروبي. وفي الجنوب والشرق أيضاً، في منطقة النفوذ الطالباني، أصبحت زراعة المخدرات في هذه الأثناء المصدر الرئيسي للدخل. فقط في المناطق التي يؤيد فيها السكان البشتونيون طالبان ويحمونهم، تقوم القوات الدولية، بقيادة الأمريكيين والبريطانيين، بتدمير حقول الأفيون الخام تدميراً منهجياً وشاملاً. أما في بقية أجزاء البلاد فلا تدمر نبتة واحدة.

أدّى عجز الحكومة الأفغانية عن كسب الاحترام والهيبة اللازمة للحكم، وكذلك خضوعها الظاهر للأوامر الأمريكية إلى دخول البلاد في طريق سياسي مغلق. يُضاف إلى ذلك القيادة السيئة للمسؤولين والمساوىء الأساسية الموجودة تقليدياً في المجتمع الأفغاني وهي المحسوبية والفساد والتفكير القبلي. هذه الشروط الإطارية العامة سهّلت عودة طالبان. يضاف إلى ذلك تنامي المشاعر المعادية للغرب والمعادية لأمريكا في أفغانستان نتيجة حرب العراق ونتيجة غوانتانامو باي حيث سجن كثير من الأفغانيين الأبرياء بالدليل القاطع سنين طويلة ولم يزل بعضهم في السجن حتى اليوم. وهناك سبب هام آخر لاستعادة طالبان كثيراً من قوتهم هو الجهل الغربي والعنجهية الغربية. فقد نقلت «الحرب على الإرهاب» إلى مناطق القبائل البشتونية لمطاردة عناصر القاعدة وقادة طالبان دون أي اعتبار للخسائر التي تقع في أوساط السكان المدنيين.

وحسب قانون الشرف لدى القبائل يجب الثأر لكل شخص يقتل من القبيلة. إلا أن الثأر يمكن أن يُستعاض عنه بدفع فدية مالية محدّدة. ولكن من وجهة نظر قوات «إساف» وقوات «إنديورينغ فريدم» سيكون دفع مثل هذه الفدية بمثابة اعتراف بالذنب ولذلك يعتبر غير وارد: وعلى أي حال فإن جنودهم «الطيبين» يقاتلون ضد الآخرين الأشرار. فعندما يقتل إذن في سياق عملية ضد الإرهاب عن طريق الخطأ خمسون مدنياً كانوا مشاركين في حفلة عرس، على سبيل المثال، وكان الضحايا ينتمون إلى خمس قبائل مختلفة فإن هذا الخطأ سيكون من نتيجة أن خمس قبائل مع آلاف الرجال والأبناء سيعتبرون الغرب بمجمله عدواً ويلتحقون بصفوف المقاومة. وقد

حدث التطور نفسه في وقت لاحق في العراق في المناطق القبلية السُّنية هناك. ويبدو أن الأمريكيين غير قادرين على التعلم من أخطائهم.

بسياستها الخاطئة دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الناس إلى أحضان طالبان. استراتيجية تعتمد بالدرجة الأولى على القوات العسكرية، ومعونات تنموية قليلة جداً، وسياسة معادية للمخدرات موجّهة ضد الفلاحين البشتونيين ترمي إلى إفقارهم وتجويعهم، هذه هي الأخطاء الرئيسية التي يقع فيها الأمريكيون.

خلال الفترة الممتدة من عام 2002م حتى عام 2006م أنفق في أفغانستان 82,5 مليار دولار على العمليات العسكرية، ولكن فقط 7,3 مليار دولار من أجل إعادة الإعمار. وبذلك تزيد النفقات العسكرية بمقدار 1000 بالمئة عن معونات التنمية. على الرغم من ذلك لم تحقق محاربة الإرهاب أي نجاح ملموس. فلم تقض على قادة طالبان ولا على القاعدة،ولا على بنيتها التحتية.

في المناطق الجنوبية المضطربة اعتمدت القوّات الغربية، بشكل خاص، على القنابل بدلاً من الاعتماد على الخبز والمعونة. ونتيجة لهذه السياسة يقف الجنوب أمام كارثة إنسانية. خوفاً من هجمات قوات «إنديورينغ فريدم» وقوات «إساف» أقيمت مخيمات للاجئين، والأطفال يموتون جوعاً أمام بوابات المعسكرات الغربية. وقد أدّى التدمير العدواني لحقول الأفيون إلى سلب كثير من الفلاحين الفقراء مصدر رزقهم الوحيد وإلى زيادة الأزمة حدة. وهكذا فإن الفقر المدقع والشعور بظلم لا يُحتمل يدفعان السكان إلى أحضان طالبان

الذين يهتمون بحاجات الناس وهمومهم. وفي الوقت نفسه يعتبر كثير من الأفغان «الغرباويين» قليلي الأدب تجاه النساء، وأنانيين، وعنفوانيين، وغير أخلاقيين وغير صادقين؛ هذا ما توصلت إليه دراسة أجراها «سنليس كاونسل» الكندي وهو مركز دولي للأبحاث الفكرية له مقرّ في كابول أيضاً. بناء على ذلك يتضح أن الغرب قد فوّت فرصة التعرف على الاختلافات الثقافية القائمة وتجاوزها: «لقد خسرت الأسرة الدولية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، المعركة من أجل كسب قلوب الأفغان وعقولهم».

ما الذي يعلمه التاريخ

إنها مسألة وقت فقط حتى تمتد ثورة طالبان لتشمل بقية المجموعات السكانية غير البشتونية ولتشارك هذه المجموعات في المعارك. لكي تحول على الأقل دون اقتحام طالبان لهما ولكامل البلاد مجدداً في يوم من الأيام. وإذا ما حدث هذا يمكن أن ينجرّ حلف شمال الأطلسي وقوات إساف بسرعة إلى صراع بين جماعات متخاصمة لا طائل فيه ولا أمل، وسيكون هناك على الدوام خطر تورط القوات الغربية نفسها في هذه المعارك. الشيء الواضح تماماً هو أن الغرب لن يستطيع فرض السلام في أفغانستان وأنه قد خسر «الحرب على الإرهاب» هناك. ولكن في الوقت نفسه من المستحيل تماماً أن يقرّ حلف شمال الأطلسي بهزيمته أمام طالبان ـ فلو اضطر الحلف العسكري الغربي إلى الاستسلام أمام جماعة من رجال العصابات لبدا غير جدير بالبقاء. أي إن حلف شمال الأطلسي وإساف سيرسلان مزيداً ومزيداً من الجنود والمعدات العسكرية إلى

أفغانستان، ومن الممكن أن يطبق الأمريكيون في إدارة الحرب أساليب أكثر عنفاً وشراسة ـ ومع ذلك لن يحققوا أي نصر.

بل بالعكس فإن هذا التصعيد لن يؤدي إلا إلى زيادة قوة طالبان. في فترة الاحتلال السوفييتي كان هناك 100,000 جندي سوفييتي و100,000 جندي أفغاني يقاتلون ضد المجاهدين. وفي النهاية انتصر المجاهدون على موسكو مما أدّى بدوره إلى تسريع سقوط الأمبراطورية السوفييتية. واليوم يقاتل في أفغانستان 20,000 جندي من «إنديورينغ فريدم» ونحو 20,000 جندي من «إساف»، يساندهم 44,000 جندي أفغاني ولكن لا يمكن الاعتماد عليهم إلا بحدود ضيقة. فهل هناك سبب منطقي للافتراض أن الغرب سيحقق في أفغانستان ما فشل في تحقيقه السوفييت؟ يبدو أن التاريخ يعيد نفسه: آنذاك كان السوفييت يسيطرون على المدن ولكن لا يسيطرون على الأرياف. ومن الممكن أن يكون حال القوات الغربية مشابهاً عما قريب.

على مدار التاريخ كانت أفغانستان نقطة تقاطع العديد من طرق القوافل من مثل طريق الحرير، وكانت على الدوام أيضاً معبراً لمرور المحتلين الأجانب ومن بينهم الإسكندر الكبير قبل الميلاد. وفي القرن التاسع عشر تصادمت هنا وجهاً لوجه مناطق نفوذ روسيا والهند البريطانية. فخاضت بريطانيا ثلاث حروب في أفغانستان بهدف إخضاع البلاد ودحر النفوذ الروسي. كانت الحملة الاستكشافية الأولى تتألف من 16,000 جندي. في سنة 1841م قتلوا جميعاً، باستثناء رجل واحد، على يد رجال القبائل الأفغان. وقد تركوا ذلك الرجل الأخير حياً لكي يروي قصة ما حدث. بعد الحرب العالمية الثانية سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التقرب السياسي من باكستان والهند

مما جعل أفغانستان تسعى إلى التقرب من موسكو. بالنسبة لأفغانستان يُعدّ الجار الشرقي باكستان خصماً استراتيجياً كبيراً. كانت كابول تخشى على الدوام أن تتمكن إسلام آباد، بمساعدة البشتونيين الذين يعيشون على جانبي الحدود، من التأثير على السياسة الداخلية الأفغانية. وقد أثبت نشوء طالبان وصعودهم أن هذه الخشية كانت مبررة. إذ لولا المساندة الباكستانية لما استطاعوا أبداً القيام بمسيرتهم المظفَّرة.

بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001م انضمت إسلام آباد رسمياً إلى حلف «الحرب على الإرهاب»، لكنها ترى في حكومة كابول، التي يسيطر عليها الطاجيك، خصماً لها. وبالفعل فإن علاقات حكومة كرزاي مع الهند، العدو اللدود لباكستان، أفضل جداً من علاقاتها مع باكستان. فلم يمض وقت طويل حتى استأنفت باكستان دعمها لطالبان ـ وأيضاً كرد على العلاقات التي أصبحت وثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند.

ومما يزعج إسلام آباد بشكل خاص اعتراف واشنطن بالهند كقوة نووية بينما توجه في الوقت نفسه الانتقاد إلى الترسانة النووية الباكستانية، ولذلك تسمح السلطات الباكستانية لطالبان بالتحرك والعمل في المناطق الحدودية المجاورة لأفغانستان بحرية كاملة تقريباً. كما أن أسامة بن لادن وقيادة القاعدة موجودون على الجانب الباكستاني من الحدود، رسمياً دون علم السلطات. وهكذا يتبين مرة أخرى أن كل شيء مرتبط بكل شيء آخر، وأن «الحرب على الإرهاب» لا تقدم أي حلّ للمشاكل.

* * *

العراق
السير دون توقف نحو الهاوية

بدأت مأساة العراق الحديث، الذي كان في يوم من الأيام المهد لأولى الحضارات المزدهرة في تاريخ البشرية، مع تأسيس الدولة سنة 1921.

منذ ذلك الوقت وقعت البلاد، التي رسم البريطانيون حدودها اعتباطياً بالمسطرة، في مهب السياسة الدولية بعدما كانت قبل ذلك إقليماً عديم الأهمية في الأمبراطورية العثمانية. ويعود السبب في ذلك، بالدرجة الأولى، إلى النفط. إذ إن العراق لديه بعد المملكة العربية السعودية أكبر احتياطي من النفط في العالم. إلا أن الدولة العراقية كانت موجودة على الورق فقط لأن أصحاب السلطة الحقيقيين كانوا وظلوا زعماء القبائل المحليين والقادة الدينيين. بعد تأسيس العراق مباشرة بدأت في جميع أنحاء البلاد ثورة ضد الاحتلال البريطاني قتل خلالها نحو 10,000 عراقي وأكثر من 2000 بريطاني. من أجل تهدئة الوضع قررت لندن اعتماد نظام للحكم المباشر، شبيه بالحكم في الهند، وعيّنت سنة 1921 فيصل بن الحسين، ابن شريف مكة، ملكاً على العراق وفي الوقت نفسه

تقاسمت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا حقوق استخراج النفط العراقي. وكانوا يدفعون للحكومة العراقية مبلغاً معيناً، لكنه لم يكن يشكّل سوى جزء ضئيل مما يحققونه من أرباح.

في عام 1958م حدث أخيراً الانعطاف التاريخي: قام الجيش بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال عبد الكريم قاسم وأسقط النظام الملكي. ثم أعلن قيام الجمهورية العراقية. أنهى الانقلابيون العلاقات المتميزة مع الغرب، وأعلنوا عزمهم على إجراء إصلاح زراعي، وأمّموا بعض أجزاء الصناعة النفطية، واتبعوا سياسة خارجية متفقة مع الخط السوفييتي. بعد ذلك بدأ ربيع قصير من الحريات العامة بما فيها حرية الصحافة، وأصبح الأكراد في الشمال يعتبرون شركاء للعرب متساوين معهم في الحقوق والواجبات. ولكن بسبب غياب القاعدة الاجتماعية، نتيجة عدم وجود طبقة وسطى، سقطت السياسة العراقية في مستنقع المصالح المتناقضة والصراع على السلطة وتتالت الانقلابات العسكرية واحداً بعد الآخر، وقتل جميع رؤساء الحكومات، باستثناء واحد منهم، بعد أشهر قليلة من توليهم الحكم، برصاص خليفة المقتول. في سنة 1968م وصل حزب البعث إلى الحكم نتيجة انقلاب عسكري ثم شهد حملات تطهير دامية إلى أن انتزع صدام حسين في سنة 1979م الحكم وتولى قيادة الحزب والدولة وظل يحكم البلاد بأقصى درجات العنف والقسوة حتى الغزو الأمريكي البريطاني سنة 2003م.

العراق دولة مصطنعة تفتقر إلى الشعب الموحد القادر على المحافظة على تماسك الدولة. هناك ثلاث مجموعات سكانية كبيرة: في الشمال معظم السكان من الأكراد السُّنة الذين ليسوا عرباً ولكنهم

يتألفون كالعرب من كثير من القبائل والعشائر. يشكّلون نحو 20 بالمئة من إجمالي السكان، ويشكّل نفس النسبة تقريباً السُّنة العرب المقيمون في وسط العراق. نحو 60 بالمئة من السكان هم من الشيعة العرب الذين يعيش معظمهم في الجنوب. وهناك جماعات عرقية ودينية أخرى، من بينها التركمان والمسيحيون، لكنها أقليات عديمة الأهمية كمياً وسياسياً. من أجل تقوية السلطة المركزية وتمتين سلطته الشخصية اعتمد صدام حسين على الجيش وأجهزة المخابرات. وفي الوقت نفسه أصبح حزب البعث، القومي العربي في الأصل، مجمعاً لأنصاره وأتباعه فقد شغل جميع المناصب القيادية تقريباً بأشخاص من عشيرته. حافظ على تماسك البلاد بقبضة فولاذية، ولاحق بلا رحمة الشيعة والأكراد، بينما احتفظ السُّنة في عهد صدام حسين أيضاً بدورهم القيادي في العراق الذي يعود إلى أيام الحكم العثماني.

صدام والتبعات

لا شك إطلاقاً في أن صدام حسين كان من أسوأ الحكام المستبدين في القرن العشرين. غير أن صعوده ما كان ممكناً لولا الدعم الكبير الذي تلقّاه من الولايات المتحدة الأمريكية ومن دول أوروبية وعربية أيضاً. من الناحية الأولى بسبب ما في العراق من ثروات نفطية ضخمة، ومن الناحية الثانية بسبب الحرب التي شنّها سنة 1980م على إيران نتيجة جهله بواقع الأمور اعتقد صدام أن البلد المجاور أصبح فريسة سهلة بسبب الفوضى التي أعقبت قيام الثورة ضد الشاه. كان يريد تغيير مسار الحدود في شط العرب لصالح العراق، واحتلال إقليم خوزستان الإيراني الغني بالنفط والذي غالبية

سكانه من العرب ـ الأمر الذي كانت تريده أيضاً البلدان الأوروبية والعربية المؤيدة لصدام لأنها كانت ترى في الجمهورية الإسلامية تهديداً لها أو لمصالحها. إلا أن حسابات صدام لم تتحقق. ففي سنة 1988م انتهت الحرب بوقف لإطلاق النار على امتداد الحدود القديمة. أسفرت الحرب عن مقتل 250,000 عراقي وأكثر من مليون إيراني. وبينما كان العراق يملك قبل الحرب (1979م) احتياطياً نقدياً قدره 35 مليار دولار بلغت ديونه بعد الحرب أكثر من 80 مليار دولار.

غير أن غضب الغرب على صدام حسين لم ينفجر إلا بعد هجومه على الكويت في أغسطس/ آب 1990م إذ قام تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بطرد القوات العراقية من هناك في فبراير/ شباط 1991م في ما يسمى حرب الخليج الثانية. باستيلائه على الكويت هدّد صدام حسين بصورة مباشرة المصالح الجيوسياسية الغربية، وبالتحديد مصادر التزود بالنفط. اعتباراً من تلك اللحظة أصبح صدام حسين يعتبر دكتاتوراً عديم الضمير، وبدأوا بكشف ما قام به من فظائع ومنها: استخدام الغازات السامة (الأمريكية) ضد الأكراد سنة 1988م، وقمع الثورة الشيعية في جنوب العراق سنة 1991م. بسبب الهجوم العراقي على الكويت فرضت الأمم المتحدة عقوبات على البلاد أدّت إلى إفقار فئات واسعة من السكان. فقد توفي مئات الآلاف من العراقيين بسبب عدم توفر الرعاية الطبية، أو بسبب نقص التغذية، وخاصة في صفوف الأطفال، أما برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي أقرّته الأمم المتحدة سنة 1995م فلم يكن كافياً لتخفيف حدّة الحرمان والفقر. إضافة إلى ذلك فقد تعرّض من جانب

نظام الحكم العراقي ومن جانب الحكومة الأمريكية على حدّ سواء، للتلاعب واستعمل مراراً وتكراراً كوسيلة للضغط. فالاستعداد للسير فوق الجثث كان كبيراً جداً لدى كلا الطرفين.

أما الحرب ـ المخالفة للقانون الدولي ـ ضد العراق في مارس/ إبريل (آذار/ نيسان) 2003م لإسقاط صدام حسين فقد تمَّ تبريرها من قبل حكومتي بوش وبلير بألاعيب مقصودة لخداع الرأي العام العالمي وصلت إلى حدّ اختلاق أكاذيب مصورة وعرضها في وسائل الإعلام بطريقة مؤثرة. ومن الأحداث التي دخلت التاريخ ما فعله وزير الخارجية الأمريكية آنذاك كولن باول الذي عرض في فبراير/ شباط 2003م أمام مجلس الأمن الدولي أدلة مزورة لإثبات الوجود المزعوم لأسلحة دمار شامل عراقية. أسلحة كان آنذاك كل من يريد أن يعرف يستطيع أن يعرف أنها لا وجود لها. وينطبق الشيء نفسه على الصلات المزعومة بين صدام حسين وتنظيم القاعدة. وحتى قبل بدء الحرب كان واضحاً تماماً أن إسقاط نظام الحكم لن يكون التحدي العسكري والسياسي الحقيقي، وإنما ما يأتي بعده.

قبل حرب العراق وبعدها لم يتعب دعاتها من إبراز النظام الجديد التاريخي المرتقب. هكذا، كما في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية حيث حلّت الديمقراطية محل الاستبداد، سيشهد العراق أيضاً ربيعاً سياسياً وستؤدي الظروف الجديدة هناك إلى نشر الديمقراطية في المنطقة العربية بأسرها وإلى إنهاء نزاع الشرق الأوسط بلمسة سحرية، فقط لأن حماس ستفقد بعدئذ «الجهة التي تمولها» لقد شاركت شخصياً في كثير من النقاشات المفتوحة والمساجلات التلفزيونية التي شارك فيها أناس أذكياء أيضاً كانوا

يتمسكون بإصرار بهذا التصور السحري الذي يفتقر إلى جميع قواعد العلم والمنطق. إذ كانت الإشارة إلى الحقيقة البسيطة، وهي أن الظروف الاجتماعية والشروط الإطارية السياسية في ألمانيا واليابان سنة 1945م لا يمكن مقارنتها مع الظروف السائدة في العراق سنة 2003م، لا تلقى أذناً صاغية أو تمر دون أن يهتم بها أحد أو يعلّق عليها بحركة تعبر عن الاستهانة والاستخفاف. ولقد تولّد لدي الانطباع بأن العقلانية الغربية التي يُشاد بها كثيراً تتعطل دوماً وأبداً عندما يتعلق الأمر بالشرقين الأوسط والأدنى. عندئذ لا تحدّد الآجندة، التروي، والحس الواقعي، وإنما الأيديولوجيا وذهنية التفوق ـ الإيمان الراسخ بأن الناس هناك ينتظرون بفارغ الصبر «قدومنا» لتحريرها وخضوعها لحساباتنا السياسية. إن سذاجة وديماغوغية كثير من أصحاب استراتيجيات صناديق الرمل هذه محزنة وخطيرة في آن واحد. فهم لا يعرفون شيئاً عن التاريخ العربي أو الإسلامي ولا عن العقلية والثقافة، وهم لا يريدون أيضاً الدخول في نقاش حول هذه المواضيع لأن الموضوعية ستكشف خطأ صورتهم عن العالم. فقط الجهلة تماماً كان من الممكن أن يعتقدوا أن الأمريكيين والبريطانيين سيُعتبرون في العراق بمثابة المحررين وأن «الديمقراطية» المفروضة من الخارج يمكن أن تؤدي إلى تجاوز التفكير القبلي والميل إلى استعمال القوة.

أخطاء الأمريكيين

ما هي الأخطاء التي ارتكبها الأمريكيون بعد سقوط صدام حسين؟ من الممكن الإجابة على هذا السؤال بصورة أسرع بطرح

سؤال معاكس: ما هي الأخطاء التي لم يرتكبوها؟ ثلاثة أخطاء أساسية:

من الناحية الأولى ساعد فراغ السلطة الذي نشأ بعد دخول بغداد مباشرة على انتشار الفوضى العارمة من كل مكان. ولم يكن لدى الأمريكيين خطة لفترة ما بعد استيلائهم على السلطة. تحت أنظار الأمريكيين والبريطانيين تمَّ نهب جميع الوزارات ـ باستثناء وزارة النفط التي حماها المحتلون بمنتهى العناية والحرص ـ والمصارف والمتاحف وغير ذلك من المؤسسات العامة. وبدلاً من الاهتمام بالحاجات اليومية للعراقيين، أي فرض الأمن والنظام وإعادة تشغيل شبكات الماء والكهرباء كانت لدى المسؤول الأمريكي عن الإدارة المدنية بول بريمر ـ الذي عيّنه الرئيس بوش في مايو/ أيار 2003م وظل في منصبه حتى الانتخابات البرلمانية في يناير/ كانون الثاني 2005م، خطط مختلفة كلياً. كان يريد ـ متجاهلاً جميع هموم ومصاعب الحياة اليومية ـ تحويل العراق إلى دولة نموذجية نيوليبرالية تتولى فيها شركات خاصة تقديم جميع الخدمات العامة تحت إشراف أمريكي. ولكن من كان يملك الأموال اللازمة لذلك في بلد يعيش فيه أكثر من نصف السكان تحت حدود الفقر؟ وفي الوقت نفسه تمَّ إلغاء تأميم صناعة النفط العراقية الذي اكتمل نهائياً سنة 1972م. أما امتيازات النفط التي أُعطيت بعد ذلك فقد حصلت عليها بالدرجة الأولى شركات أمريكية.

أما الخطأ الكبير الثاني فكان عدم إشراك الوجهاء والزعماء الدينيين والعرقيين والقبليين في «حوار وطني» لبناء النظام الجديد. بل إن بريمر اختار على طريقة السيد الإقطاعي ممثلين منفردين

للمجموعات المختلفة ليتشاور معهم، ولم يكن ينظر إلى هؤلاء الممثلين كعراقيين وإنما كـ «سنيين» أو «أكراد» أو «شيعة». في الواقع كان بريمر منذ يومه الأول يلعب «الورقة القبلية» لا «العراقية». ولتنفيذ ذلك راح يتلقى الاستشارات من أشخاص مشكوك فيهم من عراقيي المنفى الذين لم يكن لهم أي مصداقية أو رصيد لدى السكان ولكنهم ظلوا طيلة سنين طويلة يقولون للمحافظين الجدد الأمريكيين الآراء والأفكار التي كانوا يتمنون سماعها.

لكن الخطأ الجسيم كان قرار حلّ الجيش العراقي وحظر حزب البعث «كتنظيم إجرامي». بذلك فقد مئات الآلاف من العراقيين، ومعظمهم من السُّنة، وظائفهم. لا بل وأكثر من ذلك، فقد عزلوا من مناصبهم بطريقة مهينة وتعرضوا للمذلة. كان هذا بالنسبة للسنة، الذين شكلوا النخبة الحاكمة في العراق على مدى مئات السُّنين، إهانة لا يمكن قبولها. كان لهذا القرار الجوهري الخاطىء تأثير كبير على انطلاق المقاومة السُّنية والعمليات الإرهابية، إذ إن آلاف العسكريين من جيش صدام سابقاً انتقلوا إلى المقاومة السرية. كما أن سنيين معتدلين رفضوا النظام الجديد لأن السلطة السياسية انتقلت إلى الشيعة والأكراد. من الناحية الديمغرافية لم يكن من الممكن الحيلولة دون ذلك ولكن الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2005، ثم صدور الدستور الجديد في العام نفسه، أدّت إلى تهميش السُّنة. ومما أزعجهم بشكل خاص النظام الفيدرالي الذي نص عليه الدستور. لأنه يعني بالنسبة للسُّنة حرمانهم إلى حدّ بعيد من عائدات النفط ـ لأن مناطق استخراجه موجودة إما في الشمال عند الأكراد أو في الجنوب عند الشيعة. وبذلك لم يتبق للسُّنة أي أفق سياسي أو اقتصادي

وأصبحوا معرضين لأعمال الثأر والانتقام على يد الأكراد والشيعة الذين لاحقوهم في عهد صدام حسين بمنتهى القسوة والعنف.

الثورة والرجال الذين يقفون وراءها

لم يستطع رئيس الإدارة المدنية بول بريمر ولا الحكومة العراقية السيطرة على البلاد وإنهاء حالة الفوضى والاضطراب وتحقيق حدّ أدنى من الأمن. يتألف معظم الثوار في العراق من السُّنة ويمكن تقسيم الثورة إلى أربع مراحل في البداية، من أول صيف 2003م حتى الشتاء التالي، كان بعثيون سابقون، بينهم كثير من العسكريين المسرحين، المسؤولين بصورة رئيسية عن المقاومة والإرهاب. كانوا منظمين في مجموعات مختلفة غير مترابطة فيما بينها، تمارس حرب عصابات كلاسيكية وتنفذ عمليات ضد المحتلين وضد العراقيين المتعاونين معهم. ولكن بعد وقت قصير طغت نشاطات القاعدة على نشاطات أنصار صدام حسين. إذ إن الشبكة الإرهابية استغلت حالة الفوضى لتبني في العراق قاعدة جديدة لها. وكانت «الحرب على الإرهاب» هي التي وفّرت للقاعدة الشروط اللازمة لهذا التوسع وأثبتت بذلك مرة أخرى عدم جدواها أصلاً. وكانت عملية السيارة المفخخة الوخيمة التي استهدفت المقر الرئيسي للأمم المتحدة في بغداد، في أغسطس/ آب 2003م، إلى حدّ ما بداية نشاط القاعدة في العراق. كان قائدها هناك، حتى تصفيته في يونيو/ حزيران 2006م، الأردني أبو مصعب الزرقاوي. بواسطة العديد من عمليات التفجير والاختطاف الملفتة للانتباه، وعلى الأخص بواسطة «العمل الدعائي الإعلامي» في الإنترنت ساعد الزرقاوي منظمته للحصول على درجة من الشهرة غير عادية.

لم يحارب الزرقاوي المحتلين وحدهم بل قاد «حرباً مقدسة» مبهمة توجه إرهابها بصورة متزايدة إلى المدنيين العراقيين عن طريق تفجيرات في الباصات أو الأسواق. ولذلك بدأت في ربيع 2005م مرحلة ثالثة من الثورة قام بها متطرفون سنيون يعتبرون نفسهم «مقاتلين في سبيل العقيدة» أيضاً لكنهم يربطون مقاومتهم وإرهابهم بآجندة عراقية بحتة. هذا الجناح القومي من الجهاد، المنظم في المقام الأول في تنظيم «الجيش الإسلامي في العراق» يهاجم قوات التحالف وحلفاءها العراقيين على حدّ سواء وكذلك الشيعة. من الناحية الأيديولوجية يعد هذا التنظيم قريباً جداً من جماعة الزرقاوي ولكنه، خلافاً لتنظيم الزرقاوي، غير مهتم بتنفيذ عمليات في الأردن أو بالتحالف مع أسامة بن لادن. أما عدد أتباع كل تنظيم من هذين التنظيمين فغير معروف.

أما المرحلة الرابعة فقد بدأت في ربيع 2006م، وبالتحديد بعد التفجير الذي استهدف أحد المقدسات الشيعية في سامراء في فبراير/ شباط. وهي مرحلة الحرب الأهلية المكشوفة والمتصاعدة بين السُّنة والشيعة والتي تداخلت فيها الحدود بين العنف ذي الدوافع السياسية وبين الإجرام العادي كالاختطاف بهدف ابتزاز المال، على سبيل المثال. وتلعب العداوات القبلية أيضاً دوراً في هذا الصدد. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة القاعدة في العراق والجناح القومي للجهاد يلاحقان كلاهما هدف زجّ البلاد في حرب أهلية ضد الشيعة. وهم يعتقدون أنه كلما ازدادت الفوضى وازداد عجز الحكومة في بغداد، سيزداد نفوذ السُّنة في العراق. من الصعب محاربة الثوار عسكرياً، لأن المجموعات المختلفة ليست تنظيمات ذات هياكل محدّدة وقيادة

مركزية واحدة بل إنها تحالفات غرضية بين زعماء عشائر محليين ورؤساء عصابات يلاحقون أهدافاً سياسية، من جهة، ويجرون وراء الغنائم والمكاسب المادية فقط من جهة أخرى.

سلطة الشيعة

في عهد صدام حسين كان العراق دولة قومية علمانية. أما اليوم فإن البلاد تسير على أفضل طريق لتصبح دولة دينية شيعية. إذ إن نفوذ الحكومة في بغداد، التي تتولى اسمياً السلطة، لا يتجاوز حدود «المنطقة الخضراء»، وهي منطقة أمنية تشبه القلعة واقعة في وسط العاصمة وتوجد فيها أيضاً السفارة الأمريكية والمقر الرئيسي لقيادة قوات التحالف. فبينما يدير الأكراد في الشمال مناطقهم بصورة مستقلة إلى حدّ بعيد ويحاولون إبقاءها خارج نطاق الفوضى العراقية فإن الصراع على السلطة بين الشيعة لم يُحسم بعد. فليس الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة تحدّد السياسة الشيعية وإنما منظمات في الخلفية يقع مركزها في المدينة المقدسة النجف الواقعة جنوب بغداد. هناك يوجد المرقد الذي يأوي ضريح الإمام علي، الإمام الأول للشيعة. وفي النجف يقيم أيضاً آية الله الأعظم علي السيستاني الزعيم الروحي للشيعة العراقيين، وهو إلى حدّ ما بمثابة البابا بالنسبة لهم. وعلى عكس آية الله الخميني في إيران فإن رجال الدين الشيعة في العراق كانوا على الدوام يرفضون وحدة الدين والسياسة، أي وحدة الإسلام والحكم. وهذا لا يعني أنهم يريدون دولة علمانية، بل بالعكس. فهم أيضاً يطالبون بدولة إسلامية ولكنهم يريدون أن يبقى دور رجال الدين مقتصراً على العمل في الخلفية دون أن يستلموا هم

أنفسهم دفة الحكم. يريدون تمتين الأسس الأخلاقية للدولة والمجتمع، لكنهم يريدون عدم «تدنيس» الدين بمطبات السياسة وألاعيبها. جميع رجال الدين الشيعة المعروفون وذوو النفوذ في العراق يمارسون سلطتهم في النجف في إحدى الحوزات الموجودة هناك التي تعدّ بمثابة حلقات البحث والتعلم الديني لدى الشيعة. إلا أن التأثير الحقيقي على الجماهير يقتصر على عدد قليل من العائلات التقليدية المشهورة. لكن هذه العائلات تمثل على الصعيد السياسي اتجاهات كثيرة مختلفة تمتد من المؤيدة لأمريكا حتى المؤيدة لإيران.

ينبغي التمييز على الجانب الشيعي بين ثلاث حركات:

أولاً: حزب الدعوة الإسلامية. تأسس هذا الحزب في نهاية الخمسينيات على يد مجموعة من رجال الدين الشيعة بقيادة محمد باقر الصدر. وكان هدفه محاربة الشيوعية والعلمانية والسيطرة السُّنية. لوحق الحزب في عهد صدام بضراوة، وفي سنة 1980م أُعدم الصدر مع شقيقته والعديد من أتباعه. بعد الحرب العراقية الإيرانية نقل الحزب مقرّه الرئيسي إلى طهران. وبعد سقوط صدام عاد قادته إلى العراق، يقيم الحزب علاقات وثيقة مع الحكومة الإيرانية ولكنه ذو توجه قومي قوي ويحرص على ألا تسيطر عليه الجمهورية الإسلامية وتستخدمه لأغراضها.

ثانياً: «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، وهو أقوى مجموعة سياسية في البلاد. ويشكّل مع حزب الدعوة العمود الفقري للحكومة العراقية. فهما يتفقان فيما بينهما على تعيين رئيس الوزراء. تأسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق سنة

1982م في طهران، متأثراً بالثورة الإسلامية، كمجموعة معارضة لنظام حكم صدام حسين. تولى قيادة المجلس، حتى اغتياله في أغسطس/ آب 2003م، آية الله محمد باقر الحكيم، وبعد ذلك أخوه آية الله عبد العزيز الحكيم. ويتمتع المجلس بنفوذ أوسع من حزب الدعوة في أوساط الشيعة، وذلك لأنه يقدم الدعم المالي للفقراء والمحتاجين على طريقة الحركات الأصولية السُّنية. ويقيم المجلس علاقات طيبة مع طهران وواشنطن على حدّ سواء. لديه جناح مسلح هو «فيلق بدر» المسؤول مثل «جيش المهدي» عن عمليات فظيعة ضد السُّنة. أما السؤال عن الاختلافات الأيديولوجية والبرنامجية مع حزب الدعوة فهو على أي حال سؤال أوروبي: عائلة الصدر وعائلة الحكيم تربطهما علاقات القربى والمصاهرة. ففي السياسة العراقية لا يتعلق الأمر بالمضامين وإنما بالمحسوبيات والمنافع. ولكي لا يتهم التنظيمان بالخلط بين الدين والسياسة لا يدخلان إلى الحكومة باسميهما الحقيقيين وإنما في إطار تحالف هش يُسمى «التحالف العراقي الموحد». حصل هذا التحالف في الانتخابات البرلمانية سنة 2005م على نصف الأصوات تقريباً. وهذا يعني بالنسبة لرئيس الوزراء، الذي يجب أن يكون شيعياً دوماً حسب الدستور، أنه لا يستطيع اتخاذ قرارات ترفضها النجف. وتجدر الإشارة إلى أن «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» و«حزب الدعوة» ليسا حزبين بالمفهوم الأوروبي وإنما حركتان تجميعيتان يضمان مجموعات غير متجانسة لا في المصالح ولا في الأهداف، ولذلك كثيراً ما تنشب صراعات فيما بينهما تصل أحياناً إلى حدّ استعمال السلاح.

ثالثاً: «جيش المهدي» بقيادة مقتدى الصدر. في الأحوال

العادية تكون الشخصيات الدينية القيادية لدى الشيعة من الرجال الوقورين في سن التقاعد الذين كوّنوا أتباعهم خلال عمل شاق على مدى عشرات السُّنين وخاصة كناصحين وفقهاء في الشرع الإسلامي وشارحين ومفسرين للنصوص الدينية. أما مقتدى الصدر فيمثِّل الاستثناء من هذه القاعدة. إذ إن الصدر المولود على الأرجح سنة 1973م ليس لديه أي مؤهلات دينية متميزة. بل إنه يستمد شرعيته من كونه ابن الزعيم الشيعي المحترم جداً محمد صادق الصدر الذي قتله نظام صدام حسين سنة 1999م.

وفي الوقت نفسه هو ابن أخ مؤسس حزب الدعوة. قبل غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كان مقتدى غير معروف تقريباً خارج العراق. بعد سقوط صدام حسين مباشرة طوّر الجمعية الخيرية التي أسسها أبوه لمساعدة الشيعة وخلق بذلك لنفسه قاعدة شعبية كبيرة وخاصة في أوساط الطبقات الفقيرة التي ينتمي إليها أكثرية الشيعة. وقام بتغيير اسم «مدينة صدام»، الحي الشيعي الفقير جداً في شرق بغداد، وسماها باسم أبيه «مدينة الصدر». هنا يتجمع اليوم العدد الأكبر من أنصاره.

من الناحية السياسية يعتبر مقتدى الصدر متناقضاً بعض الشيء. في البداية حارب الأمريكيين. ولكن منذ محاولتهم في أغسطس/ آب 2004م تدمير حركته عسكرياً في النجف حاول هو بدوره التفاهم معهم.

صحيح أن خطابه ظل معادياً للأمريكيين لكن «جيش المهدي» يتحاشى توجيه ضربات إلى قوات التحالف. يمثِّل مقتدى خليطاً من

القومية العراقية والتطرف الشيعي. ونظراً لصعوده السريع يحتقره «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» و«حزب الدعوة» لكنهما يخشيانه أيضاً بسبب شعبيته الهائلة وخاصة بين الشبيبة الشيعية. فلا عدم تمتعه بشخصية كاريزماتية ولا ضعف قدراته الخطابية حالا دون صعوده إلى مرتبة زعيم بارز. بالنسبة للشيعة الذين لم يستفيدوا من النظام السياسي الجديد ولا يتوقعون أفعال الخير من الأمريكيين ولا من الزعامات التقليدية في النجف يعدّ مقتدى الصدر الوعد بمستقبل أفضل.

مقتدى الصدر، انتهازي واستراتيجي بارع، يبجّل الخميني، وهو الزعيم الشيعي البارز الوحيد الذي يؤيد النموذج الإيراني لـ «حكم رجال الدين»، أي قيام جمهورية إسلامية في العراق، وإن كان لا يقول هذا علناً. وجيشه «جيش المهدي» هو التنظيم المقابل للتنظيم السُّني المسمى «الجيش الإسلامي في العراق»، وساهم مساهمة جوهرية في التصعيد العراقي الداخلي باتجاه الحرب الأهلية وفاء لشعار مقتدى الصدر الذي يقول: «يجب أن نرهب أعداءنا لأننا لا نستطيع البقاء ساكتين في ضوء ما يقومون به من أفعال». يوجد لدى «جيش المهدي»، وأيضاً لدى وزراء الداخلية التي يسيطر عليها الشيعة، بما في ذلك الشرطة وأجهزة الأمن، كتائب للقتل تلاحق السُّنة وتطردهم من الأحياء السكنية المختلطة. بالمقابل ينفذ المتطرفون السُّنة عمليات تفجير في أحياء الشيعة لهدف واحد وحيد هو قتل أكبر عدد ممكن من الناس الأبرياء. وهذا تطور يبدو أنه لم يعد باستطاعة أحد إيقافه.

هناك سببان يجعلان الوضع في العراق غارقاً في الوحل، بلا مخرج، ووخيماً ـ طريقاً منزلقاً باتجاه الكارثة. السبب الأول هو أن الحكومة في بغداد ضعيفة جداً، وفاسدة جداً، وعديمة الكفاءة، وغارقة جداً في النزاعات العرقية والمذهبية. كما أن الجيش العراقي الجديد وأجهزة الأمن والشرطة مخترقة من الثوار أو إنها هي بدورها طرف في النزاع. فهي ليست بأي حال أجهزة وطنية مخلصة للدولة يمكن الاعتماد عليها. وفي الوقت نفسه يشتد الحقد بين الفئات السكانية المختلفة ويتصاعد دوماً إلى قمم جديدة. ولقد ظهر هذا أيضاً في الطريقة التي أُعدم بها صدام حسين في نهاية عام 2006م. إذ إن تصوير أحد الحاضرين، بواسطة جهاز هاتف محمول، إعدامه شنقاً وما رافق ذلك من شتائم مهينة من قبل منفذ الحكم الشيعي ثم نشر الصور فيما بعد في الإنترنت، كان إهانة مقصودة ليس فقط لصدام حسين وإنما للسنة عموماً، خارج العراق أيضاً: علاقة المواجهة بين السُّنة والشيعة في المنطقة بأسرها. من سيصبح في نهاية المطاف القوة الإقليمية في المنطقة: المملكة العربية السعودية التي تعتبر نفسها ممثلة لمصالح السُّنة أم إيران الشيعية؟ فالطريق أصبحت ممهدة منذ زمن طويل لحرب بالنيابة في العراق، ومما يدل على ذلك التحذير السعودي بأن المملكة ستدافع عن السُّنة العراقيين ضد الشيعة المدعومين من إيران، إذا لم تدافع عنهم الولايات المتحدة الأمريكية. أما واشنطن فتبذل كل ما في وسعها لزيادة التوتر بين السُّنة والشيعة، وهي بذلك تلعب بالنار لعبة خطيرة. وتسعى جاهدة إلى إقناع كل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن لتشكيل

حلف سُني ضد طهران، آملة من وراء ذلك منع إيران من أن تصبح مركز قوة في الشرقين الأدنى والأسط ـ وهو دور لا تريد الحكومة الأمريكية الاعتراف به لطهران.

أما السبب الثاني فهو أن حكومة بوش غير قادرة على التعلم من أخطائها، صحيح أنها ستخرج من المنصب في يناير/كانون الثاني 2009م ولكن الأضرار التي تسببت بها كبيرة جداً إلى درجة أنها سترافق السياسة الأمريكية والسياسة الغربية على مدى أعوام، إن لم يكن على مدى عقود ـ ككابوس دائم لحريق شامل حقيقي أم محتمل. خلافاً لتوصيات لجنة بيكر ـ هاميلتون (التي شكّلها الرئيس بوش من سياسيين قياديين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لدراسة الوضع في العراق) التي طالبت في تقريرها عن الوضع في العراق، الذي صدر في ديسمبر/كانون الثاني 2006م، بسحب القوات الأمريكية شيئاً فشيئاً من هناك، قام الرئيس بوش في بداية عام 2007م بزيادة عدد هذا القوات بمقدار 20,000 رجل ليصل إلى 160,000 جندي. ولكن حتى لو أرسل 100,000 جندي آخر فإن النزاع في العراق لا يمكن حلّه عسكرياً، لأن الميليشيات قوية جداً، ولأن الفوضى متفشية في كل مكان، ولأن الحقد على الأمريكيين لا حدود له. بل إن الشيء الحاسم والأهم هو التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن المسائل الأساسية وعلى رأسها: توزيع عائدات النفط، وإدماج السُّنة في السياسة العراقية، وتطبيع العلاقات بين واشنطن والدولتين المجاورتين للعراق، إيران وسورية. هاتان الدولتان بالذات تستطيعان التأثير على أصحاب القرار والفعل العراقيين والحيلولة دون مزيد من التصعيد باتجاه الحرب الأهلية. وهما تعرفان جيداً أن

تقسيم العراق وتفكّك الدولة المركزية سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره. وبدلاً من ذلك تحمّل حكومة بوش هاتين «الدولتين المارقتين» المسؤولية عن سوء الوضع في العراق لأنهما حسب زعمها تحرضان بكل قواهما على الحرب الأهلية، وتسعى إلى تغيير نظام الحكم فيهما.

حسب معلومات المجلة الطبية البريطانية «ذي لانست» قتل في العراق من مارس/ آذار 2003م حتى نهاية عام 2006م نحو 655,000 إنسان ومنذ منتصف 2006م يقتل هناك كل شهر 2000 حتى 3000 شخص نتيجة أعمال العنف، ولا يدخل في هذا الرقم جنود قوات التحالف. وهناك حوالي مليون عراقي هاربون داخل بلدهم وأكثر من مليوني عراقي هربوا إلى الخارج وخاصة إلى الأردن وسورية ومصر ولبنان. يضاف إلى هذا العدد كل شهر 50,000 لاجيء جديد. وهذه أكبر موجة من اللجوء في المنطقة منذ تهجير الفلسطينيين سنة 1948م. وحتى نهاية 2006 ابتلعت الحرب نحو 400 مليار دولار. وكل أسبوع في العراق يكلف الأمريكيين ملياري دولار. وتتوقع لجنة بيكر ـ هاميلتون أن تصل التكاليف إلى ألف مليار دولار، بينما تقدر جهات أخرى تكاليفها بألفي مليار دولار. وإذا ما هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران ستحاول طهران بالتأكيد إغراق الأمريكيين في المستنقع العراقي. إن العراق لديه المقدرة لجعل القوة العالمية الولايات المتحدة الأمريكية تدخل البداية على الطريق نحو النهاية. فهي لن تستطيع اقتصادياً ولا عسكرياً ولا سياسياً على المدى غير المنظور الاستمرار في حرب تواجه مزيداً من الانتقاد في داخل أمريكا نفسها. وحتى مجيء الرئيس الأمريكي

الجديد وسحب مكابح الطوارىء يمكن أن تكون واترلو العراق قد ضغطت على الموارد والطاقات الأمريكية إلى درجة تضطر معها واشنطن إلى الانسحاب على دفعات من الشرق الأوسط بكامله. وسيكون المستفيد الأول من هذا الانسحاب خصوم الولايات المتحدة الأمريكية الجيوستراتيجيون وعلى رأسهم الصين والهند وروسيا الذين سيسدون الثغرة الناجمة عن ذلك بأقصى سرعة تطلعاً إلى احتياطيات النفط والغاز الموجودة في المنطقة.

نكتفي بهذا القدر عن موضوع «الديمقراطية في العراق». ولعل جورج دبليو بوش سيدخل التاريخ بصفته ذلك الرئيس الذي ألحق بمصالح الولايات المتحدة والعالم الغربي عموماً أكبر الأضرار السياسية والاقتصادية ـ لأنه لقناعات أيديولوجية، وبسبب عنجهيته وعدم كفاءته الشخصية، تجاهل جميع النصائح التي قدمت له، من صفوف حزبه أيضاً، ولم تكن لديه المقدرة لإدراك سمات العصر.

وماذا بشأن الكتّاب والعلماء والاختصاصيين الغربيين الذين دافعوا بحرارة عن هذه الحرب وتبنوا أسبابها ومراميها أو اعتبروها أقل الخيارات سوءاً أو ضرورة مُرّة؟ معظمهم يتستر وراء صحته. فلم نسمع من أحد منهم أي نقد ذاتي، إذ يبدو أن بؤس العراقيين لا يمس مشاعرهم مهما كان أليماً.

* * *

هل من الممكن تجاوز المواجهة؟
أسئلة موجهة إلى جان بول سارتر ومحمد خاتمي

يحدث في الشرقين الأوسط والأدنى تطور يكمن فيه احتمال نشوب حريق شامل يعمّ العالم بأسره. سواء أفغانستان أو العراق، أو الحرب في لبنان في صيف 2006م، أو انعدام الأفق أمام نشوء دولة فلسطينية قادرة على الحياة، أو المواجهة مع إيران ـ جميع هذه النزاعات يخترقها شريان مشترك، ويشترط كل منها الأخرى ويكملها، وهي مترابطة مع بعضها كنظام من الأنابيب المتداخلة. مع ذلك لم يزل يوجد في الدول الغربية مراكز أبحاث كاملة و«معامل تفكير» لا تكف عن وضع خطط ومشاريع جديدة للتشكيل المستقبلي للمنطقة لها جميعاً قاسم مشترك واحد: فهي غير قابلة للتطبيق وتفشل عند الاصطدام بالواقع. ويعود السبب في ذلك، بالدرجة الأولى، إلى كونها، في جميع الحالات، نابعة من عقلية السيطرة، أو فيها طابع الوصاية، أو إنها تدعو صراحة إلى تدخل إمبريالي مكشوف. لعلنا سنبالغ في التبسيط إذا ما اتهمنا السياسة الغربية بالتفكير «النيوكولونيالي»، وإن كانت مثل هذه الملامح موجودة فعلاً. كما أن الأمر لا يتعلق حصراً باعتبارات جيوستراتيجية ألا وهي ضمان التزود بالطاقة من ذلك الجزء من العالم حيث توجد أكبر كمية من احتياطيات النفط والغاز.

في النهاية تلعب الرغبة أيضاً دوراً في التمييز بكل وضوح بين «الخير» و«الشر» في السياسة الدولية ومن أجل إيجاد الهوية الذاتية أي هوية الانتماء الغربي. بناء على ذلك ينعدم الاستعداد للنظر إلى

الإسلام نظرة موضوعية دقيقة تميز بين الصح والخطأ، ناهيك عن النظر إليه يتعاطف وهكذا يصبح الوجه القبيح للتطرف مطابقاً لوجه الإسلام، وكأننا نحن لا يوجد عندنا تطرف. ولكن كيف يستطيع المرء، حتى بعد أفغانستان وبعد العراق، استخلاص نفس النتائج الخاطئة كما في السابق؟ إن المرء يفعل ذلك عندما يتوق إلى الحقائق المبسطة والأحكام النهائية.

العداء الجديد للسامية

«الإنسان العاقل لا يكفّ عن البحث حتى تحت الألم، وهو يعلم أن استنتاجاته تتمتع بصحة احتمالية فقط، وأنها تصبح مشكوكاً فيها عند النظر إليها من زوايا أخرى؛ وهو لا يعرف أبداً بالضبط إلى أين يذهب؛ فهو «منفتح»، ويمكن اعتباره متردداً. إلا أن هناك أناساً معجبون بثبات الحجر وصلابته. فهم يريدون أن يكونوا صلبين وغير قابلين للخرق، لا يريدون تغيير أنفسهم أبداً. إلى أين سيقودهم التغيير؟ إن الأمر يتعلق بخوف بدئي من الذات وبخوف من الحقيقة. وما يخيفهم ليس مضمون الحقيقة، الذي لا يعرفون عنه أي شيء، وإنما شكل الشيء الحقيقي، ذلك الشيء الذي يشكّل موضوع المقاربة اللامتناهية. وهذا يعني وكأن وجودهم يبقى دوماً متأرجحاً وعائماً. إلا أنهم يريدون أن يعيشوا كل شيء دفعة واحدة وعلى الفور. فهم لا يريدون آراء ووجهات نظر مكتسبة، بل يسعون دوماً إلى ما فطروا عليه بالولادة؛ وبما أنهم يخافون من التفكير ينشدون طريقة في الحياة لا يلعب فيها التفكير والبحث سوى دور ثانوي، حيث يبحثون فقط عما قد وجدوه، وحيث يصبحون، دوماً وأبداً،

فقط ما قد كانوا. لا يوجد سوى مثل هذه الطريقة في الحياة، الحياة العاطفية التي لا تعرف سوى الحب والكره. فقط الانحياز الشديد العاطفي المسبق قادر على جعل المرء متأكداً مئة بالمئة من صحة رأيه، وفقط هو يستطيع إلغاء التفكير ووضعه جانباً، وفقط هو يستطيع إغماض عينيه عن جميع التجارب والخبرات والبقاء على حاله طيلة الحياة».

هذا الوصف الذي كتبه جان بول سارتر سنة 1946 يُعبِّر عن الشخص المعادي للسامية. وأنا أرى أن الخوف من الإسلام في المجتمعات الغربية، والمنتشر أيضاً في أوساط الناس المتعلمين، وعلى عكس بقية أشكال العنصرية في أوساط الطبقات الاجتماعية العليا، يتبع نماذج مشابهة لتلك النماذج التي يصفها سارتر في دراسته «أفكار عن المسألة اليهودية. شخصية الإنسان المعادي للسامية». لأسباب وجيهة أصبحت معاداة السامية اليوم محرمة في جميع المجتمعات الغربية. إلا أن هذا التحريم لم يرتبط بأي حال بمكسب على صعيد المشاعر الإنسانية. بل كثيراً ما يتولد لدى المرء الانطباع بأن المشاعر القديمة المعادية للسامية لم تتغير وإنما أصبحت تستهدف جماعة أخرى جديدة هي الإسلام. فمن يعرب علناً عن عدائه للسامية يُلاحق قضائياً ويعاقب. أما من يشتم الإسلام ويحقره أو يتهمه بمجمله بالتعصب، مستنداً في ذلك إلى حرية التعبير عن الرأي، فيعتبر مدافعاً عن القيم الغربية. وما يتحدث عنه سارتر في النص التالي ينطبق، في نظري، أيضاً على خطباء الحقد والكراهية الغربيين الذين يهاجمون الإسلام: «المعادون للسامية يعرفون أن خطبهم وأحاديثهم سطحية ومشكوك فيها؛ لكنهم يضحكون من ذلك [. . .].

لا بل إنهم يحبون اللعب والسخرية في الحديث، لأنهم حينما يذكرون أسباباً سخيفة يقللون من قيمة الجدية التي يتناول بها مناظرهم القضية؛ فهم يتمتعون بالابتعاد عن الصدق والاستقامة لأن ما يبتغونه ليس الإقناع بتقديم الحجج الجيدة وإنما التخويف والتضليل». ثم ألا تنطبق الملاحظة التالية لسارتر على حكومة جورج بوش أيضاً وعلى أيديولوجية المحافظين الجدد بخصوص «الحرب على الإرهاب»؟ «إن الشخص المعادي للسامية يقرر سلفاً ما هو الشر لكي لا يضطر إلى التقرير ما هو الخير. فكلما تهتُ أكثر وأكثر في محاربة الشر أصبحت أقل تعرضاً لمحاولة التشكيك في صحة الخير. [...]. وعندما يؤدي الشخص المعادي للسامية مهمته كمدمّر مقدس، سينشأ الفردوس المفقود تلقائياً على الأرض».

غير أن تناقض السياسة الغربية يكمن في أنها هي التي خلقت لنفسها بنفسها أعداءها في العالم العربي الإسلامي، لكنها حملت الإسلام مسؤولية نشوء هذه العداوات ونموها مشيرة إلى ما في القرآن من «دعوة إلى العنف» وإلى عدم حدوث حركة إصلاح أو تنوير في الفكر الإسلامي. لكن التنوير لم يحدث أيضاً في الديانة البوذية أو الهندوسية أو الطاوية دون أن يتهم أحد لهذا السبب، الصين أو الهند أو تايلاند أو ماليزيا أو فيتنام، بالتعصب أو بالوقوف عثرة في طريق التقدم. لنتذكر مرة أخرى: في منتصف التسعينيات كانت الأصولية الإسلامية قد تراجعت جداً كحركة جماهيرية إلا أن ردود الفعل الغربية على أحداث 11 سبتمبر/أيلول2001م منحتها حياة جديدة ومديدة على أرجح الظن. فلو تصرف قائد اقتصادي بطريقة مشابهة فإن شركته ستنهار حتماً إذا لم يتراجع عن استثماراته الخاطئة ويعيد

النظر في حساباته. لكن هذا بالذات لا يحدث في السياسة الغربية لعل الرئيس بوش يجسد حالة متطرفة تجاوزت حدودها؛ والتاريخ هو الذي سيصدر حكمه. لكن الاتجاه السائد في السياسة الأوروبية أيضاً لا يميل إلى البراغماتية والاعتدال وإنما يعتمد كثيراً على خطط ذات طابع أيديولوجي ومشكوك فيها استراتيجياً. وينطبق هذا، من الناحية الأولى، على المعاملة المتميزة لإسرائيل التي تعفيها من أي مساءلة مهما انتهكت القانون الدولي بما في ذلك التدمير الكامل والشامل للبنية الأساسية الفلسطينية التي تمَّ بناؤها بأموال الاتحاد الأوروبي. وينطبق، من الناحية الأخرى على الميل الأوروبي إلى تقسيم الشرقين الأوسط والأدنى إلى «خير» و«شر» حسب المسطرة الأمريكية. فمن «الأخيار»، مثلاً حكومة مبارك في مصر لأنها موالية للغرب ولأن القاهرة عقدت صلحاً مع إسرائيل. أما «الأشرار» فهم، مثلاً، حكومة الأسد في سورية لأنها تقيم علاقات وثيقة مع إيران. غير أن مبارك والأسد يقمعان شعبهما بنفس الدرجة. ولكن في حالة مبارك يبقى الانتقاد الأوروبي في حدود ضيقة جداً، على الرغم من أنه يمارس عملية الإثراء الشخصي لعائلته وعشيرته بصفاقة أكبر بكثير مما يفعله الأسد.

الإيمان الوخيم بالزوارق الحربية

إن العربي أو المسلم الذي يُعرب اليوم في مجتمعه علناً عن إيمانه بالديمقراطية ودولة الحقوق والقانون يعرض نفسه لخطر السخرية منه أو اتهامه بأنه «عميل للغرب». لشرح هذه النقطة أود عرض نقاش جدلي بثته القناة التلفزيونية الفضائية «الجزيرة» في عيد

الميلاد 2006م. كان موضوع النقاش بصيغة سؤال يقول: هل الدكتاتورية المهتمة بالتنمية أفضل من ديمقراطية فاشلة كما في العراق؟ اشترك في النقاش شخصان متخاصمان فكرياً: باحث سياسي سوري دافع عن مثل التنوير وعن الديمقراطية ودولة الحقوق والقانون واعتبرها شرطاً لا بد منه لنمو المجتمع وتطويره، وعارض الفرضية القائلة بوجود «دكتاتورية ذات توجه تنموي». وقال إن التعبير ينطبق فعلاً على دول الخليج ولكن الأمر هناك يتعلق بحالة خاصة مردّها إلى الثروات النفطية (لم يذكر الصين في هذا السياق). كان هذا الباحث السوري الذي حاجج بمنتهى الهدوء والموضوعية مقنعاً جداً بالنسبة لي. وبصرف النظر عن ذلك كان جريئاً جداً لأنه انتقد اعتقال معارضين في سورية وانتقد في الوقت نفسه احتكار الإسلاميين للحقيقة و«تكفير» كل من يعارضهم وعزله وتهديده.

كان خصمه في النقاش أستاذ جامعي مصري من الأخوان المسلمين على جبهته علامة صغيرة سمراء من كثرة السجود. في هيئته ومحياه كان أصولياً نمطياً بكل معنى الكلمة. قدم حججه بلهجة خطابية وبصوت مرتفع جداً يصل أحياناً إلى درجة الهيستيريا دون أن يضع نقطة أو فاصلة، وكان هو نفسه صوتاً غاضباً للمحرومين. عرض حججه على الشكل التالي: الديمقراطية ليست سوى شكل آخر للقمع. وهي تعني على الصعيد التطبيقي الحرب ضد العرب والمسلمين وبدلاً من التحمس للنماذج الغربية التي تسلب المسلمين كرامتهم وهويتهم، يتعين عليهم الوقوف في وجه الغرب ومقاومته. ونوعية الحاكم العربي تُقاس بموقفه من هذا السؤال وحده، أي بما إذا كان يمتلك الجرأة لخوض هذه المعركة. ولذلك كان صدام

حسين بالنسبة للعراق البديل الأفضل إلى حدّ بعيد من عملاء الولايات المتحدة الأمريكية الحاليين في بغداد الذين خانوا وطنهم ودينهم.

بينما كان الأستاذ الجامعي المصري يعرض آراءه ظهر في أسفل الشاشة في شريط الأخبار نبأ عاجل يقول: دخلت للتو قوات إثيوبية بدعم أمريكي إلى الصومال لكي تطرد الميليشيات الإسلاموية الحاكمة في موقاديشو. (في يناير/ كانون الثاني 2007م استعاد السلطة فعلاً أمراء الحرب الذي كانت الميليشيات قد أبعدتهم عنها فيما قبل. وعندئذ تشهد الصومال طبعة جديدة من الحرب الأهلية). عندما ربطت هذه النبأ العاجل مع ما رأيته وسمعته من الخطيب المصري اتضح لي تماماً لماذا لن يكون مصير السياسة الغربية في العالم الإسلامي سوى الفشل. نحن نؤمن بالزوارق الحربية وفي النهاية بحق الأقوى، ونغلق إيماننا هذا بعبارات ذات وقع جميل: إننا نفعل هذا لخير الناس هناك، لكي يتمتعوا أخيراً بالحرية والديمقراطية وتنوع الرأي (طالما أنهم لا ينتخبون حماس). أفعالنا وحدها هي التي يعتبرها غالبية المسلمين تطاولاً وتهديداً. فنحن لا نكسب قلوبهم ولا عقولهم. وبدلاً من ذلك نهينهم ونكافح الطاعون بالكوليرا ونضع شروطاً غير قابلة للتطبيق. وإذا لم يتجاوبوا مع طلباتنا، كما يفعل، مثلاً، نظاما الحكم في دمشق وطهران، نرد بغضب ونضع الأطفال المتسخين تحت الإقامة الجبرية ـ مع احتمال فرض عقوبات أخرى. إن القوة معرضة دوماً لخطر التحوّل إلى غطرسة ولكن عندما ترتبط الغطرسة بالغبار والأيديولوجيا تصبح خطيرة.

من الممكن طبعاً أن يقدم المرء حججاً معاكسة، على الشكل

التالي مثلاً: إن الأحداث في أفغانستان والعراق وغيرهما تثبت، كالهراء الديماغوجي للأستاذ المصري، أن العرب والمسلمين ليس لديهم أي تصور عن العقلانية وعن التقدم والحداثة. وهم مؤدلجون جداً وخاصة في الشرق الأوسط، وإسرائيل بالنسبة لهم ليست سوى ذريعة يبررون بها فشلهم واللغة الوحيدة التي يفهمونها هي التصميم وعند الضرورة القوة وإلا فإنهم يصبحون خطيرين على أنفسهم وعلى غيرهم. أما الحديث عن الأخطاء السياسية للغرب في المنطقة فلا جدوى منه لأنهم يكرهوننا في كل الأحوال. وعندما ينهار العراق اليوم يتعين على العراقيين، بالدرجة الأولى، أن يسألوا أنفسهم لماذا يدمرون بلدهم. إذ يبدو أنهم خارج إطار «الجهاد» غير قادرين على اتباع سياسة بناءة. وإسقاط الدكتاتور صدام حسين يبقى من الإنجازات التي حققتها حكومة بوش. فلو كان لما يزل في الحكم لكان، على الأرجح، يهدّد العالم اليوم بالأسلحة النووية. ولقد تصرف الأمريكيون حيث لم يفعل الآخرون سوى الكلام. وإنه لسيئ بما يكفي أننا مرتبطون بالنفط والغاز الموجودين في المنطقة. ولذلك لا يجوز أن نسمح بابتزازنا أخلاقياً من أنظمة تحتقر قيمنا وتريد القضاء على إسرائيل.

هذه الحجج، التي تشكّل إلى حدّ ما «زبدة» الكتابات الداعية إلى صراع الحضارات، لا يمكن دحضها أو رفضها مئة بالمئة. من الطبيعي أن العرب والمسلمين مسؤولون عن أنفسهم، ومن الواضح تماماً أن الصورة التي يبدو عليها العالم العربي الإسلامي كارثية، ولا شك في أنه يوجد هناك أناس يكرهوننا بصرف النظر عما نفعله أو لا نفعله. ومن البديهي أن محاربة الإرهاب باسم الإسلام، بالقوة

العسكرية أيضاً، مبررة ومشروعة. غير أنه لا يكفي النظر إلى الأشياء نظرة سطحية دون الغوص في العمق ومعرفة الأسباب الكامنة وراءها. أيضاً القول بأن «هتلر قد اهتم بمكافحة البطالة وبنى الأوتوسترادات الجديدة» ليس خاطئاً كلياً من الناحية الموضوعية. لكنه يبقى قولاً قاصراً. ولا يختلف الأمر في أدبيات صراع الحضارات التي تتحاشى السؤال عن مسؤولية الغرب عن الحرب وانهيار الدول وانتشار العنف في الشرقين الأوسط والأدنى، وتعزف بدلاً من ذلك نشيد الإسلام المتعصب و«الفاشية الإسلامية». قد يكون هذا السلوك من الطبيعة البشرية ـ إذ من السهل دوماً تحميل الآخرين المسؤولية عما تقع به أنت نفسك من أخطاء. غير أنه سلوك لا يحلّ المشاكل، بل بالعكس يخلق دوماً مشاكل جديدة. فانعدام القدرة في المجتمعات العربية على النقد الذاتي يجب تجاوزه وليس استنساخه.

لا يلتحم مع بعضه البعض ما ينتمي إلى بعضه البعض[1]

الغرب من جهة والعالم العربي الإسلامي ليسا طرفين متكافئين. فالغرب يسيطر على المجتمع الدولي ويشكّله حسب تصوراته الاقتصادية والسياسية، والثقافية أيضاً. أما الشرق فيعد من الخاسرين في عملية العولمة، باستثناء دول الخليج، ويعاني من عقدة نقص زرعها في نفسه بنفسه. وفي الوقت نفسه يتبنى غالبية العرب والمسلمين منظومة قيم غريبة بالنسبة لنا. فنحن نتحدث مثلاً عن

---

(1) عبارة مشهورة للمستشار الألماني الأسبق فيلي برانت قالها بعد انهيار جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا، ولكن بدون «لا»، إذ قال: «والآن يلتحم مع بعضه البعض ما ينتمي إلى بعضه البعض» (المترجم).

الحرية والديمقراطية وتحرر الشخصية من جميع أشكال الوصاية، بينما ينتمي إلى القيم المعتمدة هناك: العدالة، والمساواة، والكرامة، والاحترام. وهنا لا يلتحم مع بعضه البعض ما ينتمي إلى بعضه البعض، بل بالعكس. كثير من العرب والمسلمين يعتبرون قوانيننا وقواعدنا الاجتماعية هراء سخيفاً، بينما يتساءل بدوره مجتمع الأكثرية عندنا: أي عدالة عربية؟ وأي مساواة إسلامية؟ وبالفعل فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: لماذا يشكو العرب والمسلمون كثيراً من الظلم الذي مارسه الغرب، بينما لا يشكون إلا نادراً من الظلم الذي تسبّب به حكامهم؟

وهذا السلوك يشكّل لدى المثقفين المسلمين بالذات القاعدة وليس الاستثناء. لا شك في أن له علاقة بالخوف والتكيف، ولكن أيضاً بموقف دفاعي واضح جداً وواسع الانتشار. فهم لا يريدون الظهور بمظهر عار وخاصة تجاه الأمريكيين أو الأوروبيين. كما أن الشعور بالعجز ثم مشاهد العنف والقمع اليومي تصعّب النظر إلى الأمام نظرة خالية من العواطف الجياشة والألم. يضاف إلى ذلك أن كثيراً من العرب والمسلمين، بمن فيهم المثقفون أيضاً، مصابون بعقلية الضحية ويرتبون أمورهم ضمنها بشكل مريح. فإذا ما كان الغرب مسؤولاً عن كل المساوىء والشرور فلا يكون هناك أي سبب للنقد الذاتي ولا ضرورة لوضع وتنفيذ تصورات ذاتية مستقلة خارج إطار مجتمع «محمد في المدينة». وفي النهاية فما من أحد يخلو من التناقضات. فالسياسيون والإعلاميون العرب يشنّون هجوماً لا هوادة فيه على ظلم الاحتلال الإسرائيلي لكن معظمهم يسكت عن الإبادة الجارية في إقليم دارفور السوداني. نفاق؟ أيضاً صورة معاكسة،

كصورة المرآة لمواقفنا المتناقضة أيضاً. إذ إن سياسيينا وإعلاميينا يتصرفون تماماً بالعكس في المثال المذكور. غير أن من يتورط في هذا الجدل يخسر المعركة حتماً وسلفاً. وأنا أقول لا يوجد ظلم من الصنف الأول أو الثاني أو الثالث، حسب عدد القتلى أو الجرحى. بل إن المعيار الحاسم هو دولة الحقوق والقانون فحيثما انعدمت يبدأ الظلم بصرف النظر عمن يرتكبه.

كيف يمكن إذاً التقريب بين الشرق والغرب؟ ممن أعطوا أجوبة مهمة على هذا السؤال الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي (1997 ـ 2005م) خلال غداء عمل لدى اليونسكو في باريس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006م. قال خاتمي: «الضعفاء خائفون من الأقوياء، والأقوياء يخشون الضعفاء كما أثبتت عمليات 11 سبتمبر/أيلول 2001م». وأضاف: هناك بلدان تؤمن بحل النزاعات القائمة بواسطة القوة. وهذا سبيل خاطىء مثله مثل الاعتقاد بأنه «من الممكن محاربة الأقوياء بواسطة الإرهاب». وانتقد خاتمي «تفكير المتطرفين»، في الشرق كما في الغرب، الذين «يحاولون فرض قناعاتهم على الآخرين».

وبما أن جميع الناس مخلوقات الله فلهم أيضاً جميعاً الحق في العيش في أمان وسلام. «وكل شكل من أشكال الظلم والقمع مرفوض. وهذا ما تدعو إليه جميع الأديان. ومع ذلك يعيش الشرق والغرب في حالة المواجهة. في الغرب نلاحظ اليوم ظهور عقلية استعمارية لا نستطيع إلا رفضها. فالقوي يريد السيطرة على الضعيف. والمسلمون يشعرون بالإهانة ولم يتمكنوا حتى الآن من تجاوز تخلفهم التاريخي تجاه الغرب في مجال العلم والتكنولوجيا

على سبيل المثال. وهم يعانون مما يرونه ويعيشونه. فقد اكتسبت دوامة العنف ديناميكية ذاتية خطيرة. الضعفاء يشعرون بالانجذاب إلى الإرهاب لأنهم يعتقدون أنهم يؤدون بذلك مقاومة ضد الأقوياء. هذه الدوامة يجب كسرها. وذلك بأن يصغي الناس العقلاء والمحبون للسلام في الشرق والغرب إلى بعضهم البعض ويبدؤون حواراً جوهرياً فيما بينهم.

فعندما يغزو بلد قوي بلداً ضعيفاً تحت ذريعة نشر الديمقراطية والحرية، وعندما يعتقد بأنه يؤدي بذلك مهمة مقدسة، فإنه في الواقع لا يحقق سوى تنامي الإرهاب على نطاق عالمي. وكلا الطرفين يستندان في ذلك إلى القيم المقدسة التي تدعو إليها أديانهم. إلا أن قتل الأبرياء يبقى دوماً وأبداً إرهاباً وخيانة للدين».

ويضيف محمد خاتمي ذو الشخصية الكاريزماتية الميَّالة الى الناس، والذي يرتدي دوماً ملابس رجال الدين الشيعة الفضفاضة المتموجة، قائلاً: «الديمقراطية نظام جاء من الغرب. ولكن ليس مهماً أين توجد جذورها. بل إن الشيء المهم والحاسم هو أن يعيشها الناس. والبديل سيكون الدكتاتورية والاستبداد. وليس هناك بأي حال تناقض بين الإسلام والديمقراطية. والافتراض القائل، على سبيل المثال، بأن الرجال والنساء غير متساوين، ولذلك لا يمكن أن يكونوا متساوين أمام القانون، إنما هو افتراض سخيف وباطل. فالكرامة الإنسانية تنطبق على الجميع بالتساوي ودون أي قيد أو شرط يجب علينا أن نفتح قلوبنا وأرواحنا على ما ينسجم مع المتطلبات الاجتماعية. وإلا فإننا لن نستطيع تطوير بلداننا، وسنبقى متخلفين. ومن الناحية الأخرى يستطيع الغرب أيضاً التعلّم منا. فالتوجه إلى

التصوف الديني، على سبيل المثال، المعاش في الإسلام أكثر جداً مما في المسيحية أو اليهودية، سيساعد الغرب على مواجهة ماديته غير المحدودة التي تدمر الفرد وأيضاً المجتمع».

إيران، الشرق الأوسط، القاعدة. فكرة موجزة عن النزاعات ودعاتها

إيران

يشغل السؤال عن البرنامج النووي الإيراني السياسة الغربية منذ عدة سنوات. ومما زاد الأمر سوءاً أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لفت الانتباه مراراً وتكراراً بخطبه المعادية لإسرائيل واليهود. فالجمع بين الطاقة النووية ومعاداة السامية يولد الانطباع، ليس فقط في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، بأن التردد هنا يشكّل خطراً حقيقياً.

ينحدر أحمدي نجاد، الذي فاز بصورة مفاجئة في صيف 2005م في الانتخابات الرئاسية وتولى منصب الرئيس خلفاً لمحمد خاتمي، من أسرة عامية متواضعة وتمكن من الصعود داخل جهاز الحكم في جمهورية إيران الإسلامية من شخص عادي إلى قمة الهرم. كان في الحرب العراقية الإيرانية قائداً للحرس الثوري ثم أصبح حاكماً على إقليم كردستان الواقع في غرب إيران وأخيراً محافظ العاصمة طهران وهو يرفض أساليب الحياة الغربية، وعلى الأخص الأمريكية، رفضاً قاطعاً ويحرص على تقديم نفسه كرجل متواضع من عامة الشعب. ومما جعله يفوز في الانتخابات الوعد الذي قدمه

بإعطاء الطبقة الدنيا من الشعب، ما لا يقل عن 60 بالمئة من مجموع السكان، حصة من الثروة النفطية. لكنه لم يستطع تنفيذ وعده بسبب معارضة الشركات الاقتصادية الحكومية التي يقودها الملالي والمسماة «مبرات». هذه المبرات الدينية، التي تملك في الوقت نفسه مساحات هائلة من الأراضي الزراعية، تتحكم بالجزء الأكبر من الاقتصاد الإيراني وتشكّل، إلى جانب الجيش والميليشيات المختلفة والأجهزة الأمنية وجهاز القضاء، أهم الأعمدة في النظام الحاكم في الجمهورية الإسلامية. وهي تستخدم بعض مواردها لشراء الولاء. ومع ذلك فإن المبرات غير مستعدة بأي حال لتوزيع ثرواتها الهائلة، التي لا تظهر في أي إحصاءات رسمية، على «الفقراء والمحرومين» بالعدل والمساواة. نتيجة لذلك لم يستطع أحمدي نجاد، الذي يسمي نفسه روبين هود الطبقات الفقيرة، تنفيذ وعده. وما زال «الفقراء والمحرومون» يكافحون من أجل الحصول على لقمة العيش اليومي. وهذا يعني بالنسبة للرئيس تراجعاً في شعبيته يحاول تعويضه عن طريق توجيه انتباه الرأي العام الإيراني إلى أعداء خارجيين.

كان قائد الثورة الإيرانية آية الله الخميني هو الذي جعل معاداة الصهيونية جزءاً أيديولوجياً أساسياً من مبادىء الجمهورية الإسلامية التي أسسها سنة 1979م. وكان الرؤساء السابقون يشيدون بين حين وآخر بهذه التركة الأيديولوجية. أما أحمدي نجاد فقد منحها حياة جديدة لتكون الينبوع الذي «يمد الثورة بالدم». ليس فقط لكي يبعد الأنظار عن ضعفه على صعيد السياسة الداخلية، بل هناك سببان حاسمان آخران.

لقد أدرك أحمدي نجاد أن الاستراتيجية التي اتبعها سلفه محمد

خاتمي والرامية إلى شق صفوف أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه إيران، بواسطة اللغة المعتدلة والسعي إلى التقارب والمصالحة، لم تحقق أي نجاح. وفي الوقت نفسه ألحقت تلك الاستراتيجية، حسب تصور أحمدي نجاد، ضرراً بمكانة إيران في العالم الإسلامي.

هنا استخدم أحمدي نجاد سياسة «الهجوم الشامل» بشنّ حملة ضد إسرائيل والصهيونية. بنكرانه المتكرر والمحسوب للهولوكوست (إبادة اليهود على يد النازية، المترجم) أوقف الرئيس الإيراني جميع المحاولات، التي أبدتها بعض أطراف القيادة الإيرانية ـ بصرف النظر عن مدى جديتها، للتقرب، لأسباب اقتصادية على الأخص، من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه يعتقد أحمدي نجاد أن العزلة الناجمة عن ذلك ستؤدي إلى حدوث موجة من التضامن داخل العالم الإسلامي.

بصرف النظر عن الانتقادات الداخلية أيضاً لخطه فإنه لن يخشى العزل لأن هدفه الاستراتيجي الآخر يتفق مع تصورات أصحاب السلطة الحقيقيين. فهو يريد تحويل إيران إلى قوة قيادية في العالم الإسلامي منافسة للخصم الإقليمي المملكة العربية السعودية ومتميزة بشكل واضح عنه.

ولقد توفّرت لإيران هذه الإمكانية، بالدرجة الأولى، نتيجة الفراغ الذي نجم عن سقوط العراق. فالجمهورية الإسلامية تقدم نفسها كمركز شرق أوسطي للمقاومة ضد «التعسف الأمريكي والصهيوني» وتستخدم أمام هذه الخلفية ولهذا الغرض القضية

الفلسطينية التي لا تعتبرها مشكلة إسرائيلية عربية وإنما مشكلة إسلامية. كما أن الخطاب المترتب على ذلك يستخدم أيضاً للحصول على الشرعية لتولي قيادة الرأي بين المسلمين الناشطين سياسياً.

ولكن من هم «أصحاب السلطة الحقيقيين»، المذكورون آنفاً، في إيران؟ منذ الثورة الإسلامية تحكم في إيران طبقة من رجال الدين لا تفرق بين الدين والدولة. وهي تتبع مبدأ أساسياً سنّه قائد الثورة آية الله الخميني ينصّ على أن الملالي، الفئة العليا من رجال الدين الفقهاء الذين يصدرون الفتاوى ويفسرون النصوص، ليسوا مسؤولين أمام الشعب وإنما فقط أمام الله وحده يوم القيامة. هذا الربط بين السلطة والقرآن المختلف عليه جداً في أوساط رجال الدين الشيعة، يشكّل القاعدة الأيديولوجية للجمهورية الإسلامية. وبذلك تصبح المعارضة السياسية مرفوضة سلفاً ومعرّضة للاتهام بالكفر.

منذ وفاة الخميني سنة 1989م يتولى علي خامنئي المنصب الديني الأعلى في إيران ويسمى «قائد الثورة». وهو أقوى رجل في الدولة فهو يعيّن قضاة المحاكم العليا، وجميعهم من رجال الدين، وقادة القوات المسلحة. ينتخب قائد الثورة مجلسٌ من الخبراء لولاية تستمر مدى الحياة، وهو يشبه بذلك البابا. ويُنتخب هذا المجلس من الشعب كل ثمان سنوات بعد أن يتأكد «مجلس المراقبين» من أن جميع «الخبراء» تتوفر فيهم المعايير المطلوبة لطبقة رجال الدين.

أما مجلس المراقبين فيتألف بدوره من ستة رجال دين وستة «حقوقيين دنيويين». يتم تعيين رجال الدين من قائد الثورة بينما يعين الحقوقيون من قضاة المحكمة العليا الذين يعود الفضل في توليهم

مناصبهم إلى قائد الثورة أيضاً. ومجلس المراقبين هو إلى جانب قائد الثورة الجهاز التنفيذي الأعلى. فهو يستطيع رفض جميع القوانين التي يصدرها البرلمان باعتبارها «غير إسلامية» ويستطيع أيضاً رفض أي مرشح للبرلمان أو لمنصب رئيس الجمهورية. تتألف السياسة الإيرانية من شبكة معقدة من العلاقات المتداخلة من الصعب على المراقب الغربي فهم تفاصيلها. هذه الخلفية يجب أن يعرفها كل من يريد الحكم عليها أو تصنيفها. فالرئيس الإيراني لا يملك، ولا على وجه التقريب، السلطات التي يملكها نظيره الفرنسي أو الأمريكي، مثلاً. فهو لا يملك «صلاحية رسم المسارات الأساسية» للدولة بل يخضع في حال الشك أو الاختلاف لقرار قائد الثورة ومجلس المراقبين. مراكز السلطة المتخاصمة تحدّد منذ البداية صورة الجمهورية الإسلامية وهي تستند إلى رجال الدين، بالدرجة الأولى على تجار السوق. فالطبقة الوسطى المدينية، وخاصة في طهران، ترفض الحكم التيوقراطي القائم بينما يعتمد «الفقراء والمحرومون» في حياتهم على المساعدات الاجتماعية ـ المتواضعة ـ التي يقدمها لهم النظام. إلا أن الجمهورية الإسلامية تتبع، كما ذكرنا، خطاً اقتصادياً يتجه بكل وضوح نحو رأسمالية الدولة بحيث تتمتع نخبة قليلة العدد برخاء هائل دون أن تسعى إلى نوع من العدالة في التوزيع. والحركة الإصلاحية التي جسّدها الرئيس خاتمي وقادها رجال الدين الليبراليون، الذين كانت لهم في البداية أكثرية في البرلمان وكانوا يعتمدون على عدد قليل من الصحف المستقلة، لم تكن لها فرصة للصمود أمام الأساليب المافيوية لمعارضي الإصلاح.

بصرف النظر عن جميع ألاعيب السلطة التي يخططها أحمدي

نجاد فإن إيران، ثاني أكبر منتج للنفط ورابع أكبر منتج للغاز في العالم، ونظراً لكبر مساحتها وعدد سكانها البالغ 68 مليون نسمة وتاريخها العريق الذي يزيد على 2500 عام تعتبر نفسها تقليدياً قوة إقليمية قيادية في الشرقين الأوسط والأدنى. وهذا المطلب الإيراني يؤدي إلى النزاع مع واشنطن وخاصة بسبب السياسة النووية لإيران. فمنذ بداية 2005م لم يزل هذا النزاع قائماً وبلغ في بعض المراحل درجات خطيرة من التصعيد ويتعلق الأمر في هذا الصدد بالسؤال عما إذا كان الملالي يريدون صنع القنبلة الذرية. ولكن الأمر يتعلق، من وجهة نظر الغرب، بما هو أبعد من ذلك بكثير، يتعلق بكامل إمداداتنا من الطاقة. فالقوة المتوسطة إيران ليست البلد الوحيد ذو النفوذ الواسع في الشرقين الأوسط والأدنى، بل إنها تقع في الوقت نفسه بجوار آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز حيث يوجد 80 بالمئة من احتياطات النفط والغاز في العالم. وطهران غير محتاجة اقتصادياً للغرب إذ إن روسيا والصين والهند تقف على أهبة الاستعداد لسدّ الثغرة التي يمكن أن يتركها تراجع الوجود الغربي في إيران. ولذلك تبقى العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على الجمهورية الإسلامية في ديسمبر/كانون الأول 2006م، رداً على سياسة طهران النووية، سيفاً بلا حد. فهي مليئة بالثغرات وتضر الاقتصاد الأوروبي أكثر من الاقتصاد الإيراني.

هل تريد إيران القنبلة الذرية؟ يعتقد بأن القيادة الإيرانية منقسمة على نفسها بخصوص هذه المسألة. من وجهة المتشددين فإن امتلاك القنبلة الذرية وحده هو الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية و/أو إسرائيل لا تهاجمان الجمهورية الإسلامية. أما البراغماتيون فلا

يريدون مزيداً من التصعيد في هذا النزاع لكي لا تزداد عزلة إيران على صعيد السياسة الخارجية. على الصعيد الرسمي تنفذ إيران التي وقعت ـ على عكس البلدان النووية الثلاثة إسرائيل وباكستان والهند ـ اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، برنامجاً لتخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية وحدها ـ لكي تستخدمه في المستقبل لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية العاملة بالطاقة الذرية.

من الناحية السياسية هناك كثير من الأمور التي تؤيد سعي إيران إلى امتلاك القنبلة الذرية. إلا أنه لا يوجد أي دليل قاطع على ذلك الدولة الوحيدة المجاورة لإيران والتي لا تتمركز فيها قوات أمريكية هي تركمانستان. وفي الوقت نفسه تسعى حكومة بوش إلى تغيير نظام الحكم في طهران وتعتبر إيران «دولة مارقة» من دول «محور الشر». ولقد تعلم الإيرانيون من تجاربهم التاريخية أن مثل هذه التهديدات يجب أخذها على محمل الجد. ففي عام 1953 تمَّ إسقاط رئيس الوزراء الإيراني الليبرالي اليساري المنتخب ديمقراطياً، محمد هدايت مصدق، في انقلاب عسكري بمساعدة المخابرات المركزية الأمريكية سي آي إي والمخابرات الخارجية البريطانية، وذلك بعد أن كان قد أمّم قبل عامين صناعة النفط في إيران حلّ محله نظام حكم الشاه، الدكتاتوري الدامي ولكن المؤيد للغرب، الذي أسقطته بدورها الثورة الإسلامية سنة 1979م. ويتفق غالبية الخبراء المختصين بالشؤون الإيرانية على أنه لولا دكتاتورية الشاه لما قامت أي ثورة. فلو لم تتدخل واشنطن ولندن في الشؤون الداخلية الإيرانية لكانت إيران اليوم، على أرجح الظن، بلداً مختلفاً كلياً. (أمام هذه الخلفية قد لا يتجرأ المرء على رسم صورة للنتائج التي ستترتب على التدخل

الأمريكي في العراق بعد 50 عاماً). هذا الماضي لم يزل له تأثيره حتى اليوم، كتجربة كابوسية، في وعي الأجيال الشابة أيضاً. وهو يفسّر سبب العداء السياسي الذي يكنّه كثير من الإيرانيين للولايات المتحدة الأمريكية وسبب رفض الخميني لـ«الشيطان الأكبر» أمريكا.

بصرف النظر عن جميع المناورات الخادعة وأسلوب المواجهة المستمر الذي اتبعته واشنطن خلال مفاوضاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع الترويكا الأوروبية، ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، حول البرنامج النووي الإيراني فإن المفاوضات فشلت حتى الآن، بالدرجة الأولى، بسبب واشنطن. إذ إن الموقف الأصلي للاتحاد الأوروبي كان ينصّ على أن: إيران يحق لها تخصيب اليورانيوم لاستعماله في محطات الطاقة الذرية ولكن ليس لأغراض عسكرية. وبناء على ذلك سعى الأوروبيون إلى إقامة نظام مناسب للمراقبة. ولكن في بداية 2005م أقنعت واشنطن الأوروبيين (الأمريكيون لا يتفاوضون بنفسهم مع «الدولة المارقة» حول المسألة النووية) بتبني خطها الأكثر حدة. ومنذئذ يطلبون معاً توقف إيران عن أي تخصيب لليورانيوم بما في ذلك التخصيب للأغراض السلمية. من الطبيعي والبديهي أن إيران رفضت هذا الطلب المخالف صراحة للقانون الدولي ـ لا يجوز حرمان أي دولة من الاستغلال المدني للطاقة الذرية. وعلى الرغم من أن الحكومة الروسية توصلت في يناير/كانون الثاني 2006م إلى حلٍّ توفيقي مع طهران كان من الممكن أن يشكّل خرقاً حقيقياً. يقضي هذا الحل بأن يجري تخصيب اليورانيوم في روسيا تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ثم تسلم المواد الانشطارية للإيرانيين برسم «الإعارة»، وبعد استغلالها تُعاد إلى روسيا مرة أخرى.

لكن الرئيس بوش رفض هذا الاقتراح ثم ذهب بعد ذلك مباشرة إلى نيودلهي لكي يعرض على الهند، التي ترفض أي تعاون مع الوكالة للطاقة الذرية، التعاون في المسائل النووية. هذه السياسة تصل إلى حدّ التخريب ـ واشنطن تريد في الوقت نفسه تغيير نظام الحكم في طهران وجعل إيران منطقة خالية من الذرة، أي تربيع الدائرة. حسب معلومات «واشنطن بوست» أعربت طهران في مايو/ أيار 2003م للحكومة الأمريكية عن رغبتها في تطبيع العلاقات بين الدولتين. وفي هذا السياق أعلنت حكومة الرئيس خاتمي آنذاك عن استعدادها لإنهاء دعمها لحزب الله وحماس وللاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. لكن حكومة بوش رفضت المبادرة الإيرانية.

إن خطب أحمدي نجاد المعادية للسامية لا تعني أن القيادة الإيرانية تخطّط لشن حرب على إسرائيل. هناك سببان يعارضان ذلك. السبب الأول هو التاريخ: آخر حرب هجومية إيرانية وقعت قبل أكثر من 1000 عام. والسبب الثاني هو واقعية الملالي عندما يتعلق الأمر ببقائهم في الحكم. باستثناء التهديدات الكلامية لا يوجد لدى الجمهورية الإسلامية أي سبب لمهاجمة الدولة اليهودية. فالخصومة القائمة منذ الثورة الإسلامية بين إسرائيل وإيران ليست من النزاعات التقليدية في الشرقين الأوسط والأدنى. وبصرف النظر عن طموحات إيران القيادية داخل العالم الإسلامي فإن التناقضات السُّنية الشيعية والعربية الإيرانية لها جذور أعمق وتأثير أطول.

حتى لو سعت إيران إلى الحصول في يوم من الأيام على القنبلة الذرية فلا يمكن عند النظر إلى المسألة نظرة موضوعية بعيدة عن العواطف، فعل شيء ضدها. عندئذ ستستأنف المفاوضات وبصورة

براغماتية أكثر مما كان عليه الحال حتى الآن، كما يجري مع كوريا الشمالية. أما البديل فسيكون القصف المبكر لأهداف عسكرية وسياسية منتقاة على يد الولايات المتحدة الأمريكية و/أو إسرائيل. مثل هذا التصرف سيعتبر ـ بعد الأحداث في أفغانستان والعراق وبعد الحرب في لبنان2006م ونظراً لوضع الفلسطينيين ـ من غالبية المسلمين وبصورة نهائية وقطعية بمثابة حرب يشنها «الغرب» على «الإسلام». سيقفون عاطفياً مع إيران وسيصبح أحمدي نجاد بطلاً شعبياً مظفراً ليس في إيران وحدها. إذ حتى ولو كان كثير من الإيرانيين يرفضون نظام الحكم في بلادهم فإنهم قبل كل شيء قوميون متحمسون. سيصبح المتطرفون داخل نظام الحكم أقوى، وخارج إيران ستتراجع حدة التناقضات بين السُّنة والشيعة.

تعرف الجمهورية الإسلامية منذ عدة أعوام أنها يجب أن تتوقع هجوماً عليها يستهدف رسمياً البرنامج النووي لكنه في الحقيقة يستهدف نظام الحكم.

وهذا يعني بكلمات أخرى أن إيران مستعدة. وهناك عدة سيناريوهات محتملة. أما السيناريو الأكثر احتمالاً فهو حدوث سلسلة من ردود الأفعال ذات نتائج عالمية تشبه الأحداث التي وقعت في أوروبا في أغسطس/ آب 1914م.

إسرائيل وفلسطين

يتعلق الأمر في المواجهة الدائرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والمسماة «نزاع الشرق الأوسط» بالصراع من أجل الأرض. ويتعلق بما إذا ما كان ستقوم دولة فلسطينية أم لا، وإذا ما قامت ضمن أي

حدود؟ يتضمن الصراع الدائر حول الأرض المشتركة، والذي يعتبره كلا الطرفين صراعاً وجودياً، كثيراً من الحقائق: الذاتية، والناتجة تاريخياً، والمنطقية، والعاطفية. وفي الوقت نفسه فإن وعي الناس للوقائع الشرق أوسطية مختلف بشكل لا مثيل له في أي قضية خلافية أخرى. وتجاه القضية الفلسطينية بالذات هناك بون شاسع بين الشرق والغرب. فالرأي السائد في الغرب يقول: هنا توجد إسرائيل، الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، يحيط بها جيرانها العرب المعادون لها والذين ينتظرون الفرصة المناسبة لإلقاء اليهود في البحر. وفي إطار عملية السلام تسعى إسرائيل منذ أعوام إلى إيجاد تسوية سلمية مع الفلسطينيين. لكن موقف الفلسطينيين المتشدد، وبالتحديد الإرهاب الذي تمارسه حماس، يجعل السلام بعيد المنال. وتثبت العمليات الانتحارية مرة بعد الأخرى أن الفلسطينيين غير مستعدين للسلام. وقد يكون العنف الإسرائيلي مبالغاً فيه بين حين وآخر، لكنه من حيث المبدأ ردّ مشروع على الإرهاب الفلسطيني.

هذه الصورة للرأي الغربي مبسطة طبعاً لكنها تصيب لبّ الموضوع. يضاف إليها في ألمانيا أن التعاطف مع إسرائيل أقوى نتيجة المسؤولية الأخلاقية الخاصة تجاه اليهود. فالخجل والشعور بالذنب بسبب ملاحقة النازيين لليهود يفسران لماذا ينظر الألمان إلى النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين من هذا المنظور بالذات: ضحايا آنذاك هم ضحايا اليوم. هذه النقطة يجب أن تكون واضحة لكي يفهم المرء لماذا تتعرض وجهات النظر الأخرى، التي لا تعتبر إسرائيل الضحية الوحيدة في الشرق الأوسط، هنا في ألمانيا لتهمة معاداة السامية.

أما في العالم العربي الإسلامي فيرى الناس دور إسرائيل، بطبيعة الحال، مختلفاً تماماً، وبصورة أساسية كما يلي: إسرائيل دولة عدوانية توسعية طردت الشعب الفلسطيني من أرضه ولم تزل تطرده بهدف تدمير مجتمعه وثقافته لكي تقيم على هذه الأنقاض دولة دينية يهودية تيوقراطية جديدة. دولة تمثِّل بلا قيد أو شرط المصالح الأمريكية في المنطقة. بهدف إذلال المسلمين وسلب حقوقهم وقتلهم عند الضرورة. والديمقراطيات الغربية تدين المقاومة الفلسطينية وتعتبرها إرهاباً لكنها تسكت عن إرهاب الدولة الإسرائيلي.

هذان النظرتان المختلفتان كلياً لم تبقيا بلا نتائج. الوعي الغربي للمشكلة يفسر لماذا لن تخشى إسرائيل أي انتقاد جاد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن فرض عقوبات عليها بسبب سياسة الاحتلال المخالفة للقانون الدولي. وبالنسبة للإسلاميين تشكّل القضية الفلسطينية النقطة المركزية في دعايتهم المعادية للغرب، ليس فقط في العالم العربي. واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بمساعدة المستوطنين، وسكوت الحكومات الغربية عن هذا الاحتلال أو تبريره، يضعف المجتمع المدني، أي القوى العلمانية المعتدلة في البلدان العربية، ليس لديها ما تقوله ضد شكوى الإسلاميين وحملاتهم العاطفية ضد إسرائيل وحلفائها الغربيين. وليس بدون سبب دعت لجنة بيكر ـ هاميلتون في تقريرها عن الوضع في العراق في ديسمبر/ كانون الأول 2006م إلى حلّ المشكلة الفلسطينية ـ لأن هذا النزاع يمد العنف في العراق بوقود إضافي.

في سياق تأسيس دولة إسرائيل 1948م والحرب الإسرائيلية

العربية الأولى تمَّ تهجير نحو 800,000 فلسطيني من وطنهم. أما الدولة الفلسطينية التي نصّ عليها قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة فقد منع الجانب الإسرائيلي والجانب العربي قيامها. وقد تمَّ التهجير الذي نفذته ميليشيات يهودية والجيش الإسرائيلي بواسطة «تطهير عرقي» هادف. وقام بتخطيطها، بصورة رئيسية، وأعطى الأوامر بشأنها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول ديفيد بن غوريون. وهذا ما يثبته المؤرخ الإسرائيلي إلان بابّه في كتابه «التطهير العرقي في فلسطين» (أوكسفورد 2006) بالأرقام والوثائق. يقول بابه إن بن غوريون أعطى أوامر تفصيلية عن الأساليب التي يجب اتباعها لتهجير الفلسطينيين: «التخويف الشديد، محاصرة وقصف القرى والمراكز السكنية، حرق البضائع والبيوت وغيرها من العقارات، التهجير والتدمير وأخيراً وضع ألغام تحت الأنقاض لمنع السكان المهجرين من العودة».

وقد تمَّ تدمير 11 مدينة و500 قرية فلسطينية. وبصورة عامة طرد نحو نصف السكان الفلسطينيين آنذاك إلى الدول العربية المجاورة. ويسمي العرب هذا التهجير «نكبة» وهو تعبير له عند العرب معنى مشابه لتعبير «الهولوكوست» عندنا. وقد سكتت أوروبا والولايات المتحدة على الدوام عن هذه «الجريمة» (بابّه) ضد الفلسطينيين، على الأخص بسبب فشلهما الذريع في منع الإبادة الجماعية ضد اليهود. فيما عدا عدد قليل من المؤرخين الإسرائيليين لا يناقش أحد هذه المسألة خارج العالم العربي وفي إسرائيل نفسها، وأيضاً في الكتب المدرسية هناك، يبقى الحديث عن الماضي الإسرائيلي من المحرمات. حسب الرواية الرسمية كانت الحكومات

العربية هي التي طلبت من الفلسطينيين الهرب بأقصى سرعة ممكنة ثم التزود بالسلاح «لطرد اليهود إلى البحر».

استؤنفت سياسة «التطهير العرقي» في حرب الأيام الستة 1967م حيث تمَّ تهجير 300,000 فلسطيني آخر. ولم تزل السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية، تلاحق هدف ترحيل الفلسطينيين عن طريق جعل الشروط المعيشية التي يخضعون لها غير محتملة بحيث يهاجرون «طوعاً». وبالفعل فإن جزءاً كبيراً من المسيحيين الفلسطينيين من بيت لحم ورام الله قد هاجروا إلى كندا وأوستراليا. وعلى الأرجح سيلحق بهم كثير من المسلمين الفلسطينيين لو أُتيحت لهم الفرصة لكن حصولهم على سمات الدخول اللازمة أصعب. فلقد كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ولم تزل، تحرص على إبقاء التطور الديمغرافي لصالح الجانب اليهودي ـ معدلات الولادة عند الفلسطينيين أعلى بشكل واضح. ولكن في صيف 2005م تجاوز عدد الفلسطينيين الموجودين بين البحر المتوسط ونهر الأردن، أي في إسرائيل وفي المناطق التي احتلتها سنة 1967م، لأول مرة عدد اليهود. وخلال عشرة أعوام سيكون هناك ما لا يقل عن مليون فلسطيني أكثر من الإسرائيليين اليهود. (ليس جميع الإسرائيليين يهوداً: 20 بالمئة من المواطنين الإسرائيليين فلسطينيون، معظمهم من الخليل. غير أنهم لا يسمّون في إسرائيل فلسطينيين وإنما عرباً أو دروزاً أو بدواً).

بعد اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تمَّ إقرارها في سبتمبر/ أيلول 1993م تحت رعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أمام البيت الأبيض في واشنطن بمصافحة

احتفالية بين رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، بدا أن السلام ممكن ـ فقد تحوّل الأعداء الألداء إلى شركاء في السلام. ولكن ظاهرياً فقط. حسب رأي مجتمع الأكثرية الإسرائيلي كانت أوسلو محكوماً عليها بالفشل منذ البداية لأن الفلسطينيين لم يكونوا يريدون الاعتماد على المفاوضات بل ما لبثوا أن عادوا بسرعة كبيرة إلى استراتيجيتهم التقليدية القائمة على العنف والإرهاب ـ مدفوعين كما كانوا على الدوام بالافتراض الخاطىء بأنهم يستطيعون تدمير إسرائيل. غير أن السبب الحقيقي لفشل أوسلو هو سياسة الاستيطان التي لم تتوقف أبداً. كان من المفترض أن تكون أوسلو بمثابة برنامج زمني لتأسيس الدولة الفلسطينية خلال خمسة أعوام. ولكن وخاصة في الضفة الغربية، أي في المناطق التي كان يتعين على الجيش الإسرائيلي حسب اتفاقيات أوسلو أن ينسحب منها شيئاً فشيئاً، بدأت أكبر موجة من بناء المستوطنات الإسرائيلية لم يسبق لها مثيل منذ الاحتلال 1967م. عند النظر إلى الأمور نظرة واقعية نلاحظ أن سياسة الاستيطان لا تترك أي مجال للدولة الفلسطينية. فالمستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية البالغ عددهم نحو 400,000 مستوطن لا يشكّلون سوى خمس السكان الموجودين هناك لكنهم مع ذلك يسيطرون على 60 بالمئة من الأراضي التي تمَّ تأميمها دون دفع أي تعويض لأصحابها. وفي الوقت نفسه تستهلك المستوطنات 80 ـ 95 بالمئة من المياة الشحيحة أصلاً. في قطاع غزة كان يعيش حتى الانسحاب الإسرائيلي من هناك في سبتمبر/ أيلول 2005 نحو 5000 مستوطن، أي ما يعادل 4 بالمئة من السكان، لكنهم كانوا يسيطرون على 35 بالمئة من الأراضي. وكانت

هذه النسبة تعادل ثلثي المساحة الصالحة للزراعة لأن قطاع غزة يتألف بمعظمه من الصحارى.

يعيش معظم المستوطنين، نحو 220,000، في القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل رسمياً سنة 1980م، أو عند طرف المدينة الشرقي. في مدينة البنايات العالية «ما آله أدومين» وحدها يستوطن نحو 40,000 شخص. والهدف المعلن لإسرائيل هو زيادة عدد السكان اليهود هناك بصورة متواصلة.

وبالفعل، فقد أصبح الفلسطينيون في القدس الشرقية يشكّلون منذ عام 1993م الأقلية في مدينتهم. وفي الوقت نفسه ترمي المستوطنات، التي تقسم القدس الشرقية إلى عدة أجزاء، إلى السيطرة العسكرية على الفلسطينيين.

تلاحق سياسة الاستيطان المخالفة للقانون الدولي هدفاً وحيداً، هو في الواقع هدف استعماري، ألا وهو: ترسيخ الحق الإسرائيلي في الضفة الغربية ـ أو يهودا والسامرة التوراتية ـ عن طريق خلق واقع جديد غير قابل للتغيير.

ولذلك لم تبن هناك مستوطنات (نحو 250 مستوطنة) وحسب وإنما أيضاً مناطق صناعية ومنشآت عسكرية. وهي جميعها مرتبطة مع بعضها وباتجاه إسرائيل بشبكة كثيفة من الطرق. ولقد نشأت هذه الطرق، التي لا يحق للفلسطينيين استعمالها، أيضاً على أراض مؤممة وهي تقسّم المناطق الفلسطينية إلى العدد من الجزر المعزولة. مدن مثل بيت لحم ورام الله لا تستطيع التوسع أو وضع مخططات تنظيمية لأنها محاصرة بالمستوطنات وبالطرق الاستيطانية. وبينما شهدت

المستوطنات الإسرائيلية ازدهاراً عمرانياً واسع النطاق، قام الجيش الإسرائيلي بتدمير آلاف البيوت الفلسطينية التي بُنيت في القدس الشرقية أو في الضفة الغربية بدون رخصة بناء. غير أن الفلسطينيين لا يحصلون على رخصة رسمية أبداً ـ أو في حالات نادرة جداً ـ لأن المطلوب ليس بقاؤهم وإنما ذهابهم.

أمام هذه الخلفية، ونتيجة الظروف الحياتية التي تزداد صعوبة إلى درجة غير محتملة والإهانات اليومية المتكررة، ونظراً لانعدام آفاق المستقبل أمام الفلسطينيين، ازداد بشكل واضح التطرف والإرهاب، وأيضاً في صيغة العمليات الانتحارية ذات النتائج الوخيمة. وفي الوقت نفسه فرّغ الفلسطينيون إحباطهم وغضبهم في الانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى، التي بدأت في سبتمبر/أيلول سنة 2000 وساعدت السياسي اليميني الإسرائيلي آرييل شارون على الفوز في الانتخابات في إسرائيل في العالم التالي. أعلن شارون على الفور موت اتفاقية أوسلو واعتمد على القوة العسكرية وحدها للقضاء على الثورة الفلسطينية المستمرة منذ أعوام. بكلمات صحيفة «نويه زوريشر تسايتونغ» السويسرية: «عندما يفجر شبان فلسطينيون أنفسهم، بدافع اليأس من ظروف حياتهم التي ينعدم فيها كل أمل في المستقبل، في وسط مجموعة من الإسرائيليين الأبرياء يُعدّ هذا إرهاباً ويُحمّل الشعب الفلسطيني بكامله المسؤولية عنه. ولكن عندما تقصف أرتال الدبابات والطائرات الحربية أهدافاً في وسط المدن أو المخيمات المكتظة بالسكان، يعدّ دفاعاً مشروعاً عن النفس. وعندما يُفرض حصار خانق على المدن والقرى الفلسطينية يدوم أشهراً وأعواماً ويجعل من غير الممكن ممارسة الحياة الاقتصادية أو التنظيم السياسي

أو الاجتماعي، ويدفع شعباً بكامله إلى الفقر المدقع، يعدّ هذا احتياطات أمنية ضرورية».

تميّز عهد شارون، الذي انتهى في بداية عام 2006 بعد إصابته بجلطة دماغية أدّت إلى دخوله في غيبوبة لم تزل مستمرة حتى الآن، بالتدمير الشامل للمرافق العامة الفلسطينية التي كان جزء كبير منها، كالمطار في غزة مثلاً، قد بُني قبل وقت قريب بأموال الاتحاد الأوروبي. كما تمَّ تدمير أحياء كاملة في نابلس وجنين. وفي الوقت نفسه باشر شارون بناء «جدار أمني» في الضفة الغربية لحماية إسرائيل من الهجمات الإرهابية الفلسطينية، حسب الرواية الرسمية. ويقوم هذا الجدار الاسمنتي المسلح، والذي يصل ارتفاعه في بعض المواقع إلى ثمانية أمتار، وسيكون ارتفاعه عند الانتهاء من بنائه ضعف ارتفاع جدار برلين وطوله ثلاثة أضعاف طول جدار برلين، يقوم بالكامل على الأراضي الفلسطينية حصراً. وقد أدانته محكمة العدل الدولية في لاهاي بأنه «إجراء غير مشروع» لكن بناءه مستمر رغم ذلك. مدن بكاملها، مثل طولكرم وبيت لحم على سبيل المثال، ستُحاط بالجدار من جميع الجهات بحيث لا يستطيع الفلاحون الوصول إلى حقولهم ويصل الاقتصاد إلى حافة الانهيار. فالضفة الغربية تتحوّل بصورة متزايدة إلى قطعة أرض مزروعة بالمستوطنات ونقاط التفتيش والطرق الاستيطانية والجدران التي تحرم الفلسطينيين من الحدّ الأدنى من حرية الحركة.

قد يؤدي الجدار إلى تقليل عدد العمليات على المدى القصير، لكنه على المدى الطويل لا يمكن أن يكون جزءاً من حلّ شامل بل سيزيد من حدة النزاع.

في سنة 2005م قررت حكومة شارون من جانب واحد، أي دون الاتفاق مع الفلسطينيين، الانسحاب من قطاع غزة، الأمر الذي أشيد به في الغرب واعتبر عملاً حكيماً بعيد النظر. وقد تمَّ الانسحاب لأن الاستيطان اليهودي في قطاع غزة بدا غير واقعي بسبب عدم توفر عدد كاف من المستوطنين كما أن قطاع غزة أخلي من المستوطنين لكي يتركز الاستيطان على الضفة الغربية ولإعطاء سياسة الضم هناك زخماً أكبر. ولكن، وبلا أي اعتبار للانسحاب، ما زال الفلسطينيون يقصفون إسرائيل بصواريخ من صنعهم، بالنسبة لكثير من الإسرائيليين يعدّ هذا دليلاً على عدم رغبة الفلسطينيين في السلام وعلى ميلهم إلى «الفاشية الإسلامية». لا شك إطلاقاً في أن هذه الهجمات خطأ كبير من الناحية السياسية أيضاً. إذ على الرغم من أن الأضرار التي تلحقها بإسرائيل محدودة، حتى الآن على أي حال، فإن الحكومة الإسرائيلية تتخذها ذريعة لتبرير قصف قطاع غزة وإحداث دمار واسع النطاق فيه مع مئات القتلى حتى الآن. لم يؤد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة إلى حدوث أي تغيير في الظروف المعيشية البائسة للسكان الذين يتألف معظمهم من لاجئين منذ 1948م ومن أبنائهم وأحفادهم. فهو من أفقر مناطق العالم وأكثرها ازدحاماً بالسكان. إذ يعيش هناك 4000 نسمة في الكيلو متر المربع الواحد ـ نحو عشرين ضعفاً من متوسط الكثافة السكانية في ألمانيا. ومعدل الولادات هو الأعلى في العالم، إذ إن نصف السكان تقلّ أعمارهم عن 15 سنة.

كما أن قطاع غزة هو في الوقت نفسه سجن مكشوف. إذ بعد انسحابهم أيضاً يراقب الإسرائيليون كل حركة داخل القطاع بما في

ذلك الاقتصاد. بما أنهم يغلقون على مزاجهم المعابر الحدودية إلى مصر (المعابر إلى إسرائيل تبقى مغلقة دوماً أمام الفلسطينيين في كل الأحوال) لا يستطيع الفلسطينيون تصدير منتوجاتهم الزراعية ويبلغ معدل البطالة (الرسمي) 30 بالمئة وأكثر من نصف السكان يعيشون من أقل من دولارين في اليوم. ومرة بعد أخرى تحصل بسبب إغلاق الحدود اختناقات في التزود بالمواد الغذائية. نتيجة لكل ذلك تصف هيئة الأمم المتحدة الوضع في قطاع غزة بأنه «كارثة إنسانية»، فهل هناك ما يدعو إلى الاستغراب إذا ما كان حماس تتمتع هناك بشعبية كبيرة؟

عندما نشير إلى هذه الأمور لا يعني هذا أن الإسرائيليين هم «الأشرار» والفلسطينيون هم «الطيبون». إذ إن الفلسطينيين، السلطة الوطنية بقيادة ياسر عرفات، المتوفى سنة 2004م، ومنظمته العلمانية فتح، ثم وبشكل خاص حماس، أثبتوا مراراً وتكراراً أنهم غير قادرين على تقديم البراغماتية على الأيديولوجيا ولا على تطوير أساليب فعالة لإدارة الأزمات ولا على تفهم مخاوف السكان الإسرائيليين. على كلا الجانبين يموت الناس، وكل طرف يعتبر الطرف الآخر تهديداً له. ولكن في هذا النزاع لا يوجد «تكافؤ»: فالإسرائيليون والفلسطينيون لا يلتقون نداً لند، كما يلتقي مثلاً الألمان والفرنسيون، وإنما كقوة احتلال وكشعب محتل. والتصور بأن الفلسطينيين لهم حقوق غير منتشر على نطاق واسع في مجتمع الأكثرية الإسرائيلي. وبدلاً من ذلك، حسب قول الكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان، «يتحصن مواطنو أقوى قوة عسكرية في المنطقة خلف كونهم ضحية ملاحقة شديدة الحساسية». من الطبيعي أن الناس

في إسرائيل أيضاً يريدون السلام لكنهم يتجاهلون تماماً الواقع الفلسطيني. أيضاً لأنه يهزّ الركائز الأساسية لقناعاتهم. فالحجة التي يسمعها المرء كثيراً في إسرائيل تقول: إن المستوطنين والجنود الإسرائيليين لا يقتلون الفلسطينيين إلا دفاعاً عن النفس، أما الفلسطينيون فيقتلون الإسرائيليين عن قصد ومع سبق الإصرار والتصميم، انطلاقاً من كرههم لليهود. لا يجوز طبعاً إجراء تقاص في عدد القتلى ولكن الأرقام التالية لها دلالتها: لقد قتل الجيش الإسرائيلي، حسب معلومات مجموعة حقوق الإنسان الإسرائيلية «بيت سيليم»، في سنة 2006م من الفلسطينيين ثلاثة أضعاف العدد الذي قتله في العام الذي سبقه، وبالتحديد 660 شخصاً. بالمقابل قتل على يد الفلسطينيين سنة 2006م ستة جنود إسرائيليين و17 مدنياً إسرائيلياً. وهذا أقل عدد منذ عام 2000م.

ليست الحقيقة هي الحاسمة وإنما إدراك هذه الحقيقة. هذه المقولة للفيلسوف الألماني كانط تنطبق تماماً على «نزاع الشرق الأوسط». فالميثولوجيا ونسج الأساطير يلعبان دوراً جوهرياً لتبرير تصرف إسرائيل تجاه الفلسطينيين وينطبق هذا بشكل خاص على الزعم بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك عرض على ياسر عرفات في قمة كامب ديفيد عام 2000م 96 بالمئة (وحسب معلومات أخرى 98 بالمئة) من المناطق المحتلة لإقامة دولة فلسطينية عليها.

لكن ياسر عرفات لم يقبل، حسب هذا الزعم، بهذا «الحل الوسط التاريخي» (لأنه لا يريد التخلي عن الحلم بتدمير إسرائيل). على الرغم من أن هذا العرض الباراكي لا وجود له على الإطلاق فإن أسطورة كامب ديفيد رسخت في أذهان الناس وعياً لم يزل له حتى

اليوم تأثير كبير على السياسة الغربية تجاه إسرائيل والفلسطينيين. حسب هذا الوعي تعتبر إسرائيل، على الرغم من أنها تفرض على المجتمع الفلسطيني منذ 40 عاماً، خلافاً للعديد من القرارات الدولية، نظام حكم عسكري كقوة احتلال، الطرف الذي يريد السلام بينما يعتبر الفلسطينيون، الذين يبدون مقاومة ضد هذا الاحتلال، الطرف المعادي للسلام. تعليقاً على ذلك تقول الباحثة السياسية هلغا باومغارتن: «بهذا الوعي لم تزل تبرر حتى اليوم سياسة الاحتلال بينما يعتبر سعي الفلسطينيين إلى الحرية والاستقلال غير مشروع، لا بل ويُساوى بينه وبين الجريمة والإرهاب. وكان هذا ينطبق حتى وفاة ياسر عرفات عليه وعلى منظمته فتح. وينطبق منذ فوز حماس في الانتخابات في يناير/ كانون الثاني 2006م بنفس الدرجة على حماس، بينما أصبحت فتح، وخاصة محمود عباس خليفة ياسر عرفات في منصب الرئيس في فلسطين، تُستثنى ـ بين حين وآخر ـ من هذا الاتهام».

حسبما ذكرنا سابقاً يجري التطور الديمغرافي في كل مكان باستثناء القدس الشرقية لغير صالح الإسرائيليين اليهود. ولكي لا تتابع إسرائيل تطورها باتجاه «الدولة العنصرية» (هذه التسمية أطلقها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر على إسرائيل) يجب عليه تغيير سياستها بأقصى سرعة. ولكن ليس هناك ما يوحي بذلك. فالأحزاب الإسرائيلية التقليدية، المؤلفة من الديمقراطيين الاشتراكيين والأحرار والمحافظين، تتفكك ويتزايد نفوذ حزب الليكود القديم الجديد وأحزاب جديدة أخرى، ومنها حزب «إسرائيل بيتنا»، التي تطالب علناً بطرد الفلسطينيين. والأحزاب القومية الشوفينية أو الدينية الأصولية تضع تعريفاً جديداً للصهيونية.

يقول بهذا الخصوص المؤرخ الإسرائيلي آفي شلايم: «كانت إسرائيل بالنسبة ليهود الدياسبورا (الشتات) رمزاً للحرية ومصدراً للاعتزاز. إلا أن اضطهاد إسرائيل للفلسطينيين جعلها تصبح حملاً ثقيلاً وعبئاً أخلاقياً على الجزء الليبرالي من الشعب اليهودي. لا بل إن بعض اليهود، وخاصة من الدوائر اليسارية، سيذهبون إلى أبعد من ذلك ويحمّلون التصرف الإسرائيلي المسؤولية عن ازدياد حدة وقوة النزعات المعادية للسامية في جميع أرجاء العالم. والمشكلة الأساسية في هذا الصدد هو الاحتلال غير المشروع للمناطق الفلسطينية منذ عام 1967م. فقد حوّل هذا الاحتلال الحركة الصهيونية من حركة قومية مشروعة لتحرير اليهود إلى سلطة احتلال وقمع للشعب الفلسطيني. وأنا أعني بالصهيونية الجديدة المستوطنين الأيديولوجيين المفرطين في تعصبهم القومي. [...] فهم يمسكون بخناق النظام السياسي في إسرائيل. وهم يمثّلون الجانب غير المقبول من الصهيونية. فالصهيونية لا تتساوى مع العنصرية، ولكن كثيراً من هؤلاء المستوطنين المتطرفين ومن قادتهم عنصريون بشكل سافر. فقد دفع تطرفهم وغلوهم بعض الناس ليس فقط إلى السؤال عن أسباب المشروع الاستعماري الصهيوني خارج حدود 1967م وإنما أيضاً عن مشروعية دولة إسرائيل داخل هذه الحدود. وهؤلاء المستوطنون هم الذين يهدّدون أيضاً أمن اليهود وراحتهم في كل مكان من العالم».

حماس

نشأت حماس سنة 1987م في سياق الانتفاضة الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي. وهي حركة دينية قومية انبثقت من صفوف الأخوان المسلمين الفلسطينيين وأسسها رجل الدين الإسلامي الشيخ

أحمد ياسين من غزة، الذي «قتل بصورة هادفة» سنة 2004م ـ هذا هو التعبير الشائع في إسرائيل للدلالة على اغتيال ناشط فلسطيني أو شخص غير محبوب. في بادىء الأمر دعمت سلطة الاحتلال الإسرائيلي حماس (كلمة «حماس» اختصار للاسم الكامل: «حركة المقاومة الإسلامية») لكي تضعف حركة فتح العلمانية. ولكن بعد تنفيذها عدة عمليات ضد أهداف إسرائيلية تحوّلت بسرعة إلى العدو رقم واحد للدولة الإسرائيلية. ويصفها الرأي السائد عنها في الغرب بأنها تؤيد الإرهاب واحتقار الإنسان وليس لديها أي استعداد للسلام. وهي تريد «إبادة» إسرائيل وإقامة دولة إسلامية في فلسطين.

لكن الواقع أكثر تعقيداً. هناك سببان جعلا حماس تصبح حركة جماهيرية. السبب الأول هو انعدام الأفق أمام الفلسطينيين والذي تتصدى له بالهوية الإسلامية. والسبب الثاني، لأنها، على عكس حركة فتح العلمانية، تقدّم للناس خدمات اجتماعية مجانية. وشأنها شأن كل «حزب شعبي» يوجد في حماس أيضاً قوى متعارضة: محافظون وإصلاحيون، وأصوليون وبراغماتيون. ومنذ صياغتها ميثاقها في سنة 1988م، الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل، حتى فوزها في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية في يناير/ كانون الثاني 2006م قطعت طريقاً طويلاً في مسيرتها وظلت دوماً وأبداً تتأرجح بين قطبين. جناح متطرف يريد إجبار إسرائيل على الركوع بواسطة العمليات الإرهابية وجناح براغماتي معتدل يريد الاعتماد على المفاوضات. أما اليوم فإن هدف حماس هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وليس تدمير إسرائيل. في بداية 2005م أعلنت حماس وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد ما لبثت أن ألغته بعد عامين بسبب

استمرار الهجمات الإسرائيلية. وبعد فوزها في الانتخابات سنة 2006م أوضح أشخاص قياديون في حماس مراراً وتكراراً أنهم يؤيدون حلاً سياسياً للقضية الفلسطينية أساسه قيام دولة فلسطينية في المناطق المحتلة سنة 1967م.

على الرغم من فوز حماس في انتخابات عام 2006م النزيهة والحرة وحصولها على 54 بالمئة من الأصوات ـ بسبب الاحتلال الإسرائيلي والفساد المستشري في حركة فتح وليس شوقاً إلى قيام دولة دينية ـ لم تتح لحكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية، الذي يتمتع بشخصية كاريزماتية وبشعبية واسعة، أي فرصة لوضع كفاءاتها، أو عدم كفاءاتها، السياسية على المحك. نظراً لفرض حصار مالي عليها من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أجبرت الحكومة على تركيز جهودها على مشكلة واحدة وحيدة وهي: كيف ستستطيع جمع الأموال في الخارج، من الدول العربية وإيران، ونقلها بواسطة حاملي الحقائب (بالمعنى الحرفي للكلمة) إلى المناطق الفلسطينية؟ إذ ليس هناك نظام مصرفي فلسطيني مستقل وهدّدت واشنطن جميع المصارف التي تحوّل أموالاً إلى حكومة حماس بمعاقبتها استناداً إلى المواد القانونية الكثيرة التي سنّتها لمحاربة الإرهاب.

أما الكلمة السحرية للسياسة الأوروبية فهي مطالبة حماس بأن تعترف أولاً بحق إسرائيل في الوجود. غير أن اسرائيل لا تطالب بالمقابل بأي شيء على الإطلاق. لهذا السبب بالذات لا تعترف حماس بالدولة اليهودية. فهذه هي ورقتها الرابحة الوحيدة ولن تفرط بها دون مقابل. إذ لو طالبت لندن منظمة «الجيش الجمهوري

الإيرلندي» بالاعتراف بشرعية السيادة البريطانية في إيرلندا الشمالية كشرط مسبق للمفاوضات، لكان النزاع القائم هناك قد بقي، على الأرجح، بلا حلّ حتى اليوم. لقد أثبتت حماس أنها قادرة على اتخاذ مواقف براغماتية. ولكن هذا لا يهم إسرائيل ولا الغرب ـ كلاهما يبدو له توجيه المطالبات إلى الفلسطينيين أسهل من التشكيك في شرعية الاحتلال الإسرائيلي. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح قد اعترفتا سنة 1988م بدولة إسرائيل ثم كررتا هذا الاعتراف مرة أخرى في سياق اتفاقيات أوسلو، فماذا استفاد الفلسطينيون من وراء ذلك؟

على التوازي مع مقاطعة حكومة حماس وفرض حصار عليها ازدادت حدة التوتر بين الإسلاميين وزعماء حركة فتح العلمانية الذين لم يستطيعوا أبداً تقبل هزيمتهم في الانتخابات وفقدانهم بذلك امتيازاتهم. فهم يعتبرون فوز حماس ـ ويتفقون بذلك مع السياسة الغربية ـ بمثابة «حادث عمل» طارىء لا يجوز أن يتكرر. مع ذلك شكّلت حماس وفتح بوساطة سعودية في مارس/ آذار2007م حكومة مشتركة لتجاوز المقاطعة الدولية المفروضة على الفلسطينيين. ولكن بعد ثلاثة أشهر وقعت بين الفريقين حرب أهلية عنيفة قصيرة في قطاع غزة حسمتها حماس لصالحها. ومنذئذ تحكم هناك حكومة من حماس برئاسة إسماعيل هنيئة، بينما تحكم فتح والرئيس محمود عباس الضفة الغربية، ظاهرياً لا أكثر. إذ إن حماس تشكّل هناك أيضاً الأكثرية في المجالس البلدية باستثناء جنين ورام الله وبيت لحم. لا شك في أن الفلسطينيين هم أنفسهم المسؤولون بالدرجة الأولى عن الآلام التي يسبّبها كل طرف منهم للآخر. إلا أن السياسة

الغربية تتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية عن التصعيد. حسب معلومات صحيفة «الغارديان» البريطانية حصلت فتح على ضوء أخضر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لانتزاع السلطة من يد حماس بانقلاب عسكري. لكن حماس استبقت هذا الانقلاب بهجومها على فتح في قطاع غزة. وحسب «الغارديان» أيضاً وضعت واشنطن تحت تصرف فتح أكثر من مليار دولار لتشكيل سبع كتائب إضافية من فتح قوامها 4700 رجل. هدفها القضاء على حماس عسكرياً أينما وجدت. لكن هذه المحاولة فشلت على أي حال في قطاع غزة.

كيف ستتابع الأمور إذاً سيرها؟ استراتيجية إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هي التالية: عزل قطاع غزة وتخفيض علاقاته مع العالم الخارجي إلى الحدّ الأدنى والسماح بدخول كمية من المواد الغذائية تكفي فقط للحيلولة دون حدوث مجاعة. وفي الوقت نفسه تزويد فتح والرئيس محمود عباس بملايين الدولارات من أجل إحداث نهضة اقتصادية في الضفة الغربية. وبعد عام تقريباً، أي في منتصف سنة 2008م ستحدث انتخابات جديدة. حتى ذلك الحين سيدرك، هذا ما يؤمل، حتى أغبى فلسطيني أن انتخاب حماس لا جدوى منه ولا فائدة.

لا يحتاج المرء لأن يكون نبياً ليتنبأ بفشل هذه الاستراتيجية. لقد فات الأوان لتحويل محمود عباس إلى سوبرمان السياسة الفلسطينية. فمنذ انتخابه رئيساً في سنة 2005م لم يحصل على أي شيء من الجانب الإسرائيلي يستطيع تقديمه للفلسطينيين على أنه يمثّل نجاحاً لسياسته. عباس رجل من قيادة فتح ولكن بلا كاريزما.

وخطيب جيد ولكن بلا قاعدة شعبية متينة تمكنه من تنفيذ ما يراه صحيحاً. وبقدر ما يدرك الفلسطينيون في الضفة الغربية أن لا شيء يتغير في واقع الاحتلال الإسرائيلي يتخلون عن الجناح المعتدل في حركة فتح وعن الرئيس محمود عباس. ففي صفوفهم أيضاً يوجد معتدلون ومتطرفون كما في صفوف حماس. أما من سينتصر في النهاية فهذه مسألة لا علاقة لها بالأيديولوجيا، بل إن الشيء الحاسم بالنسبة للفلسطينيين هو الأفق المستقبلي. فطالما بقي الاحتلال قائماً سيستمر تطرفهم أيضاً. ليس هناك، حقاً، أي سبب يدعو إلى حب حماس. فهي حركة تنظر إلى الوراء تهتم بزمن النبي محمد أكثر من اهتمامها بمشاكل الزمن الحاضر، تفتقر إلى المعرفة السياسية الموضوعية وإلى الخبرات الاقتصادية. لكنها مع ذلك حركة جماهيرية، كما ذكرنا. بواسطة الألاعيب والحيل لا يمكن إلغاءها من العالم. وعند النظر إلى الأمور نظرة واقعية لا نرى أمام إسرائيل والغرب سوى إمكانيتين: إما التعامل مع حماس ومحاورتها أو الاستمرار في مخاصمتها ووصمها بصفات شيطانية. في الحالة الثانية هناك خطر حقيقي في أن تتحوّل المناطق الفلسطينية إلى ما يشبه الوضع في العراق.

لبنان، سورية، حزب الله

في فبراير/ شباط 2005م اغتيل في بيروت رئيس الوزراء اللبناني السابق، والسياسي الأكثر نفوذاً في لبنان، رفيق الحريري. هناك بعض المؤشرات التي تدل على أن المخابرات السورية، وربما أيضاً الحكومة في دمشق، قد يكون لها ضلع في عملية الاغتيال.

وكرد فعل على ذلك أصدرت الأمم المتحدة قراراً أدّى إلى انسحاب القوات السورية من لبنان انسحاباً كاملاً في نفس العام. وكانت القوات السورية قد دخلت إلى هناك سنة 1976م خلال الحرب الأهلية اللبنانية (1975 ـ 1990م) ـ علماً بأن دمشق كانت تعتبر لبنان، تقليدياً، إقليماً سورياً أكثر من كونه دولة مستقلة؛ فحتى اليوم لا يوجد سفارة سورية في بيروت ولا سفارة لبنانية في دمشق. ولسورية مصالح اقتصادية مع لبنان وتقيم شبكة من العلاقات الطيبة مع السياسيين اللبنانيين المؤيدين لسورية.

بعد انتهاء الهيمنة السورية حدث ربيع سياسي في لبنان تعرض خلاله «حزب الله» لضغط شديد كونه الحليف الوثيق لسورية وإيران. يضاف إلى ذلك أن حزب الله حزب شيعي وميليشيا شيعية. نشأ الحزب سنة 1982م كرد فعل على الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان الذي يشكّل الشيعة غالبية سكانه. ظل هذا الاحتلال قائماً حتى عام 2000م حيث اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب. يقيم حزب الله علاقات وثيقة مع طهران ولكنه ليس كما يزعم الكثيرون مجرد أداة في يد الجمهورية الإسلامية. فهو يتلقى من هناك دعماً مالياً وعسكرياً لكنه يعلق منذ البدء أهمية كبيرة على ممارسة سياسية مستقلة. ولو كان عميلاً تابعاً لإيران لما أصبح حركة شعبية كما هو الآن. نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان حدثت موجة من الهروب الجماعي من هناك أدّت إلى مجيء أكثر من 100,000 شيعي إلى بيروت حيث استقروا في المنطقة الواقعة جنوبي العاصمة. بين هؤلاء الشيعة أصبح حزب الله كما في جنوب لبنان أقوى قوة سياسية بما يشبه حالة التنظيم السُّني حماس في المناطق الفلسطينية. إذ إن كلا التنظيمين ما

كانا سينشآن على الإطلاق لولا الاحتلال الإسرائيلي وما كانا بأي حال سيصبحان من عوامل القوة المؤثرة في المنطقة ـ وهذا رأي يعتبره معظم الإسرائيليين سخافة تصل إلى حدّ الكفر. في نهاية الأمر أدّت الخسائر الجسيمة التي مُني بها الجيش الإسرائيلي نتيجة العمليات الانتحارية التي نفذها حزب الله إلى انسحاب قوات الاحتلال. وكان حزب الله، الذي لديه في الوقت نفسه شبكة فعالة للخدمات والمساعدات الاجتماعية، قد أصبح في لبنان منذ زمن طويل رمزاً للمقاومة وبالتالي من أهم الأطراف الفاعلة في السياسة الداخلية. وبما أنه كان قد حارب ضد الاحتلال الإسرائيلي كان الجماعة اللبنانية الوحيدة التي سمح لها بالاحتفاظ بأسلحتها بعد انتهاء الحرب الأهلية سنة 1990م. وذلك لأن الجيش اللبناني ضعيف تقليدياً وليس لديه سلاح جوي.

بذلك أصبح حزب الله دولة ضمن الدولة. وكان كثير من اللبنانيين قد طالبوا بعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي سنة 2000م بنزع أسلحته. وبعد انسحاب السوريين ازداد الضغط على حزب الله من أجل تسليم أسلحته وقصر نشاطه على العمل السياسي فقط. وبينما كانت الحكومة اللبنانية في صدد توقيع اتفاقية بهذا الخصوص مع حزب الله شنّ الجيش الإسرائيلي في يوليو/ تموز 2006م هجوماً على لبنان. كان السبب المباشر للهجوم قيام حزب الله بخطف جنديين إسرائيليين، لكن هذا التبرير الرسمي لم يكن سوى ذريعة لتنفيذ ضربة ضد «حزب الله» كانت مرسومة منذ زمن طويل. كانت الحرب التي تلت ذلك واستمرت 34 يوماً فشلاً ذريعاً بالنسبة لإسرائيل على الصعيدين العسكري والسياسي. وبينما لم يحتج

الجيش الإسرائيلي في حرب 1967م سوى ستة أيام لينتصر على ثلاثة جيوش عربية فإن حزب الله الذي يعدّ في الغرب مجرد مجموعة إرهابية صغيرة لم يصمد في جنوب لبنان لمدة تزيد على الشهر ويقاوم الهجوم الإسرائيلي بنجاح وحسب وإنما حطم بهجماته الصاروخية المتواصلة على شمال إسرائيل أسطورة الدولة التي لا تهزم. ودفع ثمن الحرب السكان الإسرائيليون وبالدرجة الأولى اللبنانيون فقد بلغت أضرار الحرب في لبنان نحو أربعة مليارات دولار وقتل فيها أكثر من 1200 لبناني معظمهم من المدنيين. ونحو مليون لبناني، أي حوالي ربع السكان، أصبحوا مشردين بلا مأوى. وعلى الجانب الإسرائيلي قتل 127 شخصاً معظمهم من الجنود. وقد أكّد تقرير مؤلف من 125 صفحة أعدّته لجنة من الأمم المتحدة وجود «نموذج من استعمال العنف بصورة مفرطة وعشوائية وغير مبررة» من قبل الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين اللبنانيين، وأيضاً عن طريق استخدام القنابل العنقودية المحرمة دولياً. وقد تمَّ تدمير أجزاء واسعة من المرافق العامة اللبنانية، من ضمنها محطات للطاقة ومعامل مختلفة كان قصف جزء منها «الغرض التدمير فقط» دون أي جدوى عسكرية، حسب تقرير الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه أدّى تصرف إسرائيل إلى إلحاق ضرر جسيم بصورة الدولة اليهودية التي كانت تقف عارية أمام الرأي العام الغربي الذي أيّد بالإجماع هذه الحرب باعتبارها، في الوقت نفسه، حرباً بالنيابة بين واشنطن وطهران.

نتيجة «انتصاره» في الحرب أصبح السيد حسن نصر الله، رئيس حزب الله، بطلاً شعبياً في لبنان وفي جميع أنحاء الوطن العربي. كثير من المعلقين شبّهوه بجمال عبد الناصر، الزعيم العربي الكبير في

الخمسينيات والستينات. كانت أمواج العواطف أعلى من أمواج الحس الواقعي. فتأثير الحرب لم يقتصر على إحداث كثير من الدمار، بل أدّى أيضاً في الوقت نفسه إلى تغيير توازن القوى الهش بين المجموعات الدينية والعرقية المختلفة في لبنان، تغييراً جذرياً، لصالح حزب الله. فلم يعد نزع سلاحه وارداً ولا مقبولاً على الصعيد الشعبي. صحيح أنه قد صدر عن الأمم المتحدة قرار أرسل بموجبه 10,000 جندي من القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى جنوب لبنان يساندهم 15,000 جندي لبناني، غير أن حزب الله يستعد في الخفاء للحرب المقبلة مع إسرائيل. ولعل هذه الحرب ستقع على أبعد تقدير إذا ما شنّت الولايات المتحدة الأميركية و/أو إسرائيل هجوماً على إيران.

يعيش لبنان في الوقت الحاضر حالة مأساوية. فهو البلد الأكثر تأثراً بأوروبا والأكثر تأييداً للغرب في العالم العربي. باستثناء الطبقة الشيعية الفقيرة، يعيش الجزء الأكبر من السكان على الطريقة الغربية ويرسم أشواقه وأحلامه باتجاه باريس ونيويورك، وبالتأكيد ليس باتجاه دمشق أو طهران. مع ذلك فإن واشنطن وجزءاً من الاتحاد الأوروبي، وأيضاً الحكومة الألمانية، وقفوا موقف المتفرج من الدمار الذي لحق بلبنان سنة 2006م ـ لم تنضم برلين حتى ولا إلى صفوف المطالبين بوقف فوري لإطلاق النار لكي لا تزعج الولايات المتحدة وإسرائيل.

هذه التجربة أثبتت للعالم العربي مرة أخرى الفجوة الكبيرة بين حديث الغرب عن «الحرية والديمقراطية» من جهة وبين السياسة

الغربية المطبّقة فعلاً من جهة أخرى. ولكن إذا ما كانت هناك دولة عربية ذات مكونات ديمقراطية فعلاً فهي لبنان.

إلا أنه يوجد اليوم في لبنان معسكران سياسيان متساويان في القوة تقريباً يواجهان بعضهما البعض ويزداد استعدادهما للجوء إلى العنف. على الجانب الأول فريق مؤيد لسورية بقيادة حزب الله يريد إسقاط الحكومة المؤيدة للغرب برئاسة فؤاد السُّنيورة، وذلك بواسطة المظاهرات الجماهيرية والإضراب العام. أما ما يسعى إليه حزب الله فغير واضح. فهو يعرف أنه لا يستطيع إقامة دولة دينية على غرار الدولة الإسلامية في إيران لأن اللبنانيين، ببساطة منفتحون انفتاحاً كلياً على العالم. علاوة على ذلك فإن الشيعة لا يشكّلون في لبنان سوى 40 بالمئة من السكان، وهذه نسبة كبيرة لكنها لا تشكّل الأكثرية المطلقة لذلك يحاول حزب الله دوماً تحقيق مهمة صعبة وهي التوفيق بين البراغماتية السياسية والتوجه الأيديولوجي نحو طهران.

تلقى حكومة السُّنيورة الدعم من السُّنة ومن غالبية الدروز والمسيحيين وليس واضحاً الآن الطريق الذي سيسلكه لبنان، الدولة ذات القاعدة المذهبية غير المستقرة، في المستقبل وما إذا كان سيسقط مرة أخرى في مستنقع الحرب الأهلية. غير أن الشيء المؤكد هو أن القرار المتعلق بذلك لن يتخذ في بيروت وإنما في واشنطن وطهران ودمشق والقدس (الغربية). فعن طريق سورية تصل إلى حزب الله إمدادات السلاح. ولذلك يبدو من غير المفهوم لماذا ترفض واشنطن لأسباب أيديولوجية كل تقارب مع سورية. إذ إن التأثير على حزب الله بصورة جادة لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة الذراع السورية، ـ وليس بواسطة القوات البحرية الألمانية في البحر المتوسط

المكلفة بمنع وصول إمدادات السلاح عن طريق البحر. ويكفي إلقاء نظرة عابرة على الخريطة للتأكد من أن إمدادات الأسلحة لم تصل أبداً إلى حزب الله عن طريق البحر. لماذا سيلجأ الإيرانيون إلى الطريق البحري الطويل عبر رأس الرجاء الصالح أو عبر قناة السويس إذا كان الإمداد جواً عن طريق دمشق أسهل وأقل تكلفة؟

القاعدة

رجل مسرور ملتحٍ يوضح كيف يركّب قاذفاً للقنابل، مغمور في جو من الموسيقى الدينية الحربية يعبر صداها المتواصل عن قدرة الله المطلقة.

المقطع الثاني: الرجل نفسه في المعركة يسدد على دبابة أمريكية ما تلبث بعد برهة قصيرة أن تتحوّل إلى كرة من نار. الشريط مقصوص وكأنه فيديوكليب للبث التلفزيوني: سريع، وإيقاعي، وسهل الفهم. لكن الرجل الملتحي ليس مغنيّاً وإنما «استشهادياً» من «الجيش الإسلامي في العراق». هذه الجماعة الإرهابية السُّنية القريبة من القاعدة مسؤولة عن خطف وقتل العديد من الأجانب الذين قطعت رؤوسهم بالسيف. كما نفذت العديد من التفجيرات ضد الشيعة وساهمت بذلك في توسيع نطاق الحرب الأهلية في العراق. وتعبر صفحتها في الانترنت عن حرفية عالية: فهي تحتوي على أشياء كثيرة مختلفة، بدءاً بأفلام فيديو عن الشهداء مروراً بتعليمات لتصنيع قنبلة وبنصوص وكتب عن الجهاد وحتى «البيانات العسكرية» التي يجري تجديدها يومياً. يَرِد في هذه البيانات العسكرية نصوص مشابهة للنص التالي على سبيل المثال: «في الساعة العاشرة من هذا اليوم شاء الله

العالم بكل شيء أن يكلف وحدة خاصة من الجيش الإسلامي بمهاجمة ثلاثة مرتدين (شيعة) من جيش المهدي. وبفضل اتساع رحمته ونفاذ بصيرته قتل الهراطقة وما عادوا يدنّسون وجه الله على الأرض. هذا ما حدث في حي الأميرية في غرب بغداد. إنه رب الدنيا والآخرة».

إن رحلة في الإنترنت في العالم الافتراضي للقاعدة والجماعات الإرهابية والجهادية القريبة منها تذكرنا تلقائياً بفيلم ستانلي كوبريك «الدكتور زلتزام أو: كيف تعلمت حب القنبلة» المعايير الطاغية على كل شيء معايير غير عقلانية، خليط غير متجانس من الراب الإسلامي والعبادة الجهادية ونوع من لغة الصور الإيحائية المتركزة على صور واضحة للعدو: الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، والشيعة، والأنظمة العربية، وجهات ما أخرى حسب الوضع الراهن، على سبيل المثال: الدانمارك (فترة الغضب من الصور الكاريكاتورية) أو وأيضاً البابا (الكلمة التي ألقاها في ريغنسبورغ). معظم الظهورات في الإنترنت باللغة العربية، وهناك كثير من العروض باللغة الإنجليزية، وبعضها باللغة الألمانية. «أخ» من ألمانيا يكتب ما يلي: «إلى كل مسلم تتوق روحه إلى يوم الحشر. فلتكن هذه الكلمات بعون الله منارات على الطريق إلى الانتصار على الكفر. أرجو الله العليّ القدير، وبكل ما في إيمان الشهيد من قوة موجهة إلى أولئك القتلة الذين يتمتعون بتفريغ مساوئهم ضد المسلمين: يا إلهي، اجمعهم في مكان واحد وأبدْهم عن بكرة أبيهم! يا إلهي، إنك على ذلك لقدير. لا تترك أباً منهم بلا عقاب! جميع الناس سيموتون. بعضهم قريباً وبعضهم بعد حين. ولكن أنواع

الموت مختلفة. فليس كل شخص يستطيع الوصول إلى مرتبة الشهيد. وليس كل روح تستطيع إبداء مثل هذا القدر من الشجاعة».

تتغير عناوين هؤلاء العارضين في الإنترنت باستمرار ولا يستطيع المرء، عادة، العثور عليهم في الشبكة بواسطة «غوغل». غالبية الصفحات «الهاردكور»، أي التي تحتوي على معلومات هامة وخطيرة، لا يصل إليها إلا الزوار المسجلون مسبقاً، وفي أغلب الأحيان يحتاج المرء إلى توصية شخصية لكي يتمكن من الدخول.

أما الدوائر الجهادية التي تعجز الأجهزة الأمنية في جميع أنحاء العالم عن معرفة تركيباتها أو عدد المنتسبين إليها أو حجم الأخطار التي تشكّلها، فهي غامضة ومبدعة على حدّ سواء. وإذا ما حدث خرق من الخارج لإحدى الصفحات يقوم العارض نفسه بالتحذير من الدخول إلى هذه الصفحة أو يضلل المتسلل، أي الداخل بلا إذن، بتوجيهه في اتجاه آخر. فهناك، مثلاً، صفحة كانت في السابق تعرض تعليمات حول استعمال المواد المتفجرة بمختلف أنواعها وأدباً جهادياً، أصبحت تعرض الآن صوراً ومعلومات عن المواقع الإسلامية الشهيرة في القاهرة. ومن الجدير بالملاحظة أن عروض الإنترنت لجميع المجموعات الجهادية أو الإرهابية، تقريباً، موجودة على مخدمات أمريكية. بما أنه يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حرية كاملة في التعبير عن الرأي، يرفض العارضون الأمريكيون، مثل غوغل، وياهو، إخراج «الجيش الإسلامي في العراق»، على سبيل المثال، من الشبكة. إلا أنهم يكتبون تنبيهاً يشيرون فيه إلى كون الصفحات التالية مشكوك في أمرها.

يجد المرء في الإنترنت ثلاث مجموعات رئيسية من الأوساط الجهادية: «حجرات الاتصال الإلكتروني» (تشات رومز)، ومجموعات تبادل الرسائل الإلكترونية، والصفحات في الشبكة. مجموعات تبادل الرسائل الإلكترونية مهمة، بالدرجة الأولى، بالنسبة للأيديولوجيين ومنفذي العمليات الذين يتبادلون المعلومات فيما بينهم. أما في حجرات الاتصال الإلكتروني فتعالج قضايا الإيمان القويم وتطرح أيضاً أسئلة استعلامية كالسؤال مثلاً: عما إذا كان يوجد شقراوات بين العذارى اللواتي ينتظرن الشهداء في الجنة. (الجواب: نعم يوجد). وتعرض صفحات الإنترنت كثيراً من أفلام الفيديو ومنها مثلاً فيلم «أسود تورابورا» الذي يقلّد الفيلم الأمريكي «أمريكان سولدجر» (الجندي الأمريكي) ولكن بطريقة معاكسة. و«الأسد» هو الذي يقضي على أكبر عدد ممكن من المهاجمين الأمريكيين. وكل هذا، كما قلنا، بمستوى تقني رفيع. إلا أن العروض ليست ذات مستوى ثقافي عالٍ، لا بل وفقيرة من الناحية الفكرية. لأن الدعاية الجهادية في الشبكة موجهة إلى الطبقات الدنيا وإلى البروليتاريا المتعلمة العاطلة عن العمل والموجودة بوفرة في العالم العربي.

بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول2001 تغيّرت البنية الهيكلية لتنظيم القاعدة. قبل العمليات التي نفذت في الولايات المتحدة كان أسامة بن لادن يقف على رأس منظمة ذات بنية هرمية، ولكن بعد ذلك أصبحت القاعدة أكثر «ديمقراطية»: فقد نشأت في جميع أرجاء العالم مجموعات إرهابية تتبنى نفس الأيديولوجية لكنها تعمل بصورة مستقلة عن بعضها. وكلما ازداد استقلال المجموعات المحلية ازدادات أهمية الإنترنت كوسيلة للاتصال والدعاية والدعم

اللوجيستي. وقد قامت القاعدة نفسها بهذا التطوير بأن وضعت في الشبكة شيئاً فشيئاً بعد 11/ 9 «موسوعة الجهاد» التي هي عبارة عن كتاب تعليمي لتنفيذ العمليات أعدّ في الثمانينات وكان سرياً في بادىء الأمر. وبعد ذلك أسست القاعدة منبراً خاصاً بها في الإنترنت «معسكر البتّار» المسمى باسم سيف النبي. على هذه الصفحة كان في وسع الجهاديين المهتمين من جميع أنحاء العالم الاتصال بالقاعدة وفيما بينهم، وتقديم العمليات المخططة للحصول على استشارة بشأنها أو للحصول على معلومات عن الإمكانات التقنية المتوفرة لتخطيط العمليات وتنفيذها. هذه الصفحة لم تعد موجودة لأن الأجهزة الأمنية، بدورها، لا تقف مكتوفة الأيدي. ولذلك تنشط القاعدة اليوم في الشبكة على نطاقات ضيقة جداً يصعب على المراقب الخارجي اختراقها أو الدخول إليها. ويبدو أن الاتصالات الشخصية أصبحت مجدداً، في المجال الأساسي من النشاطات الإرهابية، أهم من شبكة الإنترنت التي تبقى فيها الأسماء مغفلة.

نظرة إلى المستقبل
أي إسلام لأوروبا؟

على مدى عدة عقود لم يهتم أحد في ألمانيا بالمهاجرين المسلمين. فمن كانوا يسمون «العمال الضيوف» ظلوا ظاهرة هامشية. إذ لا مجتمع الأكثرية ولا المهاجرين أنفسهم كانوا يرون ضرورة لاهتمام أحدهم بالآخر أو لوضع قواعد للعيش معاً والتعامل. لأن كليهما كانا ينطلقان من أن عيشهما معاً سيكون مجرد مرحلة عابرة. بالنسبة للأكثرية كانت الأقلية الإسلامية، ومعظمها من الأتراك، سيان

طالما أنها لا تفعل ما يلفت الانتباه في أماكن سكناها الموجودة عادة في أحياء محرومة من أي امتيازات ظل الأمر كذلك حتى منتصف التسعينات تقريباً حيث بدأ بعدئذ جدل هستيري، ولأغراض التكتيكات الحزبية، حول موضوع اندماج المهاجرين الأجانب في المجتمع الألماني أدّى في النهاية عام 2000 إلى صدور قانون التجنيس الجديد. لأول مرة في التاريخ الألماني أصبح كون المرء «ألمانياً» لم يعد يقتصر على «حق الدم» وحده الذي يتوارثه الأبناء من الآباء جيلاً بعد جيل. بل أصبح من الممكن أن يحصل الأجانب المولودون في ألمانيا أو الذين يعيشون فيها منذ زمن طويل على الجنسية الألمانية. لكن القانون الجديد لم يغيِّر أي شيء في أن الهجرة إلى ألمانيا لم تزل تعتبر خطراً على المجتمع الألماني. ونتيجة الأزمة الاقتصادية وأحداث 11 سبتمبر/أيلول2001 دخلت المعادلة الشائعة: الإسلام = الإسلاموية = الإرهاب، إلى السياسة الداخلية وأصبحت الموضوع رقم واحد. وبناءً على ذلك وضعت عدة ولايات ألمانية سنة 2006 قائمة من الأسئلة وجعلت الإجابة عليها ملزمة للنجاح في «اختبار التجنيس». تتضمن هذه القائمة، إلى جانب إقرار طالب الجنسية بالدستور الألماني وبالنظام الديمقراطي ودولة الحقوق والقانون ـ وهذا أمر بديهي ومشروع ـ أسئلة أخرى غير أساسية أو تتعلق بالقناعات الشخصية أو العقائدية، ومنها مثلاً أسئلة كالتي ترد في أحجيات الكلمات المتقاطعة («أذكر اسم ثلاثة أعلى جبال في ألمانيا»)، أو أسئلة تتعلق بعقيدة طالب الجنسية: «ماذا تقول إذا ما أرادت ابنتك الزواج من رجل من طائفة غير طائفتك؟» أو «هل سيكون لديك أي اعتراض إذا ما كان جيرانك الجدد من الشاذين جنسياً؟». أو

«ما هو موقفك من الالتزام الأخلاقي الخاص لألمانيا تجاه إسرائيل؟».

هل ترى؟

بناء على ذلك يتضح أن الإشارة الموجهة إلى 3,5 مليون مسلم في ألمانيا لا تقول: «إننا نريدكم» وإنما «الخطر قادم». علاوة على ذلك لا يحق للتركي أن يكون ألمانياً وتركياً في وقت واحد بل عليه أن يختار إحدى الجنسيتين. لا شك في أن هذا الطلب منطقي ومشروع. ولكن لماذا لا تجد ألمانيا أي مشكلة في أن يحمل المرء في الوقت نفسه الجنسية الألمانية والبولونية، أو الألمانية والإسرائيلية أو الألمانية والكندية، على سبيل المثال لا الحصر؟

بعد صدور القانون الجديد مباشرة حدث إقبال شديد على تقديم طلبات الحصول على الجنسية، لكن هذا الإقبال لم يدم سوى فترة قصيرة من الزمن. منذ خمس سنوات يتراجع عدد الطلبات المقدمة بصورة متواصلة. وترى الأوساط السياسية الألمانية أن الموقف الرافض للأتراك المقيمين هنا هو المسؤول، بالدرجة الأولى، عن هذا التراجع لأن هؤلاء الأتراك يفضلون التقوقع في «مجتمعهم الموازي» على الانخراط في مجتمع الأكثرية. وبالفعل فإن هذا التراجع ينذر بالخطر. فإذا ما استمر هذا الاتجاه سيكون لدينا قريباً جيل ثالث ورابع من المولودين أو الناشئين في ألمانيا الذين سيبقون هنا لكنهم لا يشعرون أنهم في وطنهم. ويعود السبب في ذلك، حسبما أشار العديد من الدراسات الاجتماعية، إلى الإسلاموفوبي الموجودة بشكل محسوس لدى الأكثرية ليس فقط في

مجال السياسة ووسائل الإعلام وإنما حتى في المكاتب الحكومية التي تدرس طلبات التجنيس وتتخذ القرارات اللازمة بشأنها. وتشير دراسة أجراها المركز الأمريكي «بي إي دبليو لاستطلاع الرأي» إلى أن ما من بلد غربي يسود فيه مثل هذا القدر الكبير من الرفض للإسلام كما في ألمانيا. والمسلمون الموجودون هنا يعرفون جيداً موفق الألمان منهم وأفكارهم تجاههم. ومن الطبيعي أن التجربة التي يعيشها المسلم هنا. وخاصة المسلم المحافظ الذي يمارس شعائر دينه بانتظام، في هذا البلد الذي ولد أو نشأ فيه والذي تحل لغته شيئاً فشيئاً محل لغته الأصلية، وما يرافق هذه التجربة من شعور بأنه غير مرحب به وغير مرغوب فيه، إنما هي تجربة مؤلمة ومهينة. إذ إنه لأمر مذل أن تلاحظ أن الناس لا يتعاملون معك كإنسان وإنما كجزء من مجموعة مشتبه بها تنتمي إلى دين «قليل القيمة». لماذا إذاً سيتسابق الناس للحصول على جواز السفر الألماني؟ بدلاً من ذلك ينطرح في الأوساط الإسلامية دوماً وأبداً السؤال: ما هي ردود الفعل التي يجب أن نتوقعها في حال تنفيذ إسلاميين متطرفين، في يوم من الأيام، عملية إرهابية في ألمانيا؟ عزل المسلمين محسوس منذ الآن. ولكن ماذا بعد؟ اعتداءات وملاحقات كما جرى لليهود؟ كثير من الأتراك يفضلون الاحتفاظ بجواز سفرهم التركي تحسباً لكل احتمال.

هل تؤمن؟

كان الجيل الأول من المهاجرين الأتراك يعتبر نفسه، إلى حدّ ما، جزيرة من المؤمنين في وسط بحر من الكفار. كان أتراك

الستينات والسبعينات، في أغلب الأحيان، من الفلاحين المحافظين القادمين من المناطق الريفية في الأناضول لغرض العمل، وكانوا غير متعلمين ويجدون في الدين سنداً لهم للتغلب على المصاعب التي يواجهونها في الغربة. في هذه الأثناء نشأ جيل ثان من «الأتراك ـ الألمان»، في سن 30 حتى 40 سنة، تجاوز، الذين حققوا النجاح في المدارس والجامعات ويرون مستقبلهم في ألمانيا وليس في تركيا. ومن هذا الوسط المتعلم الصاعد يخرج عشرات الآلاف من رجال الأعمال وأصحاب الشركات المتوسطة الأتراك ـ الألمان. يتمسك معظم هؤلاء بقيم دينية محافظة ويريدون مدّ جذور لهم في أوروبا، وقبل كل شيء، إخراج الإسلام من المخابىء الخلفية إلى الواجهة. تركوا وراءهم بيوت أهلهم الضيقة ولكنهم يعرفون تمام المعرفة أن العادات والتقاليد الصارمة أعطتهم هم أيضاً المسند الذي يتكئون عليه. هذه الطبقة المتوسطة التركية ـ الألمانية الجديدة تريد إصلاح الجالية التي تعيش ضمنها وتتولى بصورة متزايدة مناصب قيادية وترفض مدارس تعليم القرآن بنفس القوة التي ترفض بها أيضاً التفكير البطركي الجامد. ويجد المرء في صفوف هذه الطبقة المسلمين الأكثر تنوراً في ألمانيا. غير أن مجتمع الأكثرية يعتبر مواقفهم الإصلاحية، في كثير من الأحيان، مجرد واجهة مزيفة وكأنهم ليسوا في الحقيقة سوى متطرفين يلبسون عباءة الاعتدال. هذه التجربة تقوي، بدورها، موقف أولئك المسلمين في الجالية الذين يتبنون الرأي بأن الألمان لا يمكن أبداً أن يقبلوا الإسلام. ولذلك يتعين على المسلم في أوروبا أن يختار مكان سكنه في محيط إسلامي.

ظل الإسلام في ألمانيا، وفي أوروبا عموماً، بصرف النظر عن النجاحات التي حققتها الطبقة الوسطى التركية ـ الألمانية دين الفقراء، أو الطبقة الدنيا. أبناء المهاجرين المسلمين الذين لا يحصلون على الشهادة الثانوية تكون فرصهم ضعيفة جداً في سوق العمل. ولذلك يصل معدل البطالة بين الأتراك ـ الألمان والعرب ـ الألمان، الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و25 عاماً، إلى 40 بالمئة ـ وهذه نسبة أعلى من معدل البطالة المعلن رسمياً في أفغانستان. ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل، من بينها عدم معرفة اللغة الألمانية بشكل جيد، تجمع التلاميذ المنحدرين من عائلات فقيرة وغير متعلمة في مدارس يشكّل الأجانب أكثر من 80 بالمئة من طلابها، وأخيراً وليس آخراً انسحاب الناشئين الأتراك إلى «تركيا افتراضية». والمقصود بذلك الحياة اليومية في عوالم تركية أو إسلامية بالكامل من الجامع الموجود في باحة خلفية حتى المقاهي التي لا يرتادها سوى الرجال الأتراك أو الأتراك ـ الألمان.

ومما يعلب دوراً أيضاً عدم الاهتمام بألمانيا الذي يصل أحياناً إلى درجة الانعزال المتعمد عن المجتمع، والاعتماد على وسائل الإعلام التركية وخاصة على القنوات التلفزيونية الفضائية، والزواج من فتيات غير متعلمات من المناطق الريفية في تركيا ولا يتكلمن، بطبيعة الحال، اللغة الألمانية، ثم ضعف الثقة بالنفس وغياب الطموح والميل إلى الصعود في السلّم الاجتماعي.

منذ منتصف التسعينات يوجد في ألمانيا عروض متزايدة لتحسين المستوى التعليمي للفئات الفقيرة، وخاصة في مجال تعلم اللغة. لكن ما لم يزل معدوماً إلى حدّ بعيد هو التشجيع والدعم في

المرحلة ما قبل المدرسية ثم في مرحلة المدرسة الابتدائية. من الطبيعي أن السياسيين الألمان يحملون الأتراك ـ الألمان أنفسهم المسؤولية عن هذا التهميش متناسين أنهم هم أيضاً يشاركون في المسؤولية. إذ إن الزعم المستمر، لأسباب أيديولوجية، منذ عدة عقود بأن ألمانيا ليست بلد هجرة (على الرغم من أن الإحصائيات تثبت العكس منذ ستينات القرن الماضي) لم يبق بلا نتائج. فاتباع سياسة براغماتية مرنة تجاه المهاجرين، الأمر الذي يعتبر بديهياً في الولايات المتحدة الأمريكية، لم يزل في بدايته في ألمانيا. في الولايات المتحدة يتلقى كل مهاجر دعماً مالياً لمدة نصف سنة ودروساً مجانية في اللغة وفي سياسة البلد والحياة الاجتماعية بالإضافة إلى معلومات عملية عن موضوعات مختلفة كالبحث عن عمل أو عن مساكن وما شابه. بعد ذلك يصبح المهاجر مضطراً إلى الاعتماد على نفسه، إذ لا يوجد رعاية اجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة. أما في ألمانيا فهناك نظام واسع للرعاية الاجتماعية لا يترك، وخاصة لعائلات العمال واللاجئين الغنية بالأطفال، أي حافز للاعتماد على النفس وأخذ زمام المبادرة. يضاف إلى ذلك أن المهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ينظر إليه كمهاجر. سواء أكان في الأصل ألمانياً أو إيرانياً، فهذا أمر لا يهم المجتمع الأمريكي طالما أن الأمريكي الجديد يكون وطنياً وناجحاً اقتصادياً. فالرسالة تقول: أهلاً بك طالما أنت تؤمن بالحلم الأمريكي. أما التركي في ألمانيا فيبقى ينظر إليه كتركي حتى في الجيل الثالث أو الرابع. وليس له أن يتوقع أي احترام أو تعاطف تجاه ثقافته أو دينه. ففي ألمانيا لا يوجد بالنسبة للمهاجرين رسالة خارج إطار «الثقافة

القيادية»[1] وإن كان في الحقيقة لا أحد يعرف بالضبط ما الذي تعنيه «الثقافة القيادية». إذ يتعين على التركي أن يتكيف حتى ولو كان قد أصبح ألمانياً منذ زمن طويل. أما التصور بأن منشأ آخر، وتفكيراً آخر، ومنظومة قيم أخرى يمكن أن تشكّل إغناء، أو على الأقل أن تكون لها مشروعيتها، فيعتبر هنا في ألمانيا تصوراً ساذجاً ويكمن وراءه تطرف نحو اليسار الذي يطرح كما هو معروف التعبير المعاكس «مولتي كولتي»، أي «التعدد الثقافي».

قتل موازٍ

بصرف النظر عن الإرهاب والعنف تساهم الطبقة الدنيا من الأتراك الألمان مساهمة كبيرة في رسم الصورة السلبية للإسلام التي تترسخ في أذهان مجتمع الأكثرية هنا. صورة الأم الأناضولية المحجبة تعبير عن رفض التماهي والاندماج مثلها مثل صورة الشباب الأتراك ـ الألمان أو العرب ـ الألمان الذين يتباهون برجولتهم ويبالغون في إبراز ذكوريتهم. ويرتبط بهذا الوسط أيضاً تعبيران

---

(1) طُرح تعبير «الثقافة القيادية» لأول مرة سنة 1998 من قبل أستاذ العلوم السياسية في جامعة إرلانغن الألمانية بسام الطيبي (السوري الأصل). وعرّف الطيبي «الثقافة القيادية» بأنها مجموعة قيم يجب أن تكون نابعة من الحداثة الثقافية، وهذه القيم هي: الديمقراطية والعلمانية والتنوير وحقوق الإنسان والمجتمع المدني. بعد ذلك تناولت الأحزاب السياسية المحافظة هذا التعبير في إطار الجدل الذي دار في ألمانيا حول الهجرة واندماج الأجانب وطالبت بأن تكون الثقافة الألمانية هي الثقافة القيادية، وهذا يعني أن تكون ملزمة للأجانب الذين يعيشون في ألمانيا. ولكن لم يزل هناك خلاف واسع حول هذه المسألة بين اليمين واليسار (المترجم).

شائعان يساهمان بدورهما في تنشيط الأحكام المسبقة وهما: «القتل دفاعاً عن الشرف» و«المجتمع الموازي». خلافاً لما هو عليه الحال في أوساط الطبقة الوسطى التركية الألمانية فإن المرأة المسلمة في الطبقة الدنيا هي الحلقة الأضعف بين الخاسرين اجتماعياً. فهي تواجه مفاهيم عن الشرف لا تعود جذورها إلى الإسلام وإنما إلى التقاليد البطركية (سلطة الأب أو الرجل عموماً) في الريف التركي. الزوجة، والأم، والابنة، يتعين عليهن طاعة الأب والأخ والزوج. وإذا لم يفعلن هذا وبحثن عن حياة مستقلة، يمكن أن يصبح الأمر خطيراً بالنسبة لهن، لا بل ويمكن أن يصل إلى حدّ «القتل دفاعاً عن الشرف» الذي يحظى بأكبر اهتمام في وسائل الإعلام. ويوحي هذا التعبير بأن قاتلاً مسلماً يتصرف باسم دينه أو وفق مفهوم بطركي عن الشرف يحمله بحكم منشئه في دمه، أي جينياً (وراثياً) إلى حدٍّ ما. وهذا يعني أن التركي، أو المسلم، يقتل إذا ما شعر بإهانة لشرفه. ولكن في مجتمع الأكثرية أيضاً تحدث جرائم قتل ينفذها رجال ضد زوجاتهم، غير أن التعبير المستعمل لوصف الحادثة يكون عندئذ مختلفاً. يتحدثون عندئذ عن «مأساة عائلية» أو عن «قتل بدافع الغيرة». يوحي هذان التعبيران بأن القاتل شخص منفرد ذو شخصية مضطربة. على عكس «القتل دفاعاً عن الشرف» لا توجّه التهمة عاطفياً إلى الجماعة، وهي في هذه الحالة المجتمع الألماني، وإنما تبقى محصورة في النطاق الفردي.

هناك أيضاً تعبير آخر يثير البلبلة هو تعبير «المجتمع الموازي». من الناحية الموضوعية فإن الزعم بأنه يوجد في ألمانيا مجتمع إسلامي موازٍ للمجتمع الألماني إنما هو كلام فارغ لا أساس له من

الصحة. فما يسمونه «اسطنبول الصغرى» في حي كرويتسبرغ (في برلين) أو في أي مكان آخر لا يختلف عما كان يسمى «ليتل جرماني» في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر. وجود أحياء يغلب عليها الطابع التركي لا يعبِّر بأي حال عن موقف رافض تجاه ألمانيا. إذ إن غالبية الأتراك المقيمين في كرويتسبرغ يفضلون، على أرجح الظن، السكن في حي غرونفالد (حي راقٍ في برلين) لو استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. فالاندماج الناجح للمهاجرين الأتراك أو العرب هو، في المقام الأول، قضية اجتماعية وليس دينية إسلامية. والمشاكل تنشأ بشكل خاص عندما تتلاقى النزاعات الاجتماعية والعرقية وجهاً لوجه في الأحياء الفقيرة. جيم أوزدمير[1] وفورال أوغر[2] والطبقة الوسطى التركية الألمانية ليس لديهم أي مشاكل اندماجية. لا يوجد في ألمانيا هوية وحيدة الثقافة أي إسلامية بحتة، ولا انسحاب منهجي ينظمه الإسلاميون للخروج من الحياة اليومية الألمانية والانعزال في مجتمع مغلق، ولا انعزال اقتصادي، ولا مؤسسات إسلامية موازية تتولى مهاماً تؤديها الدولة. بدلاً من ذلك هناك عودة إلى التمسك بالدنيا والتقاليد نلاحظها أيضاً في استعداد الفتيات لارتداء غطاء الرأس طوعاً أو تفضيل الزواج من مسلم على الزواج من غير مسلم. وليست هذه العودة سوى ردّ فعل على الرفض الذي لقيه المسلمون على مدى عشرات السُّنين، والذي ولّد بدوره رفضاً معاكساً.

---

(1) سياسي بارز في حزب الخضر، أصبح رئيس الحزب مؤخراً، المترجم.
(2) رجل أعمال تركي ألماني ناجح، المترجم.

من أجل تفادي كل سوء فهم أو التباس: لا شك في أنه يوجد مجرمون مسلمون، ويوجد في ألمانيا مسلمون يتعاطفون مع القاعدة (بضع مئات، حسب معلومات الجهاز الأمني المسؤول عن حماية الدستور)، ويوجد أيضاً مسلمون عنصريون يكرهون كل ما هو ألماني. وهناك أيضاً مسلمون غير قابلين للاندماج لأنهم يرفضون جذرياً النظام الديمقراطي القائم على حرية الرأي والعقيدة كالشيخ التركي الذي أُعيد إلى بلاده بعد أن أعلن «خلافة إسلامية» في مدينة كولن وسمي «خليفة كولن». ولكن هذه الأقليات هي مجرد أقليات لا أكثر. إلا أن الاندماج من منظور أصحاب مقولة «الغرب المسيحي اليهودي»، أو «الحضارة الغربية ذات الجذور المسيحية اليهودية»، هو طريق باتجاه واحد لا يلزم مجتمع الأكثرية بأي شيء بينما يطلب من المهاجرين كل شيء أي إنه يتعين عليهم إثبات براءتهم. لكن هذه البراءة لن تثبت حتى تختفي آخر مسلمة ترتدي غطاء للرأس من شوارع ألمانيا.

اللّه لا يجلس في الصف الأول

بما أن غالبية الألمان ليس لهم اتصال مباشر مع المسلمين فإن الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام عن الإسلام تلعب دوراً جوهرياً في تكوين وعي الناس عن هذا الموضوع. وقد جاء في بحث أجرته جامعة إرفورت (الألمانية) عن «صورة العنف والنزاع التي تقدمها عن الإسلام المحطتان التلفزيونيتان الألمانيتان الرسميتان، القناة الأولى (آ إر دي) والقناة الثانية (زد دي إف) » سنة 2007م ما يلي: «بصورة عامة يمكن القول إن الإسلام يُعرض في برامج النقاش وفي برامج

المجلات الخاصة وكذلك في الريبورتاجات والبرامج الوثائقية، التي تقدمها القناتان الألمانيتان الرسميتان، بنسبة تزيد على 80 بالمئة في صورة يبدو فيها هذا الدين أنه يشكّل خطراً على السياسة والمجتمع. يظهر الإسلام في صورة تميل إلى العنف والنزاع مما يولد الانطباع بأن الإسلام ليس ديناً وإنما، بالدرجة الأولى، أيديولوجيا سياسية ونظام للقيم الاجتماعية يتعارض مع التصورات الأخلاقية لدى الغرب. وتطغى على نشرات الأخبار القضايا الخلافية والنزاعات، وهذا يعني أنها تفضل الموضوعات التي تحتوي على صراعات والأحداث التي تتضمن عنفاً مكشوفاً». أمام هذه الخلفية ليس مستغرباً أن المجالس المسؤولة عن مراقبة البرامج التلفزيونية في قناتي «آ إر دي» و«زد دي إف» تضم ممثلين مسيحيين ويهوداً، لكنها لا تضم مسلمين. وهذه مسألة أكثر أهمية من محاولة مشكورة لبعض القنوات التلفزيونية لإعطاء المسلمين فرصة لتقديم «كلمة يوم الجمعة»[1] في شبكتها. وخلافاً لما هو الحال في وسائل الإعلام الفرنسية والبريطانية لا يوجد في ألمانيا، فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية، مذيعون أو مقدمو برامج من أصل أجنبي. إذ من الضروري وجود أشخاص في الحياة العامة يكونون قدوة للأجيال الناشئة. كما أن السياسيين يتهربون من إعطاء الإشارات الإيجابية اللازمة. متى قام، على سبيل المثال، مستشار ألماني أو رئيس ألماني بزيارة جالية إسلامية؟ أما «المؤتمر الإسلامي» الذي دعا إليه

---

(1) على غرار «كلمة يوم الأحد» التي يقدمها في التلفزيون الألماني الرسمي أحد رجال الدين المسيحيين ليلة السبت (المترجم).

وزير الداخلية الألماني قولفغانغ شويبله أول مرة سنة 2006م وحضره ممثلون عن الدولة وعن المسلمين لمناقشة مسائل العيش المشترك فقد كان خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح لكنه لم يجد حتى الآن أي طريق.

يمرّ الإسلام ليس فقط في ألمانيا وإنما في أوروبا كلها في عملية من التوجه الجديد وإيجاد الهوية. وبما أن تركيا أصبحت جمهورية علمانية منذ الإصلاحيات التي أجراها مؤسس الدولة كمال أتاتورك فإن الأتراك يتبنون منذ عشرات السُّنين اتجاهاً معتدلاً في الإسلام يقبل بالفصل بين الدولة والدين. وعلى الرغم من العمليات الإرهابية المرعبة التي نفذت مراراً وتكراراً في تركيا أيضاً فإن الأشكال الإجرامية للإسلاموية ليس لها أي قاعدة تستحق الذكر لا في تركيا ولا في أوساط الأتراك الألمان. أما التطرف التركي فيتميز، بالدرجة الأولى، بميل زائد إلى القومية والشوفينية. والأتراك الألمان الذين يشعرون بأنهم غير مرغوب فيهم في ألمانيا يبحثون، على الأرجح، عن مأوى في الفكر القومي التركي أكثر من بحثهم عنه في الإسلام. والمسلمون غير الأتراك في ألمانيا لا يذهبون إلا نادراً إلى الجوامع التي يتولى إدارتها أتراك لأنهم يعتبرون إسلامهم غير «أصيل» بما فيه الكفاية أو «تركياً زيادة عن اللزوم». وقد تشبه حالتهم حالة المسيحي الكاثوليكي المؤمن الذي اعتاد على الصلاة في الكنيسة وعلى رائحة البخور ولم يعد يشعر «بالراحة» عند الصلاة في كنيسة بروتستانتية.

في البلدان الأوروبية الغربية الأخرى يلعب الإسلام لدى المهاجرين المسلمين دوراً أقوى جداً كعامل للانتماء وتحديد الهوية.

سواء المهاجرون العرب المنحدرون من شمال إفريقيا في فرنسا أو المهاجرون الذين جاؤوا إلى بريطانيا من الهند أو الباكستان أو بنغلادش يستمدون جزءاً كبير من هويتهم من الدين وليس من قوميتهم الأصلية. وتتراوح درجة الانتماء والتماهي مع الإسلام من الاتجاه الليبرالي المعتدل وحتى الجهادي المؤيد للعنف. وكما في ألمانيا تصحّ أيضاً في كل مكان آخر في أوروبا القاعدة التالية: كلما كان الصعود في السلّم الاجتماعي أكثر نجاحاً كان الفرد المسلم أكثر اعتدالاً وتسامحاً.

ومن الطبيعي أن السياسة العالمية لا تبقى بلا تأثير بين المهاجرين العرب، مثلاً، يسبب النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين والحرب في العراق درجة عالية من إثارة المشاعر والتسييس. وبين المهاجرين المسلمين في بريطانيا، أوثق حليف للولايات المتحدة الأمريكية في الشرقين الأوسط والأدنى، تشكّل الأيديولوجيات المتطرفة المستوردة، في المقام الأول، من باكستان راسباً ضخماً في أذهان الكثيرين الذين يقدر عددهم ببضعة آلاف شخص.

لم يؤد «التعدد الثقافي الانفصالي» الذي كان موجوداً بشكل خاص في هولندا حتى اغتيال المخرج تيو فان غوخ سنة 2004م على يد إسلامي متطرف، والموجود أيضاً في بريطانيا، ولا «الثقافة الأحادية العلمانية الجمهورية» كما في فرنسا، إلى جعل المهاجرين المسلمين في أوروبا يشعرون بأنهم في وطنهم ـ أو على الأقل بأنهم مواطنون أوروبيون. تقوم «التعددية الثقافية الانفصالية» على ترك مجتمع الأكثرية أولئك «الغرباء» يفعلون ما يشاؤون في أحيائهم ويتولون تدبير أمورهم بأنفسهم ـ ليفعل كل شخص ما يطيب له

ويريحه. هذه اللامبالاة المموهة بستار التسامح أصبحت بعد اغتيال فان غوخ مشكوكاً فيها، وبحق، في كل مكان ولكن بطريقة غير بناءة. فمنذئذ أصبحت كاتبات من أمثال أيان هيرزي علي في هولندا ونكلا كلك في ألمانيا تعتبران نبيّات للتبشير بحقائق ظلت مرفوضة زمناً طويلاً. تقول رسالة هاتين السيدتين أن: فقط الإسلام المعلمن علمنة كاملة هو إسلام جيد، وإلا فإنه لا يمكن إطلاقاً التوفيق بينه وبين أوروبا ولا بينه وبين الحداثة. لكن «العلمنة» تعني نفي الدين بالكامل من الحياة اليومية للناس. بالنسبة لهاتين الناقدتين للإسلام لا يُعدّ تهميش المسلمين الأوروبيين، ولا ضعف مستواهم التعليمي وانعدام فرص صعودهم اجتماعياً، ولا اقتلاع جذورهم الثقافية، من الأسباب التي أدّت إلى فشل اندماجهم في المجتمعات الأوروبية، بل إن السبب هو الإسلام نفسه بسبب ما يتصف به من تعصب وعدم تسامح وميل للعنف. بهذا الموقف يتبنيان نفس الوعي ونفس الأحكام المسبقة الراسخة في أذهان مجتمع الأكثرية، مما يفسر الصدى الكبير الذي لقيتاه على الصعيدين الإعلامي والسياسي. قد تكون المطالبة بعلمنة الإسلام مشروعة. لكنها تفتقر إلى كل قاعدة اجتماعية. ليس فقط في العالم الإسلامي وإنما في أوروبا أيضاً.

عندما نوجّه للمسلمين رسالة تقول إن عليهم إن يتخلوا عن دينهم لكي يصبحوا أوروبيين لن يريدوا عندئذ أن يكونوا أوروبيين. يجب علينا أن ندافع بمنتهى الحزم والحسم عن أسس المجتمع الحر بما في ذلك حرية الرأي، لكننا نحتاج أيضاً إلى تسامح مبني على الاحترام وحب الاطلاع تجاه الاختلافات الثقافية. ويجب علينا أن نعترف بأن الناس المتدينين والمؤمنين يمكن أن يكونوا في الوقت نفسه أشخاصاً

عقلانيين ومواطنين صالحين. أما إذا ولّدنا لدى المسلمين الشعور بأننا لا نريدهم في أوروبا فإن المتطرفين منهم سيجدون مزيداً من التأييد والدعم. ما من مكان آخر في العالم تتوفر فيه مثل هذه الفرص الجيدة لنشوء إسلام متنور حديث كما في أوروبا. لنشوء إسلام يكون بدوره مصدر إشعاع على العالم العربي الإسلامي. ولكن طالما ظل المسلمون وغير المسلمين يستنفدون قواهم في تأكيد التفوق الأخلاقي لكل طرف على الطرف الآخر سيستمر أيضاً السير نحو أسفل الجبل. تكمن مشكلة الإسلام في ألمانيا في عدم وضوح صيغه التنظيمية وفي افتقاره إلى الشخصيات القيادية البارزة القادرة على الوصول عاطفياً إلى مجتمع الأكثرية والتصدي بصورة مقنعة لخصوم الإسلام في السياسة ووسائل الإعلام.

من الممكن تشبيه النقاشات الإسلامية الداخلية الحامية حول الوجه المستقبلي للإسلام في أوروبا، والتي تتعلق بالمسائل الجوهرية لتحديد الهوية، بالمرحلة التأسيسية لحزب «الخضر» في ألمانيا. آنذاك قيل أيضاً الكثير وطرحت أفكار متطرفة أيضاً ولكن في النهاية تشكّل حزب سياسي اجتماعي لا يستطيع أحد اتهامه بأنه معادٍ للديمقراطية. وكما أن الغرب لم يسقط لما دافع يوشكا فيشر عن نفسه كوزير وهو يرتدي حذاء رياضياً، فإنه أيضاً لن يكتسحه العرب إذا ما انتخب مسلم تقي يجاهر بقيمة الإسلامية المحافظة في البرلمان الاتحادي الألماني «البندستاغ». بل بالعكس سيكون هذا تعبيراً عن حالة عادية منشودة ما زلنا اليوم بعيدين عنها عدة سنين ضوئية.

فهرس الأعلام

أ

ابراهيم(ع): 29، 34.
أبقراط: 90.
ابن تيمية: 84، 85، 147.
ابن حزم: 92.
ابن خلدون: 93، 94، 104.
ابن رشد: 93.
ابن سينا: 93.
ابن لادن: 157، 158، 159.
ابن الهيثم: 92.
أبو بكر الصديق: 46.
أبو الحسن الأشعري: 84.
أبو حنيفة: 60.
أبو طالب: 31.
أبو مصعب الزرقاوي: 201، 202.
أحمد ياسين: 247.
آدم(ع): 34.
آدولف هتلر: 111، 127، 177، 179، 220.
ادیناور: 182.
أرخميدس: 90.
أرسطو: 89، 90، 93.
أرنست نولته: 111.
آرنولد توينبي: 94.
آرييل شارون: 128، 240، 241، 242.
أسامة بن لادن: 37، 44، 110، 111، 156، 157، 165، 169، 179، 192، 202، 260.
اسحاق رابين: 238.
الاسكندر الكبير: 191.
إسماعيل هنية: 248، 249.
آغا خان: 50.
إفرايم كارش: 110، 111.
أفلاطون: 90.
آفي شلايم: 246.

إقليدس: 90.
الكسيس زوربا: 81.
إميل درمنغم: 28.
أنتوني إيدن: 127.
أنجلا ميركل: 111.
أنور السادات: 129، 141، 149، 150.
أوغسطينس: 99.
ايان هيرزي علي: 275.
آيزنهاور: 129
أيمن الظواهري: 169.
آينشتاين: 84.
أيوب(ع): 34.

ب

بارتولوميوس: 100.
برنارد لويس: 176.
بسمارك: 121.
بشار الاسد: 125، 216.
بطليموس: 90.
بنديكت: 9، 99، 100.
بوذا: 20.
بوضياف: 152.
بول بريمر: 199، 200، 201.
بيل كلينتون: 237.

ت

توماس ادوارد= لورنس العرب
تيوفان غوغ: 274.

ج

جان بول سارتر: 212، 214.
جبرائيل (ع): 32.
جعفر الصادق (ع): 32.
جلال الدين الرومي: 87.
جمال الدين الأفغاني: 112، 113.
جمال عبد الناصر: 115، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 146، 149، 254.
جمال مبارك: 135.
جنكيزخان: 58، 103.
جورج بوش: 9، 10، 165، 168، 170، 184، 199، 209، 211، 215، 216، 230، 232.
جيسيبه فردي: 108.
جيم أوزدمير: 270.
جيمي كارتر: 245.

ح

حافظ الأسد: 135.
حامد كرزاي: 180، 182، 192.
حسن البنا: 115، 116، 146.
حسني مبارك: 135، 216.

حسين بن علي (ع): 49، 51، 52، 148.
الحلاج: 85، 86.

خ

خديجة (ع): 31، 48.
خروتشوف: 129.
الخوئي: 53.

د

دافيد غروسمان: 243.
دانتي: 101.
داود (ع): 34.
ديفيد بن غوريون: 128، 236.

ر

رازس: 92.
الرازي: 92.
رجب طيب أردوغان: 145.
رشيد رضا: 113.
رفيق الحريري: 251.
رولاند: 101.

ز

زلتزام: 258.

س

سانشوبانسا: 102.
سبأ (الملكة): 27.
سلمان رشدي: 114.
سليمان (ع): 34.
سنليس كاونسل: 190.
السيد حسن نصر الله: 254.
سيد قطب: 146، 156.

ش

الشافعي (الإمام): 61.
الشريف حسين: 118، 119، 120، 148.
شيمون بيريز: 128.

ص

صدام حسين: 57، 120، 130، 136، 151، 166، 167، 168، 182، 194، 195، 196، 197، 201، 203، 204، 205، 206، 208، 219.
صلاح الدين الأيوبي: 124.
صموئيل هنتنغتون: 9، 171، 172، 174.

ع

عباس بن أبي طالب: 57.
عبد العزيز الحكيم: 205.
عبد العزيز بن سعود: 148.
عبد العزيز بوتفليقة: 153.
عبد الكريم قاسم: 194.
عبد الله يوسف عزام: 44.

عبلة: 122.
عثمان بن عفان: 46، 64.
عـلـي (ع): 46، 48، 50، 51، 52، 57، 203.
علي السيستاني: 51، 53، 203.
علي خامنئي: 227.
علي عبد الرازق: 113، 114.
علي عبد الله صالح: 135.
عمر بن الخطاب: 46.
عنترة بن شداد: 122، 123.
عيسى (ع): 34، 56.

غ

غاليلي: 92.
غريغوري الثاني: 100.
غوبلز: 182.
غوته: 87.
غوستاف فون غرونباوم: 67.
غي موليه: 128.

ف

فؤاد السنيورة: 256.
فاطمة المرنيسي: 87.
فريدريش الثاني: 89، 97.
فريدريش روكرت: 32، 87، 88، 89.
فورال أوغر: 270.
فيصل ابن الشريف حسين: 118، 119، 120، 193.
فيصل الثاني: 130.
فيلهلم الأول: 131.

ق

قولفغانغ شويبله: 273.

ك

كاترينا: 109.
كارل الكبير(شارلمان): 47.
كارل مارتل: 47.
كسينس: 97.
كميل شمعون: 130.
كوبرنيك: 89.
كوفي أنان: 167.
كولن باول: 197.
كيشوت: 102.

ل

اللنبي: 118.
لـورنـس الـعـرب: 118، 119، 138.
لوط(ع): 34.
ليوناردو دافينشي: 89.

م

مارتين لوثر: 172.
المأمون: 83، 90.
محمد السادس: 135.
محمد الغزالي: 84، 86.
محمد باقر الحكيم: 205.
محمد بن آل سعود: 147، 148.
محمد بن عبد الوهاب: 85، 147، 148.
محمد حسنين هيكل: 127.
محمد خاتمي: 212، 222، 223، 224، 226، 228، 232.
محمد صادق الصدر: 206.
محمد عبده: 113.
محمد(ص): 27، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 40، 43، 45، 47، 48، 49، 55، 57، 61، 62، 63، 64، 67، 68، 70، 77، 89، 99، 101، 106، 110، 111، 114، 116، 135، 144، 148، 251.
محمود أحمدي نجاد: 224، 225، 232، 233.
محمود عباس: 245، 249، 250.
مريم (ع): 34.
معاوية: 48، 55.
معمر القذافي: 135.
مقتدى الصدر: 205، 206، 207.
ملا عمر: 182.
الملك عبد الله: 136.
المهدي (ع): 50، 51، 169، 205، 258.
موريس لومبار: 103.
موسى (ع): 34.
ميشائيل لودرس: 9، 10، 13.

ن

نابليون: 102، 125.
نوح (ع): 34، 63.

هـ

هارون الرشيد: 58.
هبل: 30.
هلغا باومغارتن: 245.
هولاكو: 103.

و

وليام مونتغمري واط: 45، 89.

ي

يشوع (ع): 34.
يعقوب (ع): 34.
يورغن هابرماس: 111.
يونس(ع): 34.

فهرس الأماكن

أ

أبو غريب: 168.

آذربيجان: 48، 178.

الأردن: 28، 54، 118، 120، 135، 202، 208، 210، 237.

اسبانيا: 33، 73، 89، 92، 95، 97، 100، 101، 102، 105.

إسرائيل: 19، 116، 120، 118، 119، 126، 130، 136، 161، 168، 175، 210، 233، 238، 239، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 258، 274.

اسطنبول: 173.

الاسكندرية: 108.

اسلام أباد: 192.

أسوان: 127.

آسيا الصغرى: 59.

آسيا الوسطى: 47، 58، 73، 86، 95، 109، 143، 184، 299.

اشبيلية: 96.

آشور: 77.

أصفهان: 95.

افريقيا: 73، 86، 87، 93، 108، 143، 151، 274.

أفغانستان: 10، 20، 37، 44، 72، 73، 75، 76، 120، 143، 145، 150، 156، 157، 159، 166، 167، 170، 172، 179، 180، 181، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 210، 212، 213، 219، 266.

ألمانيا: 15، 16، 21، 22، 82، 185، 197، 198، 231، 234، 258، 261، 262، 263، 264، 266، 267، 271، 273، 275، 276.

الإمارات العربية المتحدة: 133.
اميركا الشمالية: 157.
الأناضول: 265.
الأندلس: 58، 95، 96.
اندونيسيا: 73، 125، 143.
اوروبا الغربية: 21.
أوروبـــا: 19، 24، 111، 127، 128، 130، 150، 154، 165، 166، 167، 168، 174، 179، 186، 192، 205، 208، 209، 211، 261، 265، 266، 273، 275، 276.
أوزبكستان: 178.
اوستراليا: 237.
ايـران: 46، 48، 51، 52، 57، 58، 72، 76، 97، 95، 150، 161، 166، 167، 168، 169، 178، 195، 203، 208، 209، 212، 216، 224، 226، 227، 229، 230، 231، 232، 233، 248، 252، 255، 256.
ايرلندا: 172، 249.
ايطاليا: 103.

ب

بـــاريـــس: 128، 138، 222، 255.
باكستان: 54، 73، 76، 150، 151، 155، 174، 180، 191، 192، 230، 274.
باميان: 30.
البحر الاحمر: 27.
البحر المتوسط: 16، 81، 103، 104، 137، 156.
البحرين: 48، 134.
بخارى: 95.
البرتغال: 95.
بـرلـيـن: 13، 18، 22، 133، 241، 255، 270.
بـريـطـانـيـا: 115، 119، 127، 136، 154، 174، 185، 194، 231، 274.
البصرة: 46، 47.
بـغـداد: 58، 86، 90، 103، 119، 203، 206، 218، 258.
بنغلادش: 274.
بوتسدام: 133.
بور سعيد: 129.
بون: 180.
بيـت لـحـم: 235، 239، 241، 249.
بـيـروت: 137، 251، 252، 256.
البيرينه: 58، 95، 96.
بيشاور: 156، 157.

ت

تايلاند: 215.

تركمنستان: 178، 230.

تـركـيـا: 19، 73، 75، 94، 117، 145، 162، 185، 265، 266، 273.

تكريت: 81.

تـونـس: 46، 93، 95، 97، 109، 126، 135.

ج

جدة: 44، 132.

الـجـزائـر: 109، 125، 126، 128، 135، 138، 141، 151، 152، 154، 155.

جنين: 241، 246.

ح

الحجاز: 118، 129.

خ

خوزستان: 195.

د

الدار البيضاء: 137، 173.

الدانمارك: 258.

دبي: 132، 133.

دمشق: 13، 28، 48، 55، 84، 95، 118، 218، 251، 252، 256، 257.

ر

رأس الرجاء الصالح: 101، 257.

رام الله: 237، 239، 249.

روسـيـا: 109، 131، 184، 191، 211، 231، 257.

الرياض: 173.

ريغنسبورغ: 9، 99، 100، 258.

س

سامراء: 202.

سد مأرب: 27.

سمرقند: 95.

السند: 58.

سنغافورة: 133.

السودان: 72، 86، 126، 136، 140.

سورية: 27، 28، 41، 45، 73، 90، 113، 117، 118، 119، 122، 129، 154، 161، 169، 177، 209، 210، 217، 251، 252، 256.

سيفر: 128.

ش

شبه الجزيرة العربية: 27، 33، 35، 36، 41، 45، 47، 55، 72، 95، 130، 156، 157.

الشرق الأوسط: 19، 23.

ص

الصفا: 29.

صقلية: 88، 89، 95، 97.

الصومال: 72، 218.

الصين: 28، 73، 127، 184، 211، 215، 216، 229.

ض

الضفة الغربية: 251.

ط

طهران: 22، 52، 54، 167، 204، 205، 209، 121، 218، 228، 230، 232، 252، 254، 256.

طولكرم: 241.

ظ

العراق: 10، 20، 22، 28، 44، 45، 46، 48، 52، 54، 57، 90، 98، 117، 119، 120، 122، 126، 130، 136، 142، 159، 166، 167، 168، 169، 170، 172، 173، 174، 179، 180، 183، 184، 186، 188، 189، 193، 195، 196، 197، 198، 200، 201، 202، 203، 204، 207، 208، 210، 211، 212، 213، 218، 219، 257، 259، 274.

ع

عرفات: 29.

العقبة: 118، 131.

عمان: 120.

غ

غرناطة: 95، 96، 97، 102.

غزة: 241، 242، 247، 250.

غوانتا ناموباي: 20.

ف

فارس: 112، 122.

فاس: 95.

فرانكفورت: 133.

فرغيزستان: 184.

فرنسا: 47، 109، 115، 119، 128، 131، 136، 151، 194، 231، 274.

الفسطاط: 46.

فلاندرا: 103.

فلسطين: 10، 46، 118، 119، 126، 127، 233، 216.
فيتنام: 166، 215.
فينا: 67.

ق

القاهرة: 46، 88، 95، 108، 112، 113، 118، 137، 173، 259.
قبرص: 120.
القدس: 88، 130، 237، 239، 256.
قرطبة: 95، 96.
قناة السويس: 108، 127، 128، 129، 257.
قندهار: 182.
قونية: 87.
القيروان: 46، 95.

ك

كابول: 179، 180، 181، 182، 183، 185، 186، 187، 190، 192.
كازاخستان: 178.
كربلاء: 52، 148.
كردستان: 224.
كندا: 185، 237.
الكوفة: 46.
الكويت: 132، 134، 150، 158، 166، 196.

ل

لاهاي: 241.
لبنان: 20، 48، 118، 119، 126، 130، 136، 161، 168، 175، 210، 233، 251، 252، 253، 254، 255، 256.
لندن: 18، 128، 193، 248.
ليبيا: 136، 151.

م

ماليزيا: 215.
مدريد: 18.
المدينة المنورة: 37، 38، 57، 70، 110، 135، 148.
المروة: 29.
المزدلفة: 29.
مصر: 58، 76، 86، 90، 102، 107، 109، 112، 113، 115، 116، 125، 126، 128، 129، 130، 131، 140، 141، 146، 149، 150، 151، 210.
المغرب: 95، 113، 135، 143، 154.
مكة: 27، 28، 29، 31، 32، 33، 36، 38، 40، 41، 46،

55، 67، 68، 91، 118، 120، 126، 126، 135، 148، 193.

المملكة العربيو السعودية: 28، 54، 73، 74، 79، 83، 85، 118، 120، 126، 134، 135، 141، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 155، 156، 157، 158، 168، 181، 193، 208، 249.

منى: 29.

موسكو: 127، 130، 150، 157، 191، 192.

موقاديشو: 218.

ميونخ: 18، 110.

ن

نابلس: 241.

النجف: 52، 203، 205.

نيودلهي: 232.

نيويورك: 18، 151، 255.

هـ

الهند: 28، 33، 73، 87، 101، 108، 109، 191، 192، 211، 215، 229، 230، 274.

الهندوكوش: 186.

هولندا: 185، 194، 232، 274، 285.

و

واشنطن: 19، 24، 111، 127، 128، 130، 150، 154، 165، 166، 167، 168، 174، 179، 186، 192، 205، 208، 209، 211، 229، 232، 237، 250، 254.

الولايات المتحدة الاميركية: 16، 19، 23، 24، 67، 111، 113، 115، 116، 127، 128، 129، 140، 146، 151، 154، 158، 165، 166، 168، 173، 174، 176، 178، 179، 181، 188، 189، 190، 191، 192، 194، 195، 196، 206، 210، 218، 224، 226، 229، 231، 233، 235، 236، 243، 248، 250، 254، 255، 258، 260، 267، 270، 274.

ي

اليابان: 197، 198.

يافا: 88.

يثرب: 33، 36، 37.

اليمن: 27، 28، 33، 151، 155.

اليونان: 100.

هذا الكتاب

لماذا يجب أن لا نخاف من الإسلام ؟

الحوار مع الإسلام ممكن، وضروري. يواجه ميشيل لودرس المخاوف التعميميّة المنتشرة في الغرب لمعلومات توضيحية معللة ومسندة بصورة واضحة وبحس مرهف، يقدم فكرة عامة عن تاريخ العالم الاسلامي وعن التيارات المختلفة لهذا الدين العالمي، ويعيد الى الذاكرة بكمٍّ من الغنى والتراث العظيم مقدار ما تدين به أوروبا المسيحية للحضارة الإسلامية الشقيقة من غنى وإرث عظيم.

نبذة عن حياة المؤلف:

ولد ميشيل لودرس عام 1959 في برلين. درس الأدب العربي في دمشق ثم العلوم الإسلامية والعلوم السياسية والصحافة في برلين. كتب رسالة الدكتوراه عن السينما المصرية. ظل سنوات طويلة محرراً في صحيفة «دي تسايت» مسؤولاً عن شؤون الشرق الأوسط. يعيش في برلين ويعمل في مجال النشر والتأليف والاستشارات السياسية والاقتصادية. في عام 2004 صدر له عن دار النشر هردر كتابه: «في قلب البلاد العربية» الذي وصفته الصحافة بأنه «تقرير عظيم مقتضب ومنصف عن الحياة الداخلية لأمة ممزقة».

ISBN 978-1-900700-00-9

9 781900 700009

Alwarrak Publishing Ltd.

دار الوراق للنشر